الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التّعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعـــة العربـــي التبسّـــي –تبســـة–

كليّـــة الآداب واللّغـــات

قسم اللّغة والأدب العربي

العامل النّحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسرار العربية

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصّص علوم اللّسان

من إعداد الطالبتين:

منيـــة بيـــوض

مهنيـــة ناصـــر

إشراف الأستاذ:

عبد العزيز جدّي

لجنـــة المناقشـــة

الأستاذ	الرّتبة	الجامعة الأصلية	الصّفة
محمّـد مباركـــي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة	رئيسًـــــا
عبـد العزيـز جدّي	أستاذ مساعد (أ)	جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة	مشرفًا ومقررًا
كمال الدين دويشين	أستاذ مساعد (أ)	جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة	عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكـــر وعـرفـــــان

نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى كلّ منّ أعاننا في هذَا العمل وبِالأَخص جُهود الأستاذ المُشرف الفَاضِل عبد العزيز جدّي الذي كانّ أبًا عطوفًا رحيمًا لنا، الذي صبر علينا كثيرًا، ومهما قُلنا فلن نوفيه حقه، ونأمل لهُ منّ الله المزيد منّ الصحة والرقي والتألق والإبداع، كما نتقدم أيضًا بالشكر إلى كلّ أساتذة قسم اللغة والأدب العربي لما قدّموه لنا من نصائح وتوجيهات، أو مساعدة وإرشاد ولو بكلمة، ونتمنى لأنفسنا المزيد من المعرفة والنجاح والتفوق.

وجازاهم الله خيرًا

الإهــداء

إلى كلّ الباحثين على نُور الحقيقة وطَالِبي العلم والمعرفة أُهدِي لَهم قوله تعالى:

﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۗ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ٣٥ ﴾.

سورة النور :(35)

كما نشكر كل من سعى إلى تحقيق العلم ومعرفة حقيقته وإيصالها إلى النور من علماء وباحثين وأساتذة وطلبة، وقبل ذلك نشكر الله عز وجل، والأولياء الذين هم منبع الدعاء والعون، نهديهم كلهم عملنا هذا.

وكذلك إلى كُلّ باحثٍ منّ بعدنا ...

منيــة بيــوض

مهنية ناصـــر

مقدمة

مقدّمة:

الحمدُ لله ربّ العالمينَ، والصّلاة والسلام على خَيّرِ خَلقه وصفوة رُسُلهِ الحبيب المصطفى محمَّد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطَيبين الطَاهرين الهُداة الذين أَذهب اللهُ عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا وصحابتهِ أجمعين، ومن دعَا بدعوتهِ وتمسّكَ بسُنتهِ إلى يوم الدين.

وبعد:

إنَّ موضوع النّحو العربي من أهم المَواضيع القديمة المُتجدّدة التي شَغلت بَالَ العُلماء قديمًا وحديثًا، فقد اختلُفوا في بدايتهِ وكذلك في وضعهِ، ويعدُ العامل النَّحوي من أهم معالم أصول النّحو العربي ونقطة انطلاقه، وما نخصهُ بالذكر في هذه الدراسة هو العامل النَّحوي، والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا اهتم النّحويون قدماء ومحدثون بدراسته؟، وما هي أنواعه؟، وما هي الأصول والمقاييس التي اعتمدها الأنباري في تعليله للأحكام النّحوية، ولماذا خصّهُ الأنباري بالدراسة والتحليل في مؤلفات عدّة ؟.

وما يهمُّنا في هذا البحث هو العامل النّحوي، إذ لا يمكن الاستغناء عنه في النّحو العربي، لأنّه سبب وضعه، ولذلك ارتأينا إلى أنّ يكون عنوان البحث: "العامل النّحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسرار العربية"، وذلك لأنّ الأنباري بلغ مكانًا عظيمًا في العلم وأبرز عالم تكلم في أصول النحو، ووظّفَ فكرة العامل النّحوي في كُتبه، فعزمنا –بعد الاستعانة بالله– على دراسة شخصيته الفريدة ومكانته العلمية، وفكره النّحوي المتأثر بأصول الفقه، بالإضافة إلى أهمية كتابيه للاستفادة منهما.

وسَعينا أيضًا للتعرف على ابن الأنباري الذّي تحدثنا عن اسمه ومولده، ثم وفاته وعصره، ثم حياته وأخلاقه، ثم شيوخه وتلاميذه، ثم ثقافته وآثاره، وذلك لاكتشاف فِكره النّحوي وأصوله، بالإضافة إلى أنّ الأنباري يُجيد التعامل مع النصوص وفهمها الفهم الجيّد وتأويلها التأويل الصحيح وتوجيهها التوجيه المناسب، ما يكسب القارئ القدرة على التأمل والتدقيق وإعمال العقل، ما ينمي القدرة على التفكير، ولقد قادنا هذا البحث إلى الاطلاع على عدّة

دراسات سابقة تمس هذا الموضوع بطريقة من الطرائق من بينها: العلة النّحوية عند الأنباري، ضعف العامل النّحوي أسبابه وآثاره، ابن الأنباري وجهوده في النّحو.

ولعلّ من أبرز الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع هو اكتشاف العامل النّحوي باعتباره يمثل أساسًا من أسس النّحو العربي، كما لا ننسى رغبتنا في التعرف على عقلية الأنباري وفكره، لأنّه يُعدّ من أهم المتكلمين في أصول النّحو، وخاضوا فيه وأسهمُوا في ثرائِه وكانّوا السبب في استمراره إلى يومنا هذا، وظهر اهتمامه بالعامل النّحوي في مؤلفاته كالإنصاف، وأسرار العربية، ولذلك ارتأينا إلى اختيار هذا الموضوع.

وللإلمام بموضوع الدراسة فقد استندنا على مجموعة من المراجع أبرزها:

- ✓ الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري.
- ✓ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري.
- ✓ أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح.
- ✓ العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني.
- ✓ العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل أحمد عمايرة.
- ✓ الكتاب، سيبويه، تحقيق هارون عبد السلام محمد.
- ✓ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي.
- ✓ الأصول، تمّام حسّان.

ومن خلال الإطلاع على الكتابين موضوع الدراسة اقتضى أن يُقسّمَ البحث إلى فصلين تسبقهما مقدّمة وتليهما خاتمة.

الفصل الأول: عبارة عن فصل نظري، تناول الحديث عن ماهية العامل النّحوي، ثمّ آراء العلماء قدماء ومحدثين فيه، وبعد ذلك تطرقنا إلى أنواع العوامل.

أمّا الفصل الثاني: فهو فصل تطبيقي، تحدّثَ عن الأنباري والتعريف بكتابيه موضوع الدراسة، والكشف عن فكره النّحوي من خلال الأصول والمقاييس التي اعتمدها في تعليله للأحكام النّحوية، وبعد ذلك تطرّقنا إلى العوامل عند الأنباري في كتابيه، مُتّبعينا في ترتيب الأبواب كتاب أوضح المسالك في ألفية ابن مالك.

وكُلّ هذا ينمّ عن جُهدنا المبذول إزاء هذه الدراسة للغوص في أصول النّحو العربي والتعرف على العامل النّحوي، بدايةً منّ تفكيرنا لاختيار هذا الموضوع، ثمّ التجول في المراجع الملمّة به وغربلة المادة العلمية التي تخدم موضوع البحث، ناهيك عمّا بذلناه من طاقة فكرية في التطبيق على الكتابين موضوع الدراسة.

ومن هذا المنطلق اقتضت دراستنا المنهج الوصفي التحليلي، فالوصفي يقوم بوصف الظاهرة النّحوية المتمثلة في العامل النّحوي في التراث اللساني العربي، أمّا التحليلي يقوم بتحليل عناصر هذه الظواهر وقواعدها واستخراج كوامنها.

وعلى الرغم من هذه الدراسة لم يحظَ البحث بالمكانة التي يستحقها، نظرًا لجملة من العقبات التي صادفناها في عملنا خاصةً في الفصل التطبيقي، والمتمثلة في كثرة الأصول وقواعد التوجيه والاستدلال التي تضبط الدليل النّحوي، ما جعلنا نهتم بالقواعد التي تحتوي على العامل النّحوي وتخدم البحث، وذلك لكثرتها وتنوعها في الكتابين موضوع الدراسة، إضافةً إلى كثرة المراجع والمادة العلمية ممّا أدى إلى اختلاط المعلومات وتشابهها، ويعود الفضل إلى الأستاذ المشرف عبد العزيز جدّي الّذي كان مُساهمًا في تذليل هذه العقبات، فنشكره على كلّ جهد بذله معنا.

وخير ما نهديه له ولكلّ الباحثين هذا الجهد المتواضع.

الفصل الأوّل:

العامل النّحوي في التّراث اللّساني العربي

تمهيد:

منذُ أنّ وُضِعَ النّحو العربي وأَسّسَ القدماء قواعده، وصُنفت المؤلفات، وظهرت عندهم فكرة العامل النّحوي، واستكمل النّحو نُضجه وبلغ أشدّهُ وذروتهُ على يدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي « ت 175 هـ » وتلميذه سيبويه « ت 180 هـ »، فأصبح النّحو دراسة لها منهجًا وأصولاً ومسائلاً.

ويُعتبر الخليل أوّل منّ وضع وثبّتَ أصول نظرية العامل النّحوي ومدَّ فُروعها وأَحكمَهَا إِحكامًا، ويظهر ذلك من خلال كتاب سيبويه الذي يُعدّ أقدم مؤلف في النّحو وصل إلينا، حيث أنّ سيبويه سار فيه على خُطى أستاذه الخليل، وكانت أبوابهُ مبنية على أساس العامل النّحوي.

1- العامل النّحوي

لمّا شاعت فكرة العامل النّحوي في التراث العربي، وأصبحت من أهم الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم، وبدأوا بتفسير هذه الظاهرة اللغوية وشرحها وتوضيحها، فكلُّ عامل عندهم يحتاج إلى معمول وكلُّ معمولٍ يحتاج إلى عمل، أي تكامل الوحدات اللغوية فيما بينها « عامل، عمل، معمول» وعلى هذا الأساس بنيت ووضعت قواعد النّحو وأصوله.

1-1- في اللغة:

العامل اسم فاعل من العمل، والعمل: "المهنة والفعل"[1]، وذُكر في كتاب التعريفات بأنّه: "ما أوجبَ كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[2]، والعامل: "ما أثرّ في آخر الكلمة أثرًا له تعليق بالمعنى التركيبي"[3].

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة عمل، دار صادر بيروت، لبنان، المجلد 11، دط، دت، ص 475.

[2]- الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، الكتب العلمية بيروت، ط1، 1983م، ص 150.

[3]- محمد بدر الدين بن أبو بكر بن عمر الدّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمان بن محمد المفدّي، دون دار نشر، ج1، ط1، 1403هـ - 1983م، ص 123.

ويعرفه عبد القاهر الجرجاني: "العامل: من يعمل على الدوام وإنّ قلْ"[1]، ويعرفه الرّضي: "العامل: ما بِه يتقوّم المعنى المقتضي"[2].

1-2- في الاصطلاح:

العامل هو: "العامل في العربية، ما عمل عملاً مَا فَرفع أو نَصب أو جرّ كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أنّ تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أي أحدث فيه نوعًا من الإعراب"[3]، وكذلك العامل: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا نحو: جاءَ زيدٌ، رأيتُ زيدًا، مررتُ بزيدٍ"[4]، "والعامل هو المؤثر في المعمول وأثره هو تلك الحركة الإعرابية التي تظهر في آخر المعمول، والمعمول هو الّذي تتغير حركة آخره تبعًا لنوع العامل أو المؤثر الداخل عليهِ"[5].

وممّا سبق يتّضح أنّ العامل هو الذي يتقوّم به المعنى المقتضى للإعراب، وذلك بسبب وجود علاقات بين الكلمات في التراكيب وما نتج عن تلك العلاقات من أثر إعرابي يختلف باختلاف المعنى النّحوي، فالعامل يفسِّرُ الظاهرة النّحوية، ويربط بين العلامات الإعرابية « الفتحة، الضمة، الكسرة، السكون » والأثر المسبب لها، ممّا يجعل لِكلّ علامة علّة وإن لم يجدوا أَوَّلُوا – النحاة –، إذ لا بُدَ من أن يكون للأثر مؤثر « فالمؤثر هو العامل والأثر الحاصل هو المعمول »، وانتهوا إلى أنّ لا حركة إعرابية بدون عامل ولا عامل دون معمول له.

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، شرح الجرجاوي خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق البداوي زهران، دار المعارف القاهرة، ط2، دت، ص 73.

[2]– رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ج1، دط، 1978 م، ص 72.

[3]– ابن منظور، لسان العرب، مادة عمل، المجلد 11، ص 476.

[4]– الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 73.

[5]– المرجع نفسه، ص 11.

2-آراء العلماء قدماء ومحدثين في العامل النّحوي

لمّا أُستكمِل الدرس النّحوي بحصرِ مسائلهِ وضبط أحكامهِ، وأصبحت فكرة العامل النّحوي مكتملة الأركان، ظهر الصراع بين مؤيد ورافض ومتحامل، ولكلٍّ منهجهُ وأسلوبه وحجته في التأييد أو الرفض.

2-1- قدماء:

هم أصحاب صناعة النّحو وقواعده المقررة وأدلّته التي حصلوا عليها بالتَّمرن والموضوعية فثبّتوا أصول هذه الصناعة التي يّعدُ العامل النّحوي أساسًا لها.

2-1-1- سيبويه « ت 180 هـ »:

هو إمام النحاة وشيخهم، وكتابه « الكتاب » هو أهم مرجع نحوي وصل إلينا على مرِّ العصورِ، وفي سياق الحديث عن العامل النّحوي يُنسب إلى الخليل أستاذ سيبويه أنّه: "ثبّت أصول نظرية العوامل ومدّ فُروعهَا، وأحكمها إحكامًا بحيث أخذت صورتها التي ثُبّتت على مرِّ العصورِ"[1].

ومن آراء سيبويه أنّهُ نصّ صراحةً بالعامل في قوله: "إنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لمّا يُحدِثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منّها إلاّ وهو يزول عنه – وبين ما يُبنَى عليه الحرفُ بناءًا لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منّها ضربُ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[2]، فكأنّه قال: "لأُفرِّق بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم، وهو ما يتغير من الكلم بالعوامل التي تَثبت مرة وتزول مرة أخرى، وبين ما بُنِي عليه الحرف بناءً لا يزول،

[1]– شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف القاهرة، ط 7، دت، ص 38.

[2]– سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ج1، ط3، 1988م، ص 13.

يعني صيغت عليه الكلمة صياغة لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة"[1]، بمعنى أنّ العامل هو الذي يُحدث الإعراب والمسبب له، ومن علاماته الرفع والنصب والجرّ والسكون[2].

وقد بنى أبواب كتابه على نظرية العامل النّحوي التي تعدُ أساس النّحو، وللتعرف أكثر على فكر سيبويه وعقليته الفذة، نطلع على كتابه « الكتاب » ونذكر منّه الأبواب التالية التي كانت العوامل أساسًا لها:

« هذا باب الابتداء »: رافع المبتدأ والخبر، يقول سيبويه: "فأمّا الذي يبنى عليه شيء هو هُو « يقصد الابتداء » فإنّ المبنّى عليه « يقصد الخبر» يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك عبد الله منطلقٌ، ارتفع عبد الله لأنّه ذكر ليبنى عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ لأنّ المبنّى على المبتدأ بمنزلته"[3]، ويقصد سيبويه هنا أن الخبر يرتفع بالمبتدأ.

ويقول السيرافي في كتابه شرح كتاب سيبويه: "إنَّ الابتداء هو تعريةُ الاسم من العوامل اللفظية ليُخبر عنه، وهذه التعرية عاملةٌ فيه، لأنّ العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدّالة على ما يجب من الإعراب، والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن،...، ولسيبويه فيه عبارات مختلفة مشتبهة يُوهم بعضها أنّ الخبر يرفعه المبتدأ، وذلك قوله: فإن المبني عليه يرتفعُ به كما ارتفع هو بالابتداء يعني يرتفع بالمبتدأ، ويوهم بعضهم أنّ الابتداء يرفعُ المبتدأ والخبر لقوله: « وارتفعَ المنطلقُ » وهو يعني خبرَ الابتداء لأنّ المبنّي على المبتدأ بمنزلته"[4].

ويقول شوقي ضيف في كتابه المدارس النّحوية: "أمّا العامل في المبتدأ فالابتداء، وهو العامل المعنوي الوحيد الذي أثبته سيبويه، ويعمل المبتدأ فيما بعده عمل الفعل، أي أنّه هو العامل في الخبر وكلّ ما يكون بعده، من مثل الحال، ويفتح فصولاً لإنَّ وأخواتها ذاكرًا أنّها عملت فيما بعدها النصب والرفع تشبهًا بالفعل، وكأنّها بمنزلة كان لِلُزُوم المبتدأ

[1]– أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج1، ط1، 2008 م، ص 22.

[2]– المرجع السابق: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 65.

[3]– المرجع السابق: سيبويه، الكتاب، ج2، ص127.

[4]– المرجع السابق: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص 456، 457.

والخبر لها، مما جعلها تعمل عمل كان معكوسًا"[1]، ويتضح موقف سيبويه جليًا في عامل الابتداء، وبما أنّه عامل في المبتدأ أوجب أن يعمل في خبره قياسًا على غيره من العوامل.

ويقول في « هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء »: « رافع الفعل المضارع »، حيث يذهب سيبويه إلى أنّ العامل فيه هو وقوعه موقع الاسم، لأنّ المضارع أعرب لمشابهته اسم الفاعل في لفظه ومعناه، ويقول واصفًا الأفعال المضارعة: "وكينونتُها في مواضع الأسماء ترفعها كما يُرفع الاسم كينونتُهُ مبتدأً، فأمَّا ما كان في موضع المبتدأ، فقولُكَ: يقولُ زيدٌ ذاكَ، وأمّا ما كان في موضع المبنّي على المبتدأ فقولك: زيدٌ يقولُ ذلكَ"[2]، فعامل الرفع في الفعل المضارع عنده هو عامل معنوي، لأنّ سيبويه هنا يعتمد على القياس.

ويقول السيرافي: "قد ذكرتُ من مذهب سيبويه أنّ رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم وهذا سبب رفعه، ووقوعه موقع الاسم عاملٌ غير لفظي، ومنزلتهُ منزلةُ الابتداء في أنّه عاملٌ غير لفظي لا في أنّه يرتفعُ بالابتداء، والفعلُ مرفوعٌ سواءً كان الاسم الّذي وقع الفعلُ موقعهُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا، لأنّ وقوعهُ هذا الموقع هو الرافع لهُ، ولو كان إعراب الفعل يتبع إعراب الاسم الذي وقع موقعه صار عاملُ الاسم عامله، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، وعامل الفعل لا يعمل في الاسم"[3].

ويقول شوقي ضيف: "ونراه يعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنّه يُضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه،...، ومعنى ذلك أنّ الأفعال ثلاثة أقسام قسم منها ضارع الاسم مضارعةً تامة فأُعرب وهو الفعل المضارع، وقسم ضارعها أو شابهها مشابهةً ناقصة فبني على الفتح وهو الماضي، وقسم ثالث بقى على أصله من السكون وهو فعل الأمر"[4]، وذلك لأنّ المضارع استحق أنّ يُعرب ويدخل على آخرِهِ الرفع، ومن هذه الآراء يظهر موقف سيبويه من العامل فهو يرى بوجود العامل وأنّ له تأثيرًا

[1]– المرجع السابق: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 68.

[2]– المرجع السابق: سيبويه، الكتاب، ج3، ص 10.

[3]– المرجع السابق: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص 201.

[4]– المرجع السابق: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 83.

في عملية الإعراب، لأنّ الإعراب أثر يجلبه العامل، وبالتالي كانت فكرة العامل الأساس الذي قام عليه الدرس النّحوي.

وتتداخل فكرة العامل النّحوي في كلّ أبواب الكتاب وفصوله لأنّها الأساس الذي يبنى عليه، فالعامل عند سيبويه هو الذي يُحدث الإعراب، وعنده العوامل تعمل مذكورة ومحذوفة أي بقاء عملها مثل: حذف الفعل وبقاء عمله، وفي عمل العوامل مضمرة، ومن أطرف تحليلاته ما جاء في باب الحال الذي تصوره مفعولاً فيه عَنونهُ بقوله: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنّه مفعول فيه"[1]، وهذا الباب يدلّ على الحس المرهف لدى سيبويه ودقّة تفقهه في أساليب العربية من حيث استعمالاتها ودلالاتها.

2-1-2- قطرب محمد بن المستنير « ت 206 هـ »:

هو من المعارضين والمخالفين الأوائل لنظرية العامل النّحوي، حيث نجد « قطرب » يرى أنّ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي ويقصد الحركات الإعرابية إذ يذهب إلى أنّ المتكلم يلجأ للحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوَصْلْ فحسب دون أن يكون لها أثر في المعنى وذلك من خلال كتابه « الإيضاح في علل النّحو».

إذ يقول: "إنّما أَعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السُّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسُّكون أيضًا لما كان يلزمُه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عند الإدراج، فلمَّا وصَلُوا وأمكنهم التَّحريك، جعلوا التَّحريك مُعاقبًا للإسكان لِيعتَدِلَ الكلامُ"[2]، فهو يرى أنّ الحركات الإعرابية كانت بأثر صوتي ويمكن أنّ تُعلَّل تعليلاً صوتيًا دون العودة للعامل النّحوي الّذي لا قيمة له في الأثر الإعرابي.

ويظهر أنّ قطرب يختلف عن أستاذه سيبويه الّذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثرًا للعامل وأنّ لها قيمة دلالية، لذلك يرى قطرب أنّ المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوَصْلْ فحسب دون أنّ يكون لها أثر في المعنى، فإنكاره

[1]- ينظر: المرجع السابق، سيبويه، الكتاب، ج1، ص 391-395.

[2]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط6، 1996م، ص 70.

للحركات الإعرابية التي هي أثر إعرابي يحدثه العامل هي إنكار للعامل النّحوي في حدِّ ذاته، ما يبين أنّ فكرهُ يختلف عن فكر أستاذه سيبويه ما جعله يعارضه في آرائه.

وقد سئل قطرب مرّة: فَهَلاّ لزموا حركة واحدة ؟، فقال: "لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألاَّ يُحظِروا على المتكلم الكلام إلاّ بحركةٍ واحدة"[1]، ويتبين من قوله أنّه يُرجِع كلّ ما يتعلق بالحركات الإعرابية إلى التوسيع على المتكلم في النطق والتخفيف عليه أثناء الكلام، وإعطائه فرصة الاختيار بين الحركات، لأنّ العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة، وذلك لتسهيل الكلام فيما بينهم، ومن خلال كلامه يتضح أنّه لا يدخل العامل ولا يذكره في شرح أفكاره أو تعليلاته، بل يحاول دائمًا الابتعاد عن العامل النّحوي ومعارضته وتقديم تعليل خاص به، فيقول: "ألا تراهم بنوا كلامًا على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يَجمعُوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أَحرُفْ متحركة، لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهبُ المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[2].

فقد كان احتجاجهُ مخالفًا للنّحويين ومعارضًا لهم فيما يخصّ الحركات الإعرابية في أواخر الكلم في التركيب الجملي وأنّها كانت بأثر صوتي وللمتكلم الحرية في اختيار كلامه، فيرى أنّ الحركات لها وظيفة صوتية ليس غير، لكن واقع الاستعمال اللغوي يرفض هذا الأمر، لأنّ الحركات تحمل قيمًا خلافية ودلالات لتوضيح المعنى، ولو كانت للتخفيف في الوَصلْ عند الكلام فإنّها تمنع المتكلم من الإبْطَاء وتكبح جِماحهُ عند السرعة، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب، كما يرى قطرب في مثل: الأسد، المروءة، نحن العرب، كم كتابًا قرأت، لا تأكل سمكًا وتشرب لبنًا، وهي تنطق تارةً بالضمة أو بالكسرة

[1]– المرجع السابق: الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص 71.

[2]– المرجع نفسه، ص 71.

أو بالفتحة، فتشير كلّ حركة إلى معنى مختلف عن المعنى السابق ويترتب على هذا الفهم تصرف سلوكي يقوم به السامع أو المخاطب[1].

وعليه فإنّ معارضة قطرب للعامل النّحوي جعلته يُخالف من سبقهُ ويضع علل نحوية واهية، مخالفة لكلام العرب وقواعدهم وأصولهم، وكان الأجدر به السير على خطى أستاذه سيبويه وعدم مخالفته.

2-1-3- ابن جني « ت 392 هـ »:

يُعدُّ أبو الفتح ابن جني واحد من جهابذة العلماء القدماء في اللغة الذين استقرت في أذهانهم فكرة العامل، وشغلت حيزا كبيرا من اهتماماتهم وأسهبوا في الحديث عنها.

إذ يذهب ابن جني إلى رفض فكرة العامل النحوي، كما جاءت على نهج سابقيه، ولكن لم ينكر وجود عامل في اللّغة، وهو عنده المتكلم كونه هو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة، الأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي فحسب، ويقول في ذلك: "وإنّما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبِّبا عن لفظ بصحبه، كمررتُ بزيد، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لماّ ظهر من أثار فعل المتكلم، بمضَامَّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[2].

بين ابن جني في هذا القول: أنّ النّحاة المتقدمين من أمثال الخليل و سيبويه قد أجمعوا على أنّ العمل إنّما يكون لسببين: إمّا لعامل لفظي ينجم بمظامّة اللفظ للفظ مثـل: ليت عمرًا قائمٌ، أو بعامل معنوي الذي يكون باشتمال المعنى على اللفظ كرفع المبتدأ بالابتداء، أمّا حقيقة العمل في نظره تعود إلى المتكلم نفسه لا لشيء غيره، إذ أنه هو الّذي

---

[1]- ينظر: خليل أحمد عمايرة، العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللّغوي، دار ثروت للنشر والتوزيع جدة، دط، 1985م، ص 66.

[2]- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ج1، ط1، دت، ص109، 110.

يحدث الرفع والنصب والجر، وأنّ اللفظية والمعنوية ليست إلاّ أثار أحدثها فعل المتكلم، ليصبح بذلك المتكلم هو المنفذ لوضع الحركية الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة وذلك طبقا لما جاء عن العرب في لغتهم قياسا عليها إلاّ أنّ ابن جني لم يثبت على هذا الرأي في تفكيره اللّغوي، حيث نجده عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النّحوي –المعهود عند سابقيه– واعتمد عليه في تعليل الكثير من الظواهر اللغوية، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "ألا ترى أنّك إذا قلت قامَ بكرٌ ورأيتَ بكرًا ومررتُ ببكرٍ، فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[1].

أي أنّ تغيّر الحركات الإعرابية ينجم عن تغيّر العامل بحيث كلما تغير العامل تغيرت الحركات، ومما يشير أيضا إلى أنّ ابن جني قد أخذ بفكرة العامل النحوي الذي جاء عند سلفه من النحاة البصريين كثير من الأمثلة منها قوله: "ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيدٌ، ونحن نعتقد رفع « زيد » « بكان...ويكون » « يقوم » خبرًا مقدّمًا عليه، فإن قيل: ألا تعلم إن « كان » إنّما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ أو خبرا، وأنت إذا قلت: يقوم زيدٌ، فإنّما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك؟ فالجواب إنه لا يمتنع أن يعتقد مع « كان » في قولنا: كان يقوم زيدٌ، وإنّ زيدًا مرتفع بكان"[2]، وفي قوله هذا دعوة صريحة منه بالقول بالعامل، وضرورة الأخذ به، بحيث اعتبر كان عاملا أثر أو عمل في الجملة الفعلية « يقوم زيد » سواء بحضوره في الجملة أو تقديره إذا كان غائبا، ولعلّ هذا ما يدلّ على الدّور الفعال الذي تلعبه العوامل داخل التركيب.

ويقول في موضع آخر: "... يدلّ على صحة ما رآه سيبويه من هذا تشبيه الأصل بالفرع وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أنّ العرب إذا شبّهت شيئًا بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه"[3]، ويتّضح من هذا القول أنّ ابن جني قد تعرض في حديثه هذا للقول بالعامل وفكرة الأعمال النّحوية، مقتدٍ في ذلك بسابقيه كسيبويه وغيرهم وذلك من خلال المثال الذي أعطاه، وهو أنّ العرب لما رأو الشبه

[1]– المرجع السابق: خليل أحمد عمايرة، العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللّغوي، ص69.

[2]– المرجع السابق: ابن جني، الخصائص، ص 273، 274.

[3]– المرجع السابق: خليل أحمد عمايرة، العامل النّحوي بين مؤيديه و معارضيه ودوره في التحليل اللّغوي، ص 68.

الشديد بين الفعل المضارع واسم الفاعل، قاموا بإعمال الفعل أي إعرابه، وعليه ومما سبق يمكن القول أنّ ابن جني قد أخذ بفكرة العامل، بل واعتمد عليها في تحليل الكثير من الظواهر اللغوية، وهو بذلك لم يخرج على نهج سابقيه على رأسهم سيبويه وغيرهم، أمّا القول بأن ابن جني قد رفض فكرة العامل النّحوي، هو قول تنقصه الدّقة العلمية وادّعاء باطل عليه.

2-1-4- الجرجاني « ت 471 هـ »:

مع ظهور الجرجاني وتأليفه لكتاب « العوامل المائة النّحوية » الذي أوضح فيه مفهوم العوامل التي هي عبارة عن عمل الوحدات اللّغوية بعضها في بعض، والتي تُعدُّ تصريحًا واضحًا ومباشرًا لرأيه في العوامل النّحوية، ما يدلّ على أنّه من العاملين والمؤيّدين لفكرة العامل في النّحو العربي، لأنّه بنّى كِتابه على أساس العوامل النّحوية وأضاف إليه الجديد، وللتعرف أكثر على فكره وشخصه نغوص في كتابه ونطلع عليه.

وفي محاولة فهم فكر الجرجاني ونظرته للعامل النّحوي وطريقة عمله نتطرق إلى آرائه ونذكر منها: كانت محاولات الإصلاح من قبل الجرجاني كثيرة ومن أبرزها محاولة أبو علي الفارسي « ت377هـ » في مؤلفه « مختصر عوامل الإعراب »، وتلميذه ابن جني « ت 392 هـ »، وبعد هذه المحاولات خرج الجرجاني بتفسير جديد لنظرية العامل نتيجة إعمال فكره، والتي مرت بمراحل:

-المرحلة الأولى: مرحلة كتابة العوامل وجعلها مائة (100)، (98) لفظية، و(2) معنوية، وجعل اللفظية سماعية (91)، وقياسية (7)، وجعل السماعية (13) نوعًا، والتي أطلق عليها صفة عتيق.

-المرحلة الثانية: جعلها الحُروف العوامل، والأفعال العوامل، والأسماء العوامل، وذلك نتيجة تفاعله مع الإعجاز القرآني[1].

-المرحلة الثالثة: حيث جعل العوامل المائة تأثير وحدات اللغة بعضها في بعض فقسمها بين مؤثر ومتأثر، فهناك مؤثرات لغوية وهناك متأثرات، وأخيرًا الأثر وهو الحركة الإعرابية، والعامل هو المؤثر في المعمول وأثره هو تلك الحركة الإعرابية التي تظهر

[1]- ينظر: المرجع السابق، الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 5 – 11.

في آخر المعمول، والمعمول هو الّذي تتغير حركة آخره تبعًا لنوع العامل أو المؤثر الداخل عليه، فالتقسيم الأخير للعوامل المائة تقسيم محدث نتيجة لفهم جديد.

ويتبين من التقسيم الأخير للعوامل نضج فكر الجرجاني واكتماله، ويبدو أن نظرته للعامل النّحوي نظرة مختلفة لم يسبقه لها أحد من قبله، وهذا دليل على إعمال عقله وتأثره بالإعجاز القرآني وتفاعله معه، وكان هذا نتيجة إعمال العقل، وإطالة النظر في المسائل وما تركه العلماء قبله.

إذ يقول الجرجاني: "يذهبُ ذهن المبتدئ وفهمه، ويعرفهُ سِمت الإعراب ورسمه، ويفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حدّ"[1]، إذ يُوضح أنّ أسلوبه وطريقته تسهل على المبتدئ تعلم قواعد اللغة ونحوها.

ولقد "ناقش الجرجاني قضية العامل من منطلق فهمه لطبيعة اللغة، وكيفية عملية البناء اللغوي فيها، وأوضح أنّ مفهوم النظرية عمل الوحدات اللغوية بعضها في بعض، على نحو ما يتضح مما قاله عن الترتيب الخاص الذي يتبعه الإعراب، فالعامل والمعمول هما الترتيب الخاص، والإعراب هو العمل أي الثمرة الطبيعية التي تأتي نتيجة لعمل العامل في المعمول، ويتغير العمل – أي آخر الكلمات – تبعًا لنوع العامل والمعمول ونتيجة لمضامة الكلمات بعضها إلى بعض، فأبعاد النظرية عنده ثلاثة: عامل، معمول، عمل"[2].

ونجد الجرجاني يبين ويوضح ويشرح عمل الوحدات اللغوية بعضها في بعض أي أنّ كلّ وحدة من الوحدات تكمل الأخرى وهذا نتيجة لفهم اللغة وكيفية البناء والتركيب، وأنّ الإعراب هو نتيجة عمل العامل في المعمول، وأنّ تغير آخر الكلمات « الحركات » يعود لنوع العامل.

وكذلك يقول الجرجاني: "ولا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً أو يريد فيه حكمًا سوى ذلك من الأحكام، مثل

[1]– المرجع السابق: الجرجاني، العوامل المائة النّحوية ، ص 16.

[2]– المرجع نفسه، ص 22، 23.

أن يريد جعله مبتدأ أو خبر أو صفة أو حالاً أو ما شاكلَ ذلك"[1]، فالعامل والمعمول هُما مضامة الكلمات أو الترتيب الخاص، والعمل هو الإعراب الذي جاء نتيجة لعمل العامل في المعمول أي نتيجة للترتيب الخاص، والإعراب هذا يكون في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وإعراب الاسم على الرفع والنصب والجرّ، وحَدُّهُ أن يختلفَ باختلاف ما دخل، بمعنى أنّ الإعراب كان نتيجة لعمل العامل في المعمول، ويختلف نوع العامل باختلاف ترتيب التركيب في الجملة[2].

ويبدو أنّ الجرجاني "من فهمه الجيد لنظرية العامل وتطويره لها توصل إلى قانون عام في طرق التعليق بين الكلام طبقًا للأبواب النّحوية يتفق في عمومه مع ما يذهب إليه علماء اللغة المحدثون من أنّ نحو اللغات يدرس طرق تأليف الكلمات في جمل ويضع طرائق تركيبها ويحدّد أبعادها من حيث المدلول الشكلي للوحدات اللغوية الذي تتوقف عليه عمليات التركيب"[3]، ما يدلّ على أنّ فكر الجرجاني في فهم العامل النّحوي يتماشى مع فكر علماء اللغة المحدثون أنّ النّحو يدرس طرق تأليف الكلمات في الجمل وطريقة تركيبها مما يؤدي إلى عمل الوحدات اللغوية بعضها في بعض.

فقد توصل إلى أنّ طرق التأليف بين الكلمات ووسائل التعليق بعضها ببعضٍ لا تعدو ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها ثلاث طرق معلومة هي: تعلق اسم باسم، تعلق اسم بفعل، تعلق حرف بهما، محاولاً تبسيط عملية البناء اللغوي وكيفية تعلق الكلمات بعضها ببعضٍ، ويبدُوا أنّه بنى هذه القواعد على معاني الكلمات الوظيفية وأنَّ التأليف في اللغة لا يخرجُ عن مكوناتها الثلاثة الاسم والفعل والحرف[4]، ومن الأسس التي بنى عليها الجرجاني منهجهُ التجديدي في دراسة النّحو أو نظرية البناء اللغوي عنده "اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض"[5]، وذلك بمراعاة جوانب أهمُها: الاختيار، الموقعية، المطابقة، والإعراب، لأنّ الإعراب تابع للترتيب الخاص داخل التركيب « أحكام النّحو

[1]– المرجع السابق: الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 23.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 23.

[3]– المرجع نفسه، ص 24.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص 24، 25.

[5]– المرجع نفسه، ص 27.

وقوانينه فيما بين الكلم من علاقات »، بمعنى أنّ الإعراب يبين الأحكام النّحوية ويوضح ما بين الكلمات من علاقات[1].

إذ يقول: "ومن العجيب أنّا إذا نظرنا إلى الإعراب وجدنا التفاضل فيه، مُحَالاً، فليس للرفع والنصب في كلام مزية عليها في كلام آخر"[2]، حيث يوضح الجرجاني نظام الإعراب وما يتخللهُ من تقديم وتأخير للضرورة دون التسبب في تشويه التركيب أو الإخلال بالمعنى، وقد يكون في التقديم والتأخير جَمالاً ورقي وعذوبةً ورونقًا.

ومن خلال ما سبق يتضح أنّ الجرجاني قد اهتم بدراسة العامل النّحوي من كلّ الجوانب ولم يترك ثغرة لم يتطرق لها كنظرية متكاملة ينظر إليها كَكُل، وهذا يدلّ على فكر متقد وعقلية فذّة.

2-1-5- ابن مضاء القرطبي « ت 592 هـ »:

من أبرز العلماء والنّحاة القدماء، الذين خاضوا في قضية العامل النّحوي هو ابن مضاء القرطبي صاحب أشهر كتاب في التراث النّحوي « الرّد على النّحاة » الّذي عقد فيه فصلاً كاملاً حول « إلغاء العامل» إذ نجده يقول في صدر الكتاب: "قصدي من هذا الكتاب أَنْ أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه، وأُنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إِدِعاؤُهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: « ضرب زيد عمرًا » أنّ الرفع الذي في « زيد » والنصب الذي في « عمرًا » إنّما أحدثه « ضرب »، ألا ترى أنّ سيبويه قال في صدر كتابه: "وإنّما ذكرت ثمانية مجار، لا فرق بين ما يُدخله ضرب، من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه وبين

[1]- ينظر: المرجع السابق: الجرجاني، العوامل المائة النحوية، ص 27، 28.

[2]- المرجع نفسه، ص 28.

ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد"[1].

ويتبين لنا من خلال هذا القول أنّ ابن مضاء القرطبي قد أنكر على نجاة قولهم إن العمل في الجملة السابقة – ضرب زيد عمرًا – إلى الفعل « ضرب » وإجماعهم على أنّ العوامل بشقيها لفظية ومعنوية هي التي تحدث الإعراب، وهذا في نظره قول فاسد ومرفوض.

أمّا الرأي الذي يراه ابن مضاء في موضوع العامل يتفق مع ما رآه ابن جني في صورته، لكنّه يختلف عنه في الفهم والتطبيق، فالعامل عند كليهما هو المتكلم وهذا ما اتفقا فيه، فالمتكلم هو الذي يرفع وينصب، ومستند هذا الرأي هو كلام العرب، وإنّما يفعل ذلك إتباعا لما عرفه من نطقهم، ولما هي عادتهم في ذلك النطق.

وقد اتّخذ ابن مضاء من رأيه نهجًا فكريًا التزمه في كلّ ما عرض له من قضايا النّحو، بحيث نجدهُ في حديثه عن العامل مثلا يقول: « علّقتُ ولا يقول أعملتُ » وفي « الفاء والواو » ونصب الفعل بعدهما يقول: « الفعل ينصب بعدهما ولا يقول نصبته » وهكذا في كلّ ما قدّمه من أراء لها صلة بالعامل مما لا يقارن بما ذكره جمهور النحاة.

كما يتضح لنا أنّ ابن مضاء قد بنى رفضه للعامل على أساس منطقي عقلي إذ نجده يقول: "أمّا القول بأنّ الألفاظ يُحدث بعضها بعضًا فباطل عقلاً وشرعًا لا يقول به أحدٌ من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه منها أنّ شرط الفاعل أنّ يكون موجودًا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا يُنصب زيد إن في قولنا « إنّ زيدًا » إلاّ بعد عدم إنّ، فإن قيل: بما يردُّ على من يعتقد إن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟، قيل: الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، ويفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه.

[1]– ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تحقيق محمد إبراهيم إلينا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ – 1979م ، ص13.

وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقل ولا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[1].

وتبين لنا من هذا القول أنّ ابن مضاء قد أثار لغة دينية كما نقل مناقشته لفكرة العامل إلى مجال عقلي خالص وهو عنده الأساس الذي تنبت عليه فكرة العمل في كلّ شيء يقوم على التأثير والتأثر، والمؤثر أو العامل في رأيه لابدّ أنّ تتحقق فيه صفتان: وجود وقت للعمل والثانية أنّ يفعل بالإرادة أو أنّ يفعل بالطبع، والصفة الأولى لا تنطبق على العامل اللّفظي، لأنّ عمله يتحقق بعد انتهاء نطقه، والعوامل النّحوية لا تنطبق علها الصفتان الأخيرتان لأنّها ليس لها لا إرادة ولا طبع وبالتالي فالصفات اللازمة التأثير لا تتحقق فيما سمّاه النحاة العوامل.

وعلى هذا فالأساس الذي أقاموا عليه القول بالعامل والمعمول لا سبيل له في الدخول إلى النّحو، لأنّه لا يملك جواز السماح له بالدخول، وقد بيّن ابن مضاء موقفه في العديد من المواضيع التي تبرز فيها قوانين العامل الذهنية، فمثلا في موضوع الحذف نجده صرح في أكثر من موضع من قوانين العامل وراء هذا النوع من التأويل ففي حذف الفعل في مثل « أزيدًا ضربتهُ » نجده يقول: "وهذه دعوة لا دليل عليها إلاّ ما زعموا من أنّ ضربتُ من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعد إلى المضمر، ولا بد لزيد من ناصب إنّ لم يكن ظاهر فمقدر ولا ظاهر، فلم يبقى إلاّ الإضمار، وهذا بناءًا على أنّ كلّ منصوب فلابدّ له من ناصب"[2]، فهذا التصور الذهني لوجود فعل مقدر في العبارة، وأنّ العبارة ليست على ظاهرها بل هي مؤوّلة بعبارة أخرى يضاف فيها المقدر إلى الملفوظ، لأنّ الضمير الموجود قد نصب الفعل الموجود، طبقا للمبدأ كلّ منصوب لابدّ له من ناصب، فابن مضاء يقف إلى جانب النص ويتمسك به كما هو دون تقدير ويرى أنّ إدعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدلّ عليها خطأ بَيِّنْ، ففي نظره يجب التزام النص كما نطقه المتكلم وليس من حق أحد أن يزيد فيه ما لم ينطق، أمّا هذا المبدأ فهو من عمل الذهن، و ينبغي ألاّ يفرض على النص ما ليس منه، وإلى غير ذلك

[1]– المرجع السابق: ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، ص13.

[2]– المرجع نفسه، ص 21، 22.

من المواضيع التي أبرز فيها ابن مضاء موقفه كباب الاشتغال والتنازع ...الخ، والتي خرج فيها بخلاصة مفادها أنّ الاختلاف في العامل يجب أن يسقط من النّحو، ولا جدوى منه، فهو لا يفيد بشيء.

ونستخلص مما سبق أنّ أراء الدارسين العرب القدماء قد تباينت في نظرية العامل النّحوي وأثره في الإعراب، بين اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية هما:

الاتجاه الأول: يدعو إلى إبقاء العامل، ويؤكد أهميته ودوره في الإعراب، ومن أبرز هؤلاء نجد: سيبويه والجرجاني وابن جني، ويمكن إبراز أرائهم فيما يأتي:

–تناولوا في البداية مفهوم العمل النّحوي الذي يقوم على بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات في التراكيب، وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدلّ عليه، ثم تناولوا مدلول العامل الذي أجمعوا على أنّه: "هو ما يؤثر في اللفظ تأثير ينشأ عن علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية أو المفعولية أو غيرها"[1]، ثم أبرزوا أطراف العمل النّحوي أو أركان العامل وهي عندهم ثلاثة وتتمثل في العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول « الحركة الإعرابية » مع إيضاح المقصود بكل مصطلح من المصطلحات الثلاثة لتجنب الاختلاط مع بقية المفاهيم الأخرى، وأشاروا إلى أنّ هذه الأركان ترتبط فيما بينها ارتباطًا وثيقا.

–رأو أنّ أطراف العمل النّحوي تبقى ثابتة دائمًا سواء كان العامل لفظيًا أو معنويًا.

–عدَّدُوا أقسام العامل، واختلفوا في تقسيمه، حيث هناك من قسمه إلى: عامل لفظي وعامل معنوي مثل ابن جني وفي حين قسمه آخرون إلى أفعال وأسماء وحروف مثل: سيبويه والجرجاني، ثم فَصّلوا في تلك الأقسام وعدَّدُوا ما يتضمنه كل قسم منها، مع ذكرهم لبعض من القواعد والأحكام الخاصة بالعوامل.

–ناقشوا العلاقة بين العامل وحركات الإعراب، وبينوا أثر العامل في الإعراب، ولاحظوا وجود ترابط "بين أنواع العوامل وعلامات الإعراب فلكلّ نوع من العوامل علامة

[1]– عباس حسن ، النّحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ج1، ط5، دت، ص75.

تناسبهُ على الكلمة التي يطلبها بحسب اقتضائه لها"[1]، ثمّ قدموا مجموعة من الأمثلة كدراسة تطبيقية لإيضاح أثر العامل في المعمول لفظًا ومعنى.

-أشادوا بالدور الكبير الذي يلعبه العامل ووَظِيفتهُ في الكلام وداخل التركيب فهو يجعل الكلمات المرتبطة به متصفة بصفة خاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك من المعاني، مع الإشارة إلى أنّ دوره لا يقتصر على الأثر اللفظي بل يتضمن الأثر المعنوي أيضًا، ليكون بذلك نظرية "تقنن الكلام وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ وتحفظ النحو من دخول اللحن فيه"[2].

الاتجاه الثاني: يدعوا إلى إلغاء العامل بأنواعه، ويعدد الآثار السلبية التي جلبها على الكلام العربي وعلى النّحو العربي، مُكتفيًا بذلك النقد، دون أن يقدم بديلاً صالحًا لنظرية العامل يمكن عن طريقها تفسير العلامات الإعرابية وفهم مدلولاتها، ومن هؤلاء نجد قطرب وابن مضاء القرطبي، وغيرهم ويمكن إيجاز آرائهم في ما يلي:

-أجمعوا على أنّ نظرية العامل النّحوي نظرية عديمة الفائدة، إذ لا قيمة لها في الإبانة على المعاني، ولا علاقة لها بعلامات الإعراب، لذا وجب إلغاؤها والتخلص منّها لأنّ ذلك – في نظرهم – سيؤدي إلى تخليص النّحو العربي من آثار سلبية كان قد جلبها القول بالعامل النّحوي من تصورات فلسفية وخلافات كثيرة.

-قولهم بأنّ نظرية العامل النّحوي لا تمدُ بأيّ صلة للمعاني التي يقصدها المتكلم عند إنشائه بعض التراكيب ويظهر ذلك من علامات الإعراب، إذ يلاحظ أن هناك حركات تختلف في بعض الجمل رغم أنّ المعنى واحد، وقد تتفق في جمل أخرى مع أنّ المعنى مختلف.

---

[1]- الرعيض عبد الوكيل، ظاهرة الإعراب في العربية، منشورات جمعية الدعوى الإسلامية العالمية، طرابلس، دط، 1988م، ص325.

[2]- ياقوت احمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، دط، 1994م، ص73.

–رأو بأنّه لا تظهر قيمة القول بالعامل في كثير من الكلمات التي لا تأخذ إلاّ وظيفة إعرابية واحدة، "وبالتالي توضع عليها علامة إعرابية واحدة فقط، لذلك حيثما وردت تلك الكلمات في جملة عرفت وظيفتها ولا علامتها، دون الحاجة إلى معرفة العامل فيها"[1].

رأو أنّ "منهج نظرية العامل منهج غريب على الدراسات العربية ولا يمكن أن ينسجم معها، وقد تأثر النحاة الذين أوجدوه بالمنطق اليوناني، من حيث الإشارات الفلسفية والمسائل المنطقية والمصطلحات والعلل[2].

2-2- محدثين:

لقد حظيت نظرية العامل النّحوي باهتمام عدد كبير من الباحثين العرب المحدثين فخاضوا في الحديث عنها وتباينت آراءهم في ذلك بين قبول ورفض.

2-2-1- إبراهيم مصطفى:

لقد تأثر إبراهيم مصطفى بآراء سابقيه في القول بأنّ العامل هو المتكلم، وأيّدهم في موقفهم برفض العامل النّحوي وإلغائهِ، وقد صرّح بهذا في كتابه « إحياء النحو »، معلقًا على النحاة منهجهم في فلسفة العامل النّحوي بقوله: "رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب، على نظام فيه شيء من الإضطراد، فقالوا: عرضٌ حادثٌ لابدَّ له من مُحدِثٍ، وأثرٌ لابدَّ له من مؤثرٍ، ولم يقبلوا أنّ يكون المتكلم مُحدِثًا هذا الأثر، لأنه ليس حرًّا فيه يُحدِثُهُ متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضيًا وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدَّدوا هذه العوامل ورسموا قوانينها"[3].

ويتبين لنا من قوله هذا أنّه أخذ على النحاة عدم قبولهم أن يكون المتكلم هو المؤثر في التركيب وتعليلهم ذلك بقولهم أنه ليس حرًا ليحدث ما يشاء ثم نجده يرفض أنّ تكون

---

[1] – المرجع السابق: الرعيض عبد الوكيل، ظاهرة الإعراب في العربية، ص200– 203.

[2] – المرجع السابق: ياقوت احمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص 73.

[3]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة، ط2، 1423هـ – 1992م، ص31.

الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل سواء كان لفظي أو معنوي، ظاهر أو مقدر، ويقول أيضًا: "إنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يرو في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرًا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته"[1].

أي أنّهم ربطوا الإعراب كحكم لفظي بالعامل دون أنّ يولوا اهتمامًا بالحركات الإعرابية وما تحمله من معنى وما تحدثه من أثر في الجملة، إذ يقول: "وإذا وجب أنّ ندرس علامات الإعراب على أنّها دوال على معان، وأنّ نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كلّ علامة منها، ونعلم أنّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم وهو ما نراه"[2].

وعلى هذا انطلق إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الضمة علمًا للإسناد ودليلاً على أنّ الكلمة المرفوعة يُرادُ أنّ يسند إليها ويتحدث عنها أمّا الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في: « كِتابُ محمدٍ وكتابٌ لمحمدٍ »، أمّا الفتحة في نظره فليست علامة إعراب، ولا دالّة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كُلما أمكن ذلك وهي بمثابة السكون في لغة العامة، حيث للإعراب علامة الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ، بل هما منّ عمل المتكلم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.

بمعنى أنّ المتكلم هو وحده الموجد لهذه الحركات الإعرابية ليدلّ بها عن شتى المعاني التي يقصدها وأنّه لا وجود لأثر العامل في إحداث هذه الحركات وإبراز هذه المعاني.

وبهذا نجد أنّ إبراهيم مصطفى لم يأت بالشيء الجديد في محاولته « إحياء النّحو » في ميدان علم النّحو سوى اقتصاره على القول بإنكار العامل النّحوي والدعوة إلى إلغائه،

[1]– المرجع السابق: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص41.

[2]– المرجع نفسه، ص49.

وأنّ العامل هو المتكلم وهذا القول تقدّم عند سابقيه من مَثِيْلْ قطرب، وابن جني، وابن مضاء القرطبي، كما نجده هو نفسه يُقرُّ بهذا في خاتمة كتابه فيقول: "تخليص النّحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خيرٌ كثير، وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنّحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آمادًا وكاد يَصُدُّ النّاس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزّية في التصوي"[1].

2-2-2- إبراهيم أنيس:

لقد تناول إبراهيم أنيس قضية العامل النّحوي حيث ربط حديثه عن العامل بحديثه عن قضية الإعراب، إذ يرى أنّ علامات الإعراب لا تُؤدي أية وظيفة معنوية، وأنّها لا تعبّر عن أي مدلول إذ يقول: "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدُوا أنّ تكون حركات يُحتاجُ إليها في الكثير من الأحيان لِوَصْل الكلمات ببعضها"[2].

وقد قصر بهذا دور الحركات الإعرابية على وصل الكلمات بعضها ببعض فقط، دون أنّ تشير إلى أي دلالة معنوية، ويقول أيضًا في إثبات رأيه هذا: "ويكفي البرهنة على أنّ لا علاقة بين معاني الكلام و حركات الإعراب أنّ تقرأ خبرًا صغيرًا في إحدى الصحف على رجل لم يَتّصِل بالنّحو أي فرع من الاتصال، فسنرى أنّه يفهم معناه تمام الفهم، مهما تعمّدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جرّه"[3].

فحركات الإعراب لا تؤثر في عملية فهم الكلام، هذا ما يجعل المتكلم لا يلجأ إليها غالبًا، ولا يحتاج للتقيد بها وهذا ما عناه إبراهيم أنيس في قوله: "يظهر والله أعلم: أنّ تَحرُّكَ أواخِر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرًا كان أو نثرًا فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة

[1]- المرجع السابق: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 195.

[2]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1994م، ص 225.

[3]- المرجع نفسه، ص 228.

من قوله بما يسمى بالسكون، كما يظهر أنّ الأصل في كلّ الكلمات تنتهي بهذا السكون وأنّ المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلاّ لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"[1].

كما يرى أنّ اقتصار وظيفة العلامة الإعرابية على وصل الكلمات هو تصور قرّره بعض المتقدمين من ثقاة العلماء فمثلاً نجد الخليل يقول: "الفتحة والضمة والكسرة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"[2]، وبيّن أنّ أبا عمرو بن العلاء قد قرأ بتسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية وذكر الأمثلة لتلك الآيات، كما أشار إبراهيم أنيس إلى أنّه يمكن فهم الكلام غير المعرب إذ يقول: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرًا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إنّ الأصل في كلّ كلمة هو سكون بآخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب إذ يوقف على كِلِيْهمَا بالسكون وتبقى رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئًا"[3].

فالحركات الإعرابية عنده ليست هي التي تحدّد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد وإنّما الذي يقوم بتحديد هذه المعاني هما: نظام الجملة العربية والسياق الذي يحيط بإنشاء الجملة وظروف قولها.

ويُعدُّ هذا رأي إبراهيم أنيس في وظيفة علامات الإعراب والأدلة التي رأى أنّها تؤيّد تصوره، لكن في حقيقة الأمر هناك ارتباط وطيد بين الحركات أو العلامات الإعرابية بالمعاني في اللغة العربية فمثلاً في قولنا: « أكرمَ خالدًا محمدٌ » يعني أنّ الفاعل « محمدٌ » وإن تأخر و المفعول « خالدًا » رغم تقدمه وهذا ما يدركه السامع أيضا، وفي حال اختفاء الحركة الإعرابية لسبب صوتي فإن الترتيب يقف قرينة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول، وذلك في مثل: « أكرم موسى عيسى » فوجب أنّ يكون الفاعل هو الأول والمفعول هو الثاني.

---

[1]– المرجع السابق: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 239.

[2]– المرجع نفسه، ص 222.

[3]– المرجع نفسه، ص 225.

كما أنّ النّحاة العرب القدماء جُلُّ أقوالهم تشير إلى إدراكهم التّام ما للحركة الإعرابية من قيمة دلالية، حيث يقول ابن فارس: "إنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أنّ القائل إذا قال: « ما أحسنَ زيدٌ » لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذّم إلاّ بالإعراب"[1]، ويقول ابن الخشاب: "... وفائدتهُ أنّه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني، التبست"[2].

وبهذا يتضح لنا أنّ علامات الإعراب الضّمة والفتحة والكسرة هي علامات لها معانٍ وقرائن تدّلُ على أبواب نحوية ودلالية وليست للإسناد والإضافة فقط وأنّ الفتحة ليست للخفّة، كما يرى الباحثان إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس.

2-2-3- تمّام حسّان:

يُعدُّ من النحاة الّذين أكثروا الحديث عن العامل النّحوي بوصفه تفسيرًا للعلاقات النّحوية، وجعلوه تفسيرًا لاختلاف العلامات الإعرابية وخصُّوه بمؤلفات تتحدث عنه، لذا تمثل موقفه حول فكرة العامل في الرفض إذ نجده يقول: "الحقيقة أن لا عامل، إنَّ وضع اللّغة يجعلها مُنظمة من الأجهزة، كلّ جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكلُّ طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللّغة فإذا كان الفاعل مرفوعًا في النّحو، فلأنَّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدًّا أنّ يكون الفاعل منصوبا والمفعول به مرفوعًا لو أنّ المصادقة العرفية لم تجرِ على النّحو الذي جرت عليه"[3].

ويتضح أنّه لا وجود للعامل النّحوي في نظره، وأنّ اللغة هي عبارة عن نظام متكامل من الأجهزة التي تتفاعل فيما بينها، وأنّ المصادقة العرفية هي التي أطلقت مسميات الأركان المكونة لهذا النظام من فاعل و مفعول به ومبتدأ وخبر...الخ، إضافةً

[1]- المرجع السابق: خليل أحمد عمايرة، العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللّغوي، ص 80.

[2]- المرجع نفسه، ص 80.

[3] - تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الإنجلو المصرية القاهرة، دط، 1958م، ص 51.

إلى ذلك أنّ فكرة العامل النّحوي تقوم على مبدأ التعليل المنبثق من المنطق الأرسطي والفلسفة في دراسة اللغة، وهذا ما يتنافى تمامًا ويرفضه المنهج اللغوي الحديث الذي يقوم أساسًا على الملاحظة والوصف والتسجيل.

وهذا ما دفع تمّام حسّان للإتيان بنظرية جديدة تستطيع – كما يرى– تفسير العلامات الإعرابية وتُغْنِي عن القول بالعامل وأسماها بنظرية القرائن النحوية وتقوم أساسًا على فكرة التعليق التي أخذها عن عبد القاهر الجرجاني وهي في نظره الفكرة المركزية في النّحو العربي بحيث اعتبر: "أنّ فهم التعليق على وجه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحوية لأنّ التعليق يُحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التعليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفية النّحوية"[1].

أي أنّ فكرة التعليق تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللّفظية والمعنوية والحالية، وقد تحدث عن التعليق النّحوي تحت عنوانين: "أحدهما: العلاقات السياقية أو ما يسميه الغربيون syntagmatique Relations وهي التي تربط بين الأبواب وهي « قرائن معنوية »، والآخر: هو القرائن اللفظية، والتعليق عنده هو الإطار الضروري في التحليل النّحوي أو كما أسماه النّحاة بـ « الإعراب »"[2]، ثم فصّل القول في العلاقات السياقية أو القرائن المعنوية بقوله: "هي التي تفيد في تحديد المعنى النّحوي فقرينة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه وتأتي لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة في ظل ما أسماه بـ « تضافر القرائن » وبعدها بدأ بقرينة التخصيص – ويقصد بها المنصوبات – وتمثل علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها مثل: قرينة التعدية تدل على المفعول به وقرينة الغائية تشمل المفعول لأجله والفعل المضارع بعد اللام وكي وفاء ولن وإذن، وقرينة المعية تدلّ على المفعول معه، والمضارع بعد الواو، وقرينة الظّرفية وتدلّ على المفعول فيه وقرينة التحديد والتوكيد وتدلّ على المفعول المطلق، وقرينة الملابسة وتدلّ على الحال، وقرينة التفسير وتدلّ على التمييز وقرينة الإخراج وتدلّ

[1] – المرجع السابق: تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 189.

[2] – تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994م، ص 189.

على الاستثناء، وقرينة المخالفة وتدلّ على الاختصاص وبعض المعاني"[1]، ثم تأتي قرينة النسبة وهي قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية ويقصد بها الجر بالإضافة أو بحروف الجرّ ثم تأتي أخيرًا قرينة التبعية ويقصد بها التوابع الأربعة النعت والعطف والتوكيد والإبدال.

ثم تعرّض بعد ذلك لذكر القرائن اللفظية وهي ثمانٍ وتتمثل في العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة وشرح كلّ قرينة منها مبينًا المقصود بكلّ قرينة وعلاقتها ببقية القرائن مع تأكيده "أنّه لا يمكن تحديد المعنى بالاعتماد على قرينة واحدة، بل لا بدّ من تضافر القرائن وهذا صادق على كلّ القرائن المعنوية واللّفظية"[2]، ثم بين أنّ تلك القرائن – المعنوية واللّفظية – هي التي تحدد المعاني الوظيفية، أو معاني النّحو الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والإضافة وهي في رأيه بديلة عن فكرة العامل النّحوي الذي قال به النحاة وذلك أنّهم أوضحوا في ظلّ القول بنظرية العامل قرينة لفظية واحدة فقط وهي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية في حين أنّه يجب أنّ ينظر إلى قرائن التعليق كلها لا إلى العلامة الإعرابية وحدها فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى.

ليصل تمّام حسّان في نهاية المطاف إلى وصف العامل بأنّه قاصر عن تفسير الظواهر النّحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بعدل بين القرائن اللّفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس.

2-2-4- خليل أحمد عمايرة:

يُعدُّ خليل عمايرة هو الآخر واحد من الذين نادوا بإلغاء العامل النّحوي، ولم يقتصر موقفه على الرفض للعامل فقط، بل تعداه إلى الإتيان بنظرية جديدة – كسابقه تمّام حسّان – تكون كبديل عن نظرية العامل أطلق عليها اسم نظرية المعاني.

[1] – المرجع السابق: تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194 – 201.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 205 – 231.

يفتَتح خليل عمايرة نظريته هذه بتقديم تعريف ارتضاه للجملة، فيقول: "هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه"[1]، أي هي عبارة عن تأليف من أقل عدد ممكن من الكلمات ويشترط في هذا التأليف أنّ يحمل مدلول أو معنى مفيد يحسن السكوت عليه، ثم سمى هذه الجملة بالتوليدية أو المنتجة وهي عنده نوعان: الجملة التوليدية الاسمية والجملة التوليدية الفعلية، ثم ذهب إلى أنّه يمكن تحويل هذه الجملة التوليدية إلى جملة سماها بالجملة التحويلية، وذلك إذا طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل والتي حصرها في خمس عناصر هي: الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية والتنغيم، لكنها مع ذلك تبقى اسمية أو فعلية كما كانت في مبناها، لأنّ العبرة كما يرى بصدر الأصل، مع إشارة منّه إلى أنّ "الجملة التوليدية تؤدي معنى الإخبار، في حين ينتقل المعنى في التحويلية إلى معنى جديد يختلف باختلاف الكلمات التي تمثل الأبواب النّحوية المختلفة إذ أنّ التحويل لا يكون إلاّ لغرض يتعلق بالمعنى"[2].

ثم شرع في إيضاح عناصر التحويل الخمسة التي أشرنا إليها سابقا، وفَصّل كلّ عنصر على حِدى مع ذكر الشواهد والأمثلة وبيّن أنّ تلك المعاني التي تتحقق نتيجة تحويل الجملة من توليدية إلى تحويلية ونذكر من هذه العناصر على سبيل المثال:

عنصر الترتيب: ويقصد به: "نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد، مغيرًا بذلك نمط الجملة، وناقلاً معناه إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة"[3].

وهو في هذا البند آخذ برأي الجرجاني في دلائل الإعجاز وبرأي أهل الكوفة ويستند فيه إلى ما جاء في كتاب سيبويه وأبي حيان في البحر المحيط، من أنّ العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فالمورفيم وحقه التأخير في الجملة يعني أنّه تقدم للعناية والتوكيد، وبهذا فإنّه يعتمد رأي أهل الكوفة في أنّ الجملة « مُحمدٌ بَلّغَ الرِسالة » هي جملة تحويلية فعلية، جاء التحويل فيها بتقديم الفاعل للعناية والأهمية، أو للتوكيد، وقد رضي في هذا ما جاء من أهل الكوفة من أنّ الفاعل هو محدث الحدث يبقى فاعلاً سواء تقدم أو تأخر أمّا الغاية

[1]– خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع جدة، دط، 1948م، ص 87.

[2]– المرجع السابق: خليل احمد عمايرة، العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللّغوي، ص85.

[3]– المرجع السابق: خليل احمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، ص 93.

من هذا فليست "إلاّ لِغرض يريدهُ المتكلم في معنى الجملة وليس في مبناه الشكلي الظاهر"[1]، أي أنّه إذا أراد المتكلم التركيز على الفاعل الذي هو مُحدث الحدث يقوم بتقديم مثل: « أكرمَ خالدٌ عليًّا » فهي جملة توليدية فعلية غايتها الإخبار وبتقديم الفاعل تصبح « خالدٌ أكرمَ عليًّا »، جملة تحويلية فعلية مؤكدة غرضها التوكيد، وقد مثّل بجمل أخرى شبيهة بالجمل السابقة ليؤكد بأنّ الترتيب عنصر مهم من عناصر التحويل.

عنصر الحذف: ويعرّفه بقوله: "هو أي نقص في الجملة النواة التوليدية، الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه وتحمل اسمها الذي كان قبل أن يجرى عليها التحويل"[2]، بمعنى أنّه يرى أنّ الحذف يكون في ركن رئيس في الجملة التوليدية، فتتحول إلى تحويلية ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية أو الاسمية، كما يرى بأنّه يجب تقدير الركن المحذوف لتكتمل الجملة التوليدية، بحيث يرمز للركن المحذوف بالإشارة وهو عنصر تحويل، أمّا بالنسبة للغرض الذي يأتي من التحويل بالحذف غالبًا ما يكون للإيجاز في القول، وقد يأتي للبلاغة أو للتعظيم أو للتحقير...الخ.

ومن الأمثلة التي عرض لها للدلالة على هذا العنصر: "جملة « خالد » إجابة لمن سأل: من حضر؟، وكلمة « خالد » في سياقها جملة، لأنّها تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وقد حذف ركن من أركانها هو: حضر، لذا فهي جملة تحويلية فعلية الغرض من التحويل فيها هو الإيجاز، لكن جملة « خالد » في إجابة من سأل: من القادم؟ هي جملة تحويلية اسمية.

ثم أوضح أنّ التحويل بالحذف قد جاء في كتب التراث، وفي القرآن الكريم في كثير من المواضع"[3].

عنصر الحركة الإعرابية: يرى خليل عمايرة أنّ الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية كبيرة، وتأتي هذه القيمة من خلال دورها في الكلمة إذ يقول: "إنّ الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عمّا في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققًا لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه"[4].

---

[1]– المرجع السابق: خليل احمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، ص 94.

[2]– المرجع نفسه، ص 134.

[3]– المرجع نفسه، ص 135.

[4]– المرجع نفسه، ص 157.

أي أنّ الحركة الإعرابية تتغير تبعا للمعنى الكامن في نفس المتكلم، ويرغب في تحقيقه، وقد أورد أمثلة عدّة على ذلك منها قوله: "فإذا قال المتكلم: الأسدُ « بالضمة » فإن السامع يدرك أنّه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه إن قال: الأسدَ « بالفتحة » فإنّ المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم، وهو يريد أنّ يفصح عنه، ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة ولكنّها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التغيير في الحركة إلاّ نتيجة للتغيير في المعنى... وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة"[1].

أي يرى أنّه لا أثر لعامل، ولا حاجة لتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه التعابير إلاّ اعتماد للبحث في المبنى، والحركة الإعرابية وتبريرها وإهمالاً للمعنى الذي جاءت الجملة أصلا لهُ، "ثم ناقش دور الحركة الإعرابية في سبعة أبواب نحوية هي: الإغراء،التحذير، الاختصاص، أسماء الأفعال، كم الاستفهامية وكم الخبرية، الاسم المنصوب بعد واو المعية، وأخيرًا الفعل المضارع المنصوب بعد الواو، وكان نقاشه من خلال أمثلة أوردها على كلّ باب، وبين صلة الحركة الإعرابية بالمعنى، وانتهى إلى أنّ المعنى هو الّذي أوجب الحركة، فأصبحت دليلا عليه وسيلة له"[2].

وبعد أنّ قدّم خليل عمايرة تفصيلاً مجملاً عن نظرية المعاني التي أرادها أن تكون بديلة عن نظرية العامل النّحوي، أعرب في ختام حديثه عن إمكانية الاستغناء عن العامل وذلك بمجرد ربط الحركة الإعرابية بالمعنى.

وفي سبيل مراجعة هذه النظرية قدم شريف ستيتيه مجموعة من الملاحظات كانت بمثابة نقدًا لما رآه وقدمه خليل عمايرة، ومن أبرز هذه الملاحظات قوله: بأنّ عمايرة قد ربط بين الحركات الإعرابية والمعنى الذي تؤديه تلك الحركات، لكن هذا التفسير لم يتحقق في كل الحركات الإعرابية، وأنّ هناك بعض الحركات لم تستطع النظرية تفسيرها، أيضًا رأى أنّ عمايرة استبعد أن تكون الحركات الإعرابية أثرًا لعامل في مجمل دراسته، ألا أنّه عند ذكره

[1]– المرجع السابق: خليل احمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 160.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 160.

لبعض عناصر الزيادة مثل إنَّ وأخواتها وكانَّ وأخواتها أقر بتأثير العامل في الحركة الإعرابية[1].

2-2-5- مهدي المخزومي:

من الّذين دعوا إلى تجديد النّحو وتيسيره مهدي المخزومي الّذي أطلّ علينا بتبني منهج أستاذه إبراهيم مصطفى، وصرّح بإلغاء نظرية العامل إلغاءًا تامًا، وللتعرف على فكره ومدى تأثره بأستاذه وسبب إلغائه لنظرية العامل؟، نحاول الإطلاع على آرائه.

يبدو أنّ مهدي المخزومي عندما نظر إلى النّحو العربي واطلّع عليه رأى أنّه من الضروري إصلاحه وتخليصه من نظرية العامل النّحوي التي تُعدُّ جوهر النّحو وأساسه، وذلك من خلال ما ورد في مقدمة كتابه في النّحو العربي نقد وتوجيه حيث يقول: هدف تأليف هذا الكتاب هو السعي إلى "أن أُخلّص الدرس النّحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النّحوي قدرته على العمل، وكان النحاة – رحمهم الله – قد جعلوا من هذا المنهج منطلقًا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورًا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين"[2].

ومن منظوره الخاص ورؤيته المتمعِّنة وإعمال فكره أنّه: "إذا بطلت فكرة العامل بطل كلّ ما كان يُبنى عليه من تقديرات محتملة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كلّ ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثم بطل كلّ ما انتهوا إليه من أحكام..."[3]، وهذه دعوة صريحة منّه لإلغاء نظرية العامل النّحوي التي تمسك بها النحاة وجعلتهم ينصرفون عن الإحاطة والإلمام بالأساليب النّحوية والوجوه التي تأتي بها الجملة أثناء التركيب وتأليف الكلام، "فقد تقع الجملة في سياق نفي أو استفهام

---

[1]– ينظر: سمير شريف ستيتية، مراجعة لكتاب في نحو اللغة وتراكيبها لخليل عمايرة، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد 23، مج 6، دط، 1986م، ص 96، 97.

[2]– مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص 16.

[3]– المرجع نفسه، ص 16.

أو توكيد، وقد يعرض على أجزائها عوارض مختلفة، من تقديم وتأخير، ومن ذكر وحذف، ومن إضمار وإظهار، ومن معان إعرابية كالفاعلية والمفعولية"[1].

وهو يقصد أنّ عملهم جاء مقصورًا ومحدودًا للبحث والاشتغال على العلل وتفسير الظّواهر النّحوية فيما يتعلق بالعامل والعمل والمعمول، وهو يريد أن يتجاوز هذا ويذهب إلى ربط النّحو بعلم المعاني كما فعل أستاذه إبراهيم مصطفى من قبله، وذلك من أجل النهوض بالنّحو العربي من سُباتِه التقليدي، لأنّ اهتمام النجاة في الماضي كان منصبًا على التغيير الذي لاحظوه يحدث في أواخر الكلمات في تركيب الجملة، وبالتالي غلب الشكل على المعنى، لأنّ المعنى ليس هدفهم الأساسي، بل العامل النّحوي هو هدفهم الأساسي الذي بنوا عليه أصول النّحو العربي[2].

وبما أنّ مهدي المخزومي عندما فسّر الظواهر اللغوية مستعينًا بالسياق ومراعيًا لعلاقة المتكلم بالسامع « المتغيرات في محيط العملية الكلامية » قارن ذلك مع ما ذهب إليه سيبويه في « باب الفاعل الذي يَتعدّاهُ فعلهُ إلى مفعول »[3]، فنجد سيبويه يبيِّن وجود الجواز أو الوجوب في الكلام، ويهتم بالمتغيرات كالمتكلم لمعالجة القضايا النّحوية.

ولإلغاء العامل النّحوي ساوى مهدي المخزومي بين الحركات والحروف وأنّ لا فرق بينهما إلاّ في الكلم الصوتي، وفي نظره الحركات أصوات مدّ قصيرة والأحرف أصوات مدّ طويلة[4]، أي أنّه اهتم بالوظيفة النّحوية بدلاً من الإعراب وذلك لتخليص النّحو من العامل لأنّ الحركات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا به.

ولقد حاول مهدي المخزومي إعادة ترتيب أبواب النّحو حسب وظائفها المعنوية وعلاقاتها الإسنادية، وليس حسب حركاتها وإعرابها لإلغاء فكرة العامل في الكثير من أبواب النّحو، وأنّ المنصوبات في العربية موضوعات كثيرة بعضها يؤدي وظيفة لغوية وبعضها لا يؤدي مثل هذه الوظيفة، كسلب الأفعال والحروف قدرتها وقوتها على العمل والتأثير، ما جعله يُحاول إعادة الكثير من المنصوبات إلى باب الرفع معتمدًا في ذلك على الإسناد

[1]– المرجع السابق: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص 65.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 65، 66.

[3]– ينظر: المرجع السابق، سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

[4]– ينظر: المرجع السابق، مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص 68.

كاسم « إنَّ » و« أَنَّ » و« ليتّ » و« لعلّ » و« لكنّ » و« كأنّ » واستشهد في ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴿٦٣﴾ ﴾ طه:(63)، محتجًا بأنّها جاءت مرفوعة في الصحيح من كلام العرب في الاختيار والاضطرار، واحتجّ بأنّ « إنَّ » واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال[1].

وكذلك اهتمّ مهدي المخزومي بالجملة وأحكامها لأنّها تمثّل عنده أهم عنصر في النّحو، فالجملة عنده هي: "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات"[2]، ويقول أيضًا في الجملة التامة هي: "التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها"[3]، فهو يعرفها على أساس الإسناد وهذا لشدّة اهتمامه الكبير به، وكذلك على أساس السياق والتصور الذهني، ومن منظوره أنّ الكلمات والألفاظ تعكس تصورًا ذهنيًا يبينُ ويُظهرُ ما يدور في ذهن المتكلم « المخاطب »، وبالتالي تتم عملية الكلام « التواصل » بين المتكلم والمتلقي.

ويقوم بالتوضيح أكثر من ناحية التصور الذهني فيقول: هي "الصورة اللفظية الصغرى التي تطوي في ثناياها فكرة تامة صدرت عن نفس المتكلم لتصل بها إلى مخاطب منتظر"[4]، فهو يبسِّط الجملة على أنّها خطاب أو حوار بين المتكلم والمتلقي إمّا في اللغة المكتوبة أو المنطوقة، المهم أنّها تؤدي عملية التواصل بنجاح، لأنّه يظن أنّ فكرة العمل والعامل لا تُظهر في الجملة أثر العامل[5]، بل أنّ السياق هو من العوامل التي تساعد على تأكيد المعنى وتوضيحه.

ولقد حاول مهدي المخزومي من خلال الأحكام النّحوية التي أخضعها للدرس أنّ يلغي نظرية العامل كليةً، وخاصةً العوامل اللفظية، والإبقاء على الإسناد والإضافة لأنّه اهتم بالإسناد كثيرًا « العوامل المعنوية »، وكذلك إلغاء كلّ المعمولات كالمفعول به والحال والتمييز والمصدر، وذلك لتأثره بما ذهب إليه أستاذه إبراهيم مصطفى الّذي حاول

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص 84 – 87.

[2]- المرجع نفسه، ص 31.

[3]- المرجع نفسه، ص 31.

[4]- المرجع نفسه، ص 225.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص 33، 34.

تجديد النّحو ووضع رؤية تجديدية له من خلال إلغاء العامل النّحوي إلغاءًا تامًا والاهتمام بالوظيفة النّحوية بدلاً من الإعراب، ولكن محاولته باءت بالفشل كمحاولة أستاذه من قبل.

ويتبيّن مما سبق أنّ اللغويون العرب المحدثون أعادوا مناقشة نظرية العامل في النّحو العربي، بحيث اتسمت دراستهم لهذه النظرية في اتفاق جُلِّهم مع البعض من القدماء في ثورتهم على العامل النّحوي ورفضه واستبعاد كلّ مالهُ علاقة به إلاّ أنّهم تميّزوا عنهم بعدم الاكتفاء بالرفض والإلغاء للعامل النّحوي فقط، بل قدّموا تصوّرًا آخر ومحاولات لتكون بديلة وتغني عن القول بنظرية العامل، ومن أبرز هؤلاء العلماء نذكر: إبراهيم مصطفى، إبراهيم أنيس، خليل عمايرة، تمام حسان، مهدي المخزومي وغيرهم، ويمكن إيجاز آرائهم فيما يلي:

-الاستغناء عن نظرية العامل النّحوي وإلغاء كلّ ما يتعلق بها من حذف وتقدير وتأويل وتعليل، لأنّ ذلك من شأنه أنّ يُخلص النّحو العربي من أصول الفلسفة وآثار المنطق.

-يَروا أنّ القول بالعامل "أسهم في صعوبة النّحو العربي وغموض مسائله وأصبح الأخذُ به مدعاة للغموض والإبهام، ولهذا رأى دعاة التيسير والتجديد أنّ أول تجديد هو إلغاء العامل وما يتبعهُ من أحكام وقواعد"[1].

-قالوا بأنّ نظرية العامل شتّتت موضوعات المعنى الواحد في أكثر من موضع، وأصبحت موزعة بين أبواب مختلفة حسب العوامل إذ هي أساس التصنيف، ولهذا لاحظوا أنّ موضوعات هامة لم تلق العناية والاهتمام من قبل النّحاة كالنفي والتأكيد والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام التي جاءت في كتب النّحو متفرقة عديمة الفائدة.

-كثرت التقديرات والتحويلات في قواعد نظرية العامل النّحوي، "ولجأ النّحاة إليها لتعميم القاعدة واطراد عمل العامل، فقدروا العامل إذا لم يوجد وقدروا المعمول إذا فُقِدَ، وقالوا بالإعراب التقديري والإعراب المحلي إذا لم تظهر الحركة الإعرابية"[2].

---

[1]- ينظر: خالد بن صالح الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللّغويين العرب، رسالة ماجستير، 1421هـ، ص 208.

[2]- المرجع نفسه، ص 208.

-قاموا بتفسير العلاقات القائمة بين الكلمات في التركيب العربي، ومعرفة طبيعة الارتباط فيما بينها، ومع محاولة ربط ذلك بما تقدمه النظرية من مقولات.

-السَّعِي إلى ربط ما انتهت إليه النظرية بذهن العربي، وما ارتبط به من معان نحوية مما يقصد المتكلم إيصالها إلى السامع.

-ومن أبرز المحاولات التي سعت إلى تحقيق تلك الغايات والتي يمكن تسميتها بالنظريات لأنّها جاءت لتكون بديلاً عن نظرية العامل النّحوي نجد:

-نظرية القرائن اللغوية: والتي يعتبر تمّام حسّان هو رائدها، وقد تَابعهُ آخرون مؤيدين فكرته ومتبعين مقولته منهم: "مُحمد حماسة عبد اللطيف، عبد الهادي الفضلي، مُحمد مُحمد يونس..."[1]، وغيرهم كثير من الذين أثنوا على هذه النظرية واستحسنوها ورأوا فيها البديل الأصح لنظرية العامل النّحوي.

نظرية المعاني: ويعد إبراهيم مصطفى أول من أشار إليها حين قال في البداية بوجوب هدّم نظرية العامل النّحوي كونّها تهمل جانب المعنى ولا تبحث فيه، ثم تبناها فيما بعد خليل عمايرة وفصّل فيها بالشرح والتحليل وإلى جانب هذه النظريات فقد ظهرت هناك عدة نظريات أخرى، تغني عن القول بالعامل في ميدان النّحو العربي.

ومما سبق يمكن القول أنّ نظرية العامل النّحوي كغيرها من النظريات لا بُد أنّ تتجاذبها الآراء، وتنعكس عليها طبيعة الفكر الإنساني الذي يقبل بالتسليم بالأشياء، فلِلَّذين يتقبلون هذه النظرية حججهم الهادفة إلى ضرورة الأخذ بهذه النظرية والعمل بها، وللرافضين لها بَراهينُهم التي تسعى إلى تبسيط النّحو وتيسيره، وبين هذا وذاك يظلّ الجدل قائما بين الجوانب الإيجابية التي يمكن أنّ يستفيد منها النّحو العربي حين يعتمد معطيات العامل وبين الأخطار التي تلاحق الانسياق وراء نظرية العامل النّحوي على اعتبارها نظرية فلسفية لا تمدُّ إلى واقع اللغة بصلة.

2- ينظر: المرجع السابق، خالد بن صالح الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب، ص 220، 221.

3-أنواع العوامل

قسم النّحاة العوامل إلى أقسام باعتبارات مختلفة: فهي بالنظر إلى أثرها في العمل إمّا قياسية وإمّا سماعية، وهي بالنظر إلى حقيقتها إمّا لفظية وإمّا معنوية، وفيما يلي بيان ذلك:

3-1-العوامل المعنوية:

عرفها الجرجاني بقوله: "هي العوامل التي لا حظ للّسان فيها، فهي معنى يُعرف بالقلب"[1]، أي لا ذِكر لها في التركيب مع ظهور أثرها في آخر الكلمة، وقد اختلف النحاة في تقسيمها حيث هناك من اكتفى بذكر نوعين فقط هما: العامل في المبتدأ والخبر والعامل في الفعل المضارع، وهناك من أضاف أنواعًا أخرى، وسيتمُّ بيان ذلك فيما يأتي:

3-1-1-الابتداء:

وهو "تعرية الاسم من العوامل اللفظية للإسناد نحو: زيدٌ منطلقٌ، وهذا المعنى عامل فيهما ويسمى الأول مبتدأ ومسندًا إليه ومحدثًا عنه، والثاني خبرًا ومسندًا وحديثًا، وحق الأول أن يكون معرفة وقد يجيء نكرة مخصّصةً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ ﴾ البقرة:(222)، وحق الثاني – أي الخبر- أن يكون نكرة، وقد يجيئان معرفتين نحو « اللهُ إلهنا ومحمدٌ نبينا »"[2]، وقد اختلف العلماء حول عمل « عامل الابتداء » فتفرّعوا في أرائهم إلى:

-يرى جُلُّ البصريون أنّ كِلا من المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء ذلك لأن الابتداء يستلزم وجود كل من المبتدأ والخبر فيعمل فيهما معًا.

---

[1]- المرجع السابق: الجرجاني، التعريفات، ص 50.

[2]- أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المصباح في علم النّحو، تحقيق عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب المنيرة، ط1، دت، ص 121، 122.

-أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء على رأي سيبويه ومن وافقه، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ وحده، وفي ذلك يقول سيبويه: " فأمّا الذي يبنى عليه شيء هو هُو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"[1].

-أنّ رافع المبتدأ الابتداء وأن كِلا من الابتداء والمبتدأ قد عمِلا في الخبر، وهذا رأي المبرّد.

-أمّا جُلُّ الكوفيون قالوا بأنّ كِلا من المبتدأ والخبر قد عمل في الأخر.

3-1-2-رافع الفعل المضارع:

وهو: "وقوعهِ موقعًا يصلح للاسم، وذلك أنّك تقدر أن تقول في « زيدٌ ضاربٌ، زيدٌ يضربُ أو يضربُ زيدٌ » فَتُوقِع الفعل موقع الاسم"[2].

وقد اختلف النّحاة في آرائهم حوله حيث: ذهب الفرّاء وأكثر الكوفيين إلى أنّ عامل الرفع في المضارع هو تعريتهُ وتجرُّده من العوامل اللفظية كالنواصب والجوازم...الخ، في حين ذهب البصريون إلى أنّ المضارعة هي العامل المعنوي الرافع للمضارع وهي عبارة عن مماثلة الفعل المضارع لاسم الفاعل في الدّلالة على الحدث وقبول لام الابتداء.

3-1-3-الخلاف:

من مصطلحات الكوفيين والمراد منه: أنّ هناك خلافًا يحصل بين ما يأتي متأخرًا عمّا يأتي متقدما، أو صرف الثاني عما عليه الأول، وقد ذُكر في عدّة مسائل نذكر منها: نصب الظّرف الواقع خبرًا للمبتدأ نحو: زيدٌ أمامكَ ، فأمامكَ انتصب على الخلاف لأنّ أمامكَ ليس زيدٌ في المعنى، فلمّا كان الظّرف هنا مخالفًا للمبتدأ نُصِب على الخلاف للتفريق بينهما هذا عند الكوفيين، أمّا البصريون فقد قالوا: أمامكَ منصوب بمقدّر محذوف تقدّيرهُ كائن أو مستقر، وأيضًا في مسألة نصب المفعول معه ونصب الفعل المضارع بعد واو المعية وبعد فاء السببية، وفي نصب المستثنى، فالمضارع في هذه المسائل منصوب

[1]- المرجع السابق: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 278.

[2]- المرجع السابق: أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي، المصباح في علم النّحو، ص 123.

على الخلاف في نظر الكوفيين، في حين عند البصريين منصوب بأنّ المضمرة وجوبًا بعد الفاء[1].

3-1-4-عامل التبعية:

وهي: عامل معنوي قد قيل به أثناء تحديد عامل الصفة والتوكيد وعطف البيان والبدل، وقد رأى سيبويه أنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وقد وافقه ابن مالك على هذا الرأي وأخذ به، أمّا كون التبعية عاملاً معنويًا في الصّفة والموصوف والمؤكِّد والمعطوف عليه فقد قال بهذا الأخفش، وهي وحدها مدعاة للحركة الإعرابية في جميع هذه التوابع[2].

3-1-5-الصّرف:

يرى النّحويون الكوفيون أنّ الصّرف "هو أحد عوامل نصب المضارع وذلك إذا اجتمع فعلان بينهما أحد أحرف العطف ومع الفعل الأول ما لا يحسن إعادته مع حرف العطف فينصب الفعل الثاني الواقع بعد حرف العطف على الصّرف لأنّه مصروف أي مُبعد عن معنى الفعل الأول"[3]، وذلك في مثل قولنا « لا تأْكُل السمكَ وتَشرب اللّبنَ »، والقصد هنا هو النهي عن الجمع بين الفعلين، والصرف هو العامل في الفعل الثاني عند الكوفيين، وهو أيضًا عامل النصب في المفعول معه مثل « سرتُ والجبلَ »، والظّرف الواقع خبرًا مثل « سميرٌ عندي »، إلاّ أنّ البصريين يخالفون الكوفيون في هذا فينصبون الفعل بأنّ المضمرة.

---

[1]- ينظر: رياض بن حسن الخوّام، نظرية العامل في النّحو العربي تقعيد وتطبيق، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1435هـ - 2014م، ص 37، 38.

[2]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النّحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، ط1، دار الكتاب الثقافي أربد، الأردن، 1425هـ - 2004م، ص 181.

[3]- عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م، ص 573.

3-1-6-الفاعلية:

نُسب هذا العامل إلى خلف الأحمر الكوفي، فعندهُ رافع الفاعل بعد الفعل هو معنى الفاعلية المتمثل في موقع الفاعل ومنزلته ورتبته بمعنى أنّ وقوعه فاعلاً يُوجبُ رفعه[1].

3-1-7-المفعولية:

نُسبت هي الأخرى إلى خلف الأحمر، فكما يرى أنّ الفعل لا يرفع الفاعل، فهو أيضًا لا ينصب المفعول، وأمّا الناصب للمفعول في نظره هو المفعولية، أي أنّ المفعولية هي العامل المعنوي الذي عمل في المفعول به[2].

3-1-8-ناصب المستثنى:

اختلف النّحاة في تعيينه وتباينوا في القول به إلى عدّة آراء، فمنهم من قال: أنّ العامل في المستثنى النصب هو عامل معنوي ومنهم من قال: أن العامل فيه هو لفظي وهو إمّا الأداة أو الفعل المتقدم بواسطتها أو الفعل المتقدم وما في معناه بغير واسطة[3].

3-1-9-جرّ المضاف إليه:

تحديد العامل في المضاف إليه أحدث للنّحاة إشكالاً، فمنهم من قال إنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف، واعترض بأمرين: أولهما: أنّ الاسم لا يعمل إلاّ لشبه بالفعل، ولو كان المضاف شبيهًا بالفعل لم يعمل أيضًا، لأنّ الفعل لا حظَّ لهُ في عمل الجرّ، في حين رأى بعضُهم الأخذ برأي الأخفش الّذي ذهب إلى أنّ العامل في المضاف إليه هو معنى الإضافة[4].

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، رياض بن حسن الخوام، نظرية العامل في النّحو العربي تقعيد وتطبيق، ص 40.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 40.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 40.

[4]- ينظر: المرجع السابق، مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النّحو العربي، ص 182.

3-1-10-التوهم:

وقد قال به أبو علي الفارسي وهو يتناول الآية: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ﴾ الأنعام:(3)، فقد شغل ببحث متعلق الجار والمجرور في « السماوات » فذهب إلى أنّ اسم « اللهُ » لا تَعلُّق له بهما، وإنمّا يرشد إلى تقدير عامل متوهم هو « المعبود »، فيكون التقدير « والله المعبود في السماوات »[1]، وإلى هذا العامل المتوهم يُعزى العمل في الجار والمجرور.

3-1-11-الإهمال:

وهو شبيه بمعنى التّجرّد "واللّفظ المهمل هو غير العامل"[2]، أي هو اللّفظ الّذي لا يقوم بالعمل ولا يُحدث تأثيرًا داخل التركيب.

3-1-12-المجاورة:

عدّها النّحاة من العوامل المعنوية وتتمثل في "أنّ تعطي كلمة حركة الكلمة المجاورة لها مع أنّها في حكمٍ غيرِ حُكمها مثل قول بعضهم « هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ »، حيث جاءت لفظة « خربٍ » مجرورة لمجاورتها لفظة « ضبٍ » وهي في الأصل يجب أنّ تكون بالرفع لأنّها صفة لجحر"[3]، وقد قرئ بالمجاورة قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾ المائدة:(9)، حيث جُرت لفظة الأرجل بالمجاورة بينما الحكم العملي هو غسلها وليس مسحها، وقد رأى السيوطي أنّ المجاورة أضعف العوامل المعنوية، أمّا النّحاة في أحوال المجاورة لا يملكون أن يقولوا إنّ المجاوِر مجرور بما قبله لأنّ ذلك يعني أنّه تابعٌ له، والسياق يأبى هذا فيذهبون إلى اعتبار المجاورة ضرورة أو رخصة.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النّحو العربي، ص 182، 183.

[2]- المرجع السابق: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصّل في النّحو العربي، ص 953.

[3]- المرجع نفسه، ص 953.

3-1-13-نزع الخافض:

من العوامل المعنوية وهو "الاسم المنصوب بعد حذف حرف الجرّ له عدّة أسماء تطلق عليه منها: نزع الخافض، طرح الخافض، النصب بنزع الخافض، أمّا عن موقعه في الجملة فغالبًا ما يأتي بعد الفعل المتعدّي بواسطة، كقوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ ﴾ الأعراف:(155)، أي « من قومهِ » فتعرب « قومهُ » على أنّها اسم منصوب على نزع الخافض والهاء في محل جرّ بالإضافة، أمّا الموقع الثاني لنزع الخافض فيأتي قبل ظرف المكان المحدود غير المشتق مثل « جئتُ بيروتَ » فتعرب « بيروتَ » على أنّها اسم منصوب على نزع الخافض"[1]، وقد قال بهذا العامل جلُّ الكوفيون في حين رفضه البصريون.

3-1-14-القصد إليه:

"أشار محمد إبراهيم البنّا في دراسته عن أبي الحسين بن الطراوة إلى أنّه كان قد ابتدع عاملاً معنويًا جديدًا أطلق عليه عامل القصد إليه وقصد به أنّ بعض المعمولات من الأسماء والأحداث تمنح علامات إعرابية خاصة كالنصب مثلا من غير وجود نية في سلكها في أسلوب معين، فالعلامة الإعرابية في « سبحان الله » مُنبئة عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكر الكلمة مجردة عن التقيّيدات بالزمان أو الأحوال"[2]، وكذلك في مثل قولنا: « إياكَ، وويلَ، وويحَ » فإنّها تردُ منصوبة لأنّنا قصدنا الذكر بها، ومنّه وجب نصب كلّ مقصود إليه بالذكر.

[1]– المرجع السابق: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، ص 1103.

[2]– المرجع السابق: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النّحو العربي، ص 184.

3-2-العوامل اللّفظية:

هي العوامل الملفُوظة في التركيب التي تحدث الحركات الإعرابية في نهاية الكلمة، أو هي "العوامل التي تُعرف بالجنان أي القلب وتلفظ باللّسان نحو: من وإلى في قولك سرتُ من البصرة إلى الكوفة"[1]، والعوامل اللفظية ضربان قياسية وسماعية وفيما يلي تفصيل في كلّ ضرب وما يشتمل عليه من عوامل.

3-2-1-العوامل اللّفظية القياسية:

عرّفها الجرجاني بقوله: "إنّ العامل القياسي هو ما صحّ أن يقال فيه: كلّ ما كان كذا فإنّه يعملُ كذا كقولنا: غلامُ زيدٍ ولمّا رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علّتهُ قست عليه ضربُ زيدٍ وثوبُ بكرٍ"[2]، وقد تقدّمت العوامل القياسية على السماعية لاطّرادها، ولأنّ الفعل منها هو الأصل في العمل، وتتضمن العوامل الآتية:

أولاً: الفعل:

هو ما دلّ على معنى في نفسه مقترنًا بأحد الأزمنة الثلاثة مثل « قامَ زيدٌ » ويأتي الفعل على رأس قائمة العوامل اللفظية القياسية لأنّه ذو خصوصيات إعمالية بالنسبة لما يليه، وما يليه من العوامل يرجع إليه ويتّصل به بصورة من الصور.

"كما يُعدّ الفعل من أقوى العوامل كونه لا يتأثر بالفصل بينه و بين معموله والأفعال تنصب ما تباعد منها، ولقدرة الفعل على العمل فإنّ اللازم منه يستطيع أن يمتد عمله إلى المصدر وظرف الزمان والمكان والحال، وهذا كلّه بعد أن يكون الفعل قد استوفى مرفوعهُ فيَصِحّ أن يقال: قامَ زيدٌ قيامًا يومَ الجمعةِ عندكَ ضاحكًا، كما من مظاهر قوة الفعل أن تُقدم عليه مفعوله فيعمل فيه من غير أن يكون في حاجة إلى أن يقوى بلام التقوية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الفاتحة:(5)، وإذا تَقوَّى الفعل

[1]- المرجع السابق: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، ص 84.

[2]- المرجع السابق: الشريف علي الجرجاني، التعريفات، ص 50.

بلام التقوية لم يكن ذلك ضروريًا كما في قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ الأعراف:(154)، وبقدر ما يزداد تمكُّن الفعل في فعليته يزداد قوة على التصرّف في معمولاته، فإذا كان جامدًا كفعلي المدح والذم وفعل التعجب فإنه يضعف ولا يعمل إلاّ بشروط"[1].

"أما بالنسبة لأنواع العمل التي في مقدور الفعل أداؤها فهي: أنّه يرفع وينصب بحيث يقتصر على الرفع إذا كان فعلاً لازمًا، وقد يتجاوز إلى النصب إذا كان متعديًا فيعمل في عدّة منصوبات والتي نذكر من أشهرها:

-**المفعول به:** هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل نحو: ضربتُ زيدًا.

-**المفعول المطلق:** هو اسم حدث صدر عن فاعل مذكور بمعناه وهو مصدر حقيقة أو تقدير ويأتي لبيان نوع الفعل بصفة مختصة بصفة نحو: جلستُ جلسةً.

-**المفعول فيه:** وهو زمان أو مكان وقع فيه فعل مذكور نحو: سافرَ زيدٌ اليومَ.

-**المفعول له أو لأجله:** وهو ما فُعل لقصدِ تحصيله فعل نحو: ضربتُ زيدًا تأديبًا.

-**المفعول معه:** هو اسم مذكور بعد الواو بمعنى مع لمصاحبته معمول فعل سواء كان ذلك المعمول فاعلاً نحو: إستوى الماء والخشبةَ، أو كان ذلك المعمول مفعولاً نحو: سرتُ والشاطىءَ"[2].

هذه حدود نشاط الفعل إعماليًا، وهي توضح مقدار حرية الفعل في العمل وتصرفه في معمولاته ما لا يتصرفه غيره من بقية العوامل الأخرى التي هي في حقيقة الأمر آيلة إليه وقائمة به لذالك فإن الحديث عن أي عامل لا بد أن يكون حديثا عن الفعل من وجه الوجوه.

---

[1]- ينظر: موفق الدين أبو البقاء العيش بن علي بن العيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج4، ط1، 1422هـ - 2001م، ص 204، 205.

[2]- ينظر: المرجع السابق، عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 285، 286.

ثانيًا: اسم الفاعل:

هو ثاني العوامل اللّفظية القياسية بمعنى "أنّه اسم مشتق فعل موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث"[1]، ويصاغ من الثلاثي المجرد على وزن فاعل نحو: ناصرٌ ضاربٌ، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع مع ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: مُدحرجٌ، مكرمٌ، "وقد قرر النحاة أن مُسوِّغ اسم الفاعل هو مشابهة الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف، لذلك فهم يشترطون فيه دلالته على الحال أو الاستقبال ليتأكد تشبهه بالمضارع، لذلك يعمل اسم الفاعل عمل فعله"[2]، ويتم إعماله كالآتي:

-إذا كان اسم الفاعل مقترنًا بـ « ال » يعمل من دون شروط.

-إذا كان فعله متعديًا يعمل الرفع والنصب نحو « ضاربٌ » في قولنا: زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمرًا الآن أو غدًا عمرًا، حيث عمل « ضاربٌ » الرفع في أبوه، والنصب في عمرًا.

-وإذا كان لازمًا يعمل الرفع نحو: « يقوم » في قولنا: « زيدٌ قائمٌ أبوهُ »، حيث عمل « قائم » الرفع في « أبوه ».

-أما إذا كان اسم الفاعل غير مقترن بـ « ال » يعمل بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ويتجرّد عن الدلالة عن الماضي نحو: زيدٌ ضاربٌ أخاهُ.

الشرط الثاني: زيادة على اقترانه بـ « ال » اعتماده على أحد العناصر الستة الآتية:

- ✓ اعتماده على المبتدأ نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمرًا.
- ✓ اعتماده على الموصول نحو: جاءَ الضّاربُ أبوهُ عمرًا، والتقدير جاء الذي يضربُ أبوهُ.

[1]- ينظر: المرجع السابق، عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 294.

[2]- ينظر: المرجع السابق، موفق الدين أبو البقاء العيش بن علي بن العيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص 84.

- ✓ اعتماده على الموصوف نحو: جاءَ رجلٌ ضاربٌ أبوهُ عمرًا، فرجلٌ موصوف وضاربٌ صفة الرجل.
- ✓ اعتماده على ذي الحال نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا فرسهُ، فراكبٌ اسم فاعل اعتمد على ذي الحال « زيدٌ ».
- ✓ اعتماده على همزة الاستفهام نحو: أقائِمٌ الزّيدان؟.
- ✓ اعتماده على حرف النفي نحو: مَا قائِمٌ الزيدان.

-وإذا كان اسم الفاعل متعدٍّ للماضي وجبت الإضافة أي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله إضافة معنوية نحو: هذَا ضاربٌ زيدًا أمس، فضاربٌ هنا بمعنى الماضي لاقترانه مع أمس وأُضيف إلى مفعوله وهو زيد.

-وإذا كان لاسم الفاعل مفعول آخر، وجب انتصاب المفعول الآخر بالفعل المقدر.

-وإن كان اسم الفاعل مُثنّى أو جمعًا وحكمهما حكم اسم الفاعل المفرد، كونهما في معنى الحال أو الاستقبال أو الاعتماد على أحد الأشياء الستة السالف ذكرها[1].

ثالثًا: صيغ المبالغة:

وتتمثل في "صيغ تُصاغ عندما يحول اسم الفاعل من صفة فاعل من الفعل المتصرف الثلاثي إلى صفة أخرى تفيد المبالغة والتكثير نحو: صيغة اسم الفاعل من الفعل المتصرف الثلاثي « لبسَ هي لاَبِسْ » وبالتحول إلى معنى المبالغة تّصير « لبّاس »[2]، وأوزان هذه الصيغ هي: فَعَّال، مِفْعَال، فَعُول، فَعِيْل، وفَعِل، نحو: ضَرَّاب، مِكْثَار، كَتُوم، سَمِيْع، حَذِر، وتُعتبر الصيغ الثلاث الأولى الأشهر والأكثر استعمالاً، وتعمل صيغ المبالغة بأحكام نوجزها فيما يلي:

تعمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل سواء أكان مقرونًا بـ « ال » أو مجردًا منها والاختلاف بينهما يقع في كون صيغ المبالغة تصاغ من اللازم والمتعدي ولا تجري على صيغة المضارع.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 294، 295.

[2]- المرجع السابق: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، ص 580.

قد تأتي صيغة المبالغة لمجرد الدلالة على المعنى دون مبالغة نحو قول الشاعر:

وَكُلّ جمالٍ الزوالُ مآلهُ *** وَكُلُّ ظَلومٍ سوفَ يُبلى بظالمٍ.

« فظَلومٍ » صيغة مبالغة تفيد معنى الإنسان الكثير الظلم.

تؤخذ صيغة « فَعَّالٌ » من اللازم والمتعدّي خلافًا لصيغ المبالغة الأخرى التي تُؤخذ من المتعدي الثلاثي المتصرف نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ ﴾ القلم:(10- 12)[1].

تصاغ هذه الأوزان من الفعل الرباعي « أَفعلَ » وتفيد في هذه الحالة مبالغة اسم الفاعل « مُفعل » فيقال: دَرَّاك من أَدركَ وحَسَّاس من أَحَسَّ ومِعطاء من أَعطَى.

وأمّا الصّيغ غير المشهورة فهي كثيرة نذكر منها: فَاعُول نحو فَارُوق، فَعِّيل نحو سَكِّيت، ومِفْعِيل نحو مِعْطِير، وفُعلَة نحو هُمزَة ولُمزَة، وفُعَّال نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ نوح:(22)[2].

رابعًا: اسم المفعول:

هو "اسم مشتق يدلّ على معنى مجرّد غير دائم، ويدلّ على الّذي وقع عليه هذا المعنى، ولا بدّ أن يدلّ على الأمرين معًا وهما: المعنى المجرد وصاحبه الّذي وقع عليه، نحو « محفوظٌ ومصروعٌ » في قولنا: العَادلُ محفوظٌ بعنايةِ ربّهِ والبَاغِي مصروعٌ بجنايةِ بغيهِ"[3]، ويصاغ اسم المفعول كالآتي:

- ✓ يصاغ قياسًا على وزن « مَفعُول » من مصدر الماضي الثلاثي المتصرِّف نحو: مَعرُوف من عَرفَ ومَحمُود من حَمدَ.

---

[1]- المرجع السابق: عزيزة فوّال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، ص 580.

[2]- ينظر: محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة دار الفرقان بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م، ص 25، 26.

[3]- عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف مصر، ج4، ط1، دت، ص 271.

- ✓ ويصاغ قياسًا من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه وقلب أوّله ميمًا مضمومة مع فتح ما قبل الآخر، فللوصول إلى اسم المفعول من « سَارَعَ » نجيءُ بمضارعهِ « يُسارِع » ثم نُدخِل عليه التغيير السالف فيكون اسم المفعول « مُسارَع » نحو: الخيرُ مُسارَع إليكَ[1].
- ✓ ويتم إعمال اسم المفعول كإعمال اسم الفاعل من الاقتران بـ « ال » وعدم الاقتران بها، وشروط عمله هي:

الشرط الأول: أن يكون اسم المفعول بمعنى الحاضر والمستقبل.

الشرط الثاني: اقترانه بـ « ال » واعتماده على أحد العناصر الستة الآتية:

- ✓ اعتماده على المبتدأ نحو: زيدٌ مُكْرَمُ أصحابهَ الآنَ.
- ✓ اعتماده على الموصول نحو: جاءَ المضروبُ غُلامَهُ.
- ✓ اعتماده على الموصوف نحو: جاءَ رجلٌ مضروبٌ غُلامَهُ.
- ✓ اعتماده على ذي الحال نحو: جاءَ زيدٌ مشقوقٌ ثوبَهُ الآنَ.
- ✓ اعتماده على همزة الاستفهام نحو: أمضروبٌ غُلامَهُ الآنَ؟.
- ✓ اعتماده على حرف النفي نحو: ما مضروب غُلامَه الآنَ[2].

خامسًا: الصفة المشبهة:

"هي وصف يؤخذ من الفعل اللازم ليدلّ على معنى ثابت في الموصوف نحو: سميرٌ حسنُ الكلامِ جميلُ الوجهِ، طويلُ القامةِ أسود الشعر"[3]، ولقد أجمع النحاة على أنّ للصفة المشبهة ثلاثة أنواع:

---

[1]– ينظر: المرجع السابق، عباس حسن، النّحو الوافي، ص 271، 272.

[2]– المرجع السابق: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 299.

[3]– المرجع السابق: عزيزة فوّال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، ص 574.

- ✓ **الأصيل:** بمعنى المشتق الذي يُصاغ من الفعل الثلاثي اللازم ليدلّ على صفة ثابتة في الموصوف مثل: فؤادٌ جميلُ الوجهِ.
- ✓ **الملحق بالأصيل:** وهو المشتق الذي يكون على صيغة اسم الفاعل ولكنّه يدلّ على صفة ثابتة في الموصوف بقرينة تدلّ على الثبوت مثل: هذَا أبٌ كريمٌ، طاهرَ القلبِ، ذكيَ الفؤادِ.
- ✓ **الجامد المُؤَّول بالمشتق:** وهو الاسم الجامد الّذي يدلّ دلالة الصفة مع قبوله التأويل[1].

-**صياغتها:** لا تصاغ الصفة المشبهة إلاّ من الماضي الثلاثي اللازم المتصرف، وأوزان هذا الماضي ثلاثة أوزان هي: وزن « فَعِلَ » مثل: فرِحَ، فهِمَ، وزن « فَعُلَ » مثل: شَرُفَ، حَسُنَ، وزن « فَعَلَ » مثل: سَادَ، مَاتَ[2].

-**إعمالها:**

- ✓ تَرفع ما بعدها على أنّه فاعل لها إذا كان المعمول معرفة مقترنًا بضمير الموصوف مثل: سميرٌ حسنٌ وَجْهُهُ، أو مضافًا إلى ما فيه ضمير الموصوف مثل: سميرٌ حسنٌ وجهُ أختهِ.
- ✓ تنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به، فلا يسمى مفعولاً به بل يسمى المشبه بالمفعول به، لئلا تُخالف الصفة فعلها اللازم وتنصبه بقصد المبالغة إذا كانا مقترنا بضمير الموصوف مثل: سميرٌ جميلٌ وجهَهُ.
- ✓ يجوز جرّه بالإضافة إذا كان مقترنًا بـ « ال » مثل: سميرٌ حسنُ الوجْهِ، أو نصبه على التشبيه بالمفعول به مثل: سميرٌ حسنُ الوجهَ.
- ✓ ينصب المعمول على التمييز إذا كان نكرة مثل: سميرٌ حسنٌ وجهًا.
- ✓ يمتنع جرّ معمول الصفة المشبهة، إذا كانت الصفة مقترنة بـ « ال » ومعمولها غير مقترن بها، أو غير مضاف إلى المقرون بـ « ال » أو غير مضاف إلى المختوم

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، عباس حسن، النّحو الوافي، ص 284.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 287، 288.

بضمير يعود إلى ما فيه « ال » وإذا كان الموصوف مُجردًا من « ال » فلا نقول « غرّدَ طائرٌ الحسنُ صوتِهِ »، لأنّ الموصوف « طائر » غير مقترن بـ « ال » بل نقول: « غردَ الطائرُ الحسنُ الصوتِ » فالصفة المشبهة والموصوف والمعمول كلّهم مقرونُون بـ « ال »[1].

-**وجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:** تُشبه الصفة المشبهة اسم الفاعل وتضارعه في عدّة نقاط لذلك سميت بهذا الاسم، ومن هذه النقاط نذكر:

- ✓ كلاهما اسم مشتق، والصفة الجامدة تؤول بالمشتق مثل: هذَا رجلٌ أسدٌ أخوهُ أي شجاعٌ.
- ✓ كلاهما يدلّ على المعنى وصاحبه مثل: سميرٌ طاهرُ القلبِ، فكلمة طاهرُ تدلّ على الطهارة وعلى صاحبهَا.
- ✓ كلاهما يعمل النصب فيما بعده، فاسم الفاعل ينصب مفعولاً به إذا كان متعديًا والصفة تنصب معمولاً على التشبيه بالمفعول به.
- ✓ كلاهما يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث، وإن لم تصلح الصفة المشبهة للتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لا تكون صفة مشبهة[2].

سادسًا: أفعل التفضيل:

هو وزن مَصُوغ من الفعل بشروط معينة للدّلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدها في الاتصاف بها على الآخر نحو: عليٌ أكرمُ من خالدٍ، وسعدٌ أفضلُ خُلقًا من سعيدٍ، ومحمودٌ أذكَى إخوتَهُ، والأصل في صيغة التفضيل أن تكون على وزن « أَفْعَلْ » للمذكر و« فُعْلَى » للمؤنث، وقد تُحذف الهمزة من « أَفْعَلْ » لكثرة استعمالها في ألفاظ معينة نحو: خَيْرٌ، شَرٌّ، حُبٌّ، ولأفعل التفضيل ركنين: المُفضَّل والمُفضَّل عليهِ أو المفضول.

[1]- ينظر: المرجع السابق، عباس حسن، النّحو الوافي، ص 294.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 300، 301.

-**صياغته:** يُصاغ أفعل التفضيل من مصدر الفعل الذي يُراد التفضيل في معناه بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفيًا كلَّ الشروط الآتية:

- ✓ أن يكون فعلاً ثلاثيًا، مثبتًا غير منفي، متصرِّفًا لا جامدًا، أن يكون معلومًا لا مجهولاً، أن يكون تامًّا لا ناقصًا، وأن يكون قابلاً للتفضيل والتفاوت، وأن لا يدلّ على لون أو عيب أو حِلية، مثل: الفعل « حَسُنَ » يُصاغ منّه اسم تفضيل للمذكر فيقال: « أَحْسَنُ »، وللمؤنث « حُسْنَى ».
- ✓ وإن كان الفعل المرادُ صوغُ التفضيل منه غير مثبت أو كان مبنيًا للمجهول أو غير قابل للتفاوت فإنّه لا يصاغ منه أفعل تفضيل.
- ✓ ويصاغ من الفعل غير الثلاثي مثل: « اضْطَرَبَ »، أو إذا كان دالاً على لون أو حلِية أو عيب نأتي بمصدره منصوبًا بعد أي صيغة مساعِدة مثل: « أشدَّ، أحسنَ، أجملَ، أكبرَ... الخ »، وذلك مثل: ما أَشَدَّ اِضْطِرَابَ البحرِ وما أجملَ زُرقتَه[1].

-**أقسامه:** له أربع حالات نوجزها فيما يلي:

- ✓ التجرد من « ال » والإضافة، وفي هذه الحالة يُفرد ويُذكَّر ويجرُّ المفضول بعده بمن سواء كانت مذكورة أم محذوفة مثل: أحمدُ أصغرُ من أسعدٍ، الرجلانِ أفضلُ من أخِيهِمَا.
- ✓ الاقتران بـ « ال » وفي هذه الحالة يُطابق ما قبله ويمتنع جرُّ ما بعده بمن فيقال: هذا الأحسنُ من أخيهِ وهما الأحسنَانِ من أخيهِمَا.
- ✓ إضافته إلى نكرة وفي هذه الحالة يجب إفراده وتذكيره ويمتنع جرُّ ما بعده بمن مثل: هذَا الكتابُ أفضلُ كتابٍ وهندُ أفضلُ امرأةٍ[2].
- ✓ إضافته إلى معرفة وفي هذه الحالة يجوز إفراده وتذكيره أو مطابقته لما قبله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا مثل: المُحَمَّدُونَ أفضلُ الرّجالِ أو أفاضِلُ النّاسِ وهندُ أفضلُ النّساءِ وفُضْلَى النّساءِ.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النّحوية، ص 173، 174.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 174.

-**إعماله:** يظلُّ أفعل التفضيل بعيد الصلة بالفعل بل وباسم الفاعل، لذلك لم يكن له أن يعمل لفقده مُسوِّغَ العمل ولكنّه عمل فكان عملهُ ضعيفًا ويتجلَّى لنا مظهر الضعف فيما يلي:

- ✓ أنّه لا يرفع اسمًا ظاهرًا فلم يُجيزوا « مررتُ برجلٍ أفضلُ منهُ أبوهُ ».
- ✓ أنّه لا ينصب المفعول به، لأن أصل العمل للفعل.
- ✓ أنّه لا ينصب المفعول المطلق ولا المفعول معه.
- ✓ وأجمع النّحاة على أنّ أفعّل التفضيل يرفع الضمير المستتر فمثلا: « محمدٌ أشجعُ الرّجالِ » يتضمن ضميرًا مستترًا بعد أفعل التفضيل فيؤول السياق إلى: « محمدٌ أشجعُ هو الرجالُ[1].

سابعًا: المصدر:

"هو الاسم الّذي يدلُّ على حدث دون تقييد بزمان مثل: الصدقُ فضيلةٌ، ويتضمن حروف فعله المشتق منه مثل: فَهِمَ فهمًا، دَرَسَ درسًا"[2]،

-**أحكامه:** يعمل المصدر عمل فعله نكرة كان أو معرفة من ناحية التعدّي واللّزوم، فإذا كان الفعل المأخوذ منّه المصدر لازمًا رفع المصدر فاعلاً فقط، وإذا كان متعدّيًا رفع المصدر فاعلاً ونصب مفعولاً به، وإن كان الفعل متعديًا بواسطة حرف الجرّ عُدِّيَ المصدر بذلك الحرف، يكون لهذا الإعمال شروط:

- ✓ صحة وقوع فعل مع « أن » المصدرية محل المصدر، سواء كان الزمن ماضيًا أم حاضرًا أم مستقبلاً مثل: « أُحِبُّ إخلاصَكَ لرفاقِكَ » والتقدير: أُحِبُّ أن تُخلِصَ لرفاقِكَ أو أن يحل محله فعل مع « ما » المصدرية والزمان للحاضر مثل: « أُحِبُّ إخلاصَكَ لرفاقِكَ » والتقدير: أُحِبُّ ما أَخلصْتَ لرفاقِكَ.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، موفق الدين أبو البقاء اليعيش بن علي بن اليعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، ص 237.

[2]- المرجع السابق: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، ص 991.

- ✓ ألاّ يكون مصغرًا، فلا يجوز القول: أحبُّ فُهيمَكَ مَا أَقولُ.
- ✓ ألاّ يكون مقدرًا بضمير فلا يجوز أن تقول: قُدومكَ إلينَا بهجةً وهو إلى أخِيكَ سعادةً.
- ✓ ألاّ يدلّ على المرّة، فلا نقول: سَرَّتْنِي فرحتُكَ بنجاحِكَ.
- ✓ ألاّ يُتبع بصفة قبل العمل، فلا نقول سَرَّتْنِي فرحتُكَ الكبيرةَ بِنجاحِكَ.
- ✓ ألاّ يكون مفصولاً عن معموله بفاصلٍ أجنبيٍّ، فلا نقول: سرَّتني فرحتُكَ مرّتين بنجاحِكَ.
- ✓ يجب أن يتقدم المصدر على معموله فلا نقول: أحبُّ ما أقولُ فهمَكَ، أما إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فيجوز ذلك مثل: سرَّتنِي اليومَ فرحتُكَ بنجاحِكَ[1].
- ✓ إذا كان المصدر واقعًا موقع الأمر يجوز تقديم معموله عليه مثل: سَاعِدْ الفقيرَ مساعدةً.

-**أقسام المصدر العامل:** يُقسّمُ المصدر من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام: المقرون بـ « ال » والمجرد منها والمضاف، بحيث إذا كان المصدر مضافًا عمل بشروط:

- ✓ أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي المفعول به مثل قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ ﴾ البقرة:(251)، « فدَفْعُ » مبتدأ مرفوع وهو مضاف، و « اللهِ » اسم الجلالة مضاف إليه مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه فاعل للمصدر « دفعُ » و « النَّاسَ » مفعول به.
- ✓ أن يضاف إلى مفعوله ثم يأتي الفاعل مثل قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ﴾ آل عمران:(97)، « فحِجُّ » هو المصدر و« البيتِ » مضاف إليه مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول به للمصدر « حجُ » و« مَنِ » فاعل للمصدر.

[1]– ينظر: المرجع السابق، عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربيّ، ص 991.

- ✓ أن يضاف إلى فاعله ثم لا يذكر المفعول به مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ التوبة:(114)، « استغفارُ » اسم كان مرفوع وهو مضاف، « إبراهيمَ » مضاف إليه مجرور بالفتحة وهو فاعل، ولم يذكر المفعول به بعده، والتقدير: « استغفارُ إبراهيمَ ربَّهُ ».
- ✓ أن يضاف إلى المفعول دون أن يُذكر الفاعل بعده مثل قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ فصلت:(49)، « فدعاءِ » اسم مجرور بمِن وهو مضاف و« الخيرِ » مضاف إليه مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مفعول به للمصدر « دعاء »، والتقدير « دُعائِه الخيرَ »، فحُذف الفاعل ولم يذكر قبل المفعول به ولا بعده.
- ✓ وإذا كان المصدر مقرونًا بـ « ال » فعمله قليل لأنه بعيد عن مشابهة الفعل لاقترانه بـ « ال ».
- ✓ أمّا إذا تجرّد المصدر من « ال » أشبه الفعل وعمل فيما بعده ونُوِّنَ مثل قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝١٥ ﴾ البلد:(14، 15) حيث « إطعامٌ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي و« يتيمًا » مفعول به للمصر المجرّد من « ال » والمُنَوَّنْ[1].

ثامنًا: الاسم المضاف:

اعتبره النّحاة واحدًا من العوامل اللّفظية القياسية، وهو كلّ اسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ، سواء لفظًا نحو: مررتُ بزيدٍ، أو تقديرًا نحو: غلامُ زيدٍ وخاتَمُ فضَّةٍ، فأصلها: غلامٌ لزيدٍ وخاتمٌ من فضَّةٍ، فالعامل في هذه الأمثلة هو المضاف، وتكون الإضافة على نوعين: معنوية ولفظية.

[1]– ينظر: المرجع السابق، عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، ص 192 – 194.

-**أمّا الإضافة المعنوية:** فهي أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها نحو: ثوبُ عمرُو، دارُ بكرٍ وتفيد الإضافة المعنوية:

- ✓ تعريف المضاف إذا أُضيفت إلى معرفة نحو: غلامُ زيدٍ.
- ✓ تخصيص المضاف إذا أُضيفت إلى نكرة نحو: غلامُ رجلٍ.

-**الإضافة اللّفظية:** وهي التي يكون فيها المضاف صفة مضافة إلى معمولها سواء كان ذلك المعمول، مفعولاً نحو: ضاربُ زيدٍ، أو فاعلاً نحو: حسنُ الوجهِ، وتفيد الإضافة اللفظية إلاّ تخفيفًا في اللفظ نحو: ضاربُ زيدٍ[1].

تاسعًا: الاسم التام:

وهو كلّ اسم نكرة منصوب مُفسِّر لما أُبهِم من الذوات نحو: عشرون درهمًا، ويكون الاسم التام على حالة لا يمكن إضافته معها، لأن الاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانيًا، بمعنى أن تمامه يتم بأحد من الأشياء الأربعة:

- ✓ **بالتنوين:** نحو: مَا فِي السّماءِ قَدرُ راحةٍ سحابًا.
- ✓ **بنون التثنية:** نحو: مَنْوانِ سمنًا وقفيزانِ بُرًّا.
- ✓ **بنون الجمع:** نحو: عشرونَ درهمًا.
- ✓ **وبالإضافة:** نحو: لي ملؤهُ عسلاً ومِثْلُه رجُلاً.

ويقال للثلاثة الأولى مقادير: المساحة والوزن والكيل والعدد وللأخير مقياس[2].

[1]- ينظر: المرجع السابق، عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 302، 303.

[2]- ينظر: المرجع السابق، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المصباح في علم النّحو، ص 76.

3-2-2-العوامل اللّفظية السماعية:

عرّف الجرجاني العوامل السماعية بقوله: "أمّا السّماعي فهو ما صحّ أن يُقال فيه هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا وكذا، وليس لك أن تتجاوزه، كقولنا: أنّ « الباء » تجرّ ولا تجزم"[1]، وتتراوح هذه العوامل بين حروف وأفعال وأسماء، وتتوزع على ثلاثة عشر نوعًا، نوجزها في مايلي:

أولاً: الحروف العاملة:

-**الحروف العاملة في الأسماء:** وتنقسم إلى عدّة أنواع:

النوع الأول: حروف تجرّ الاسم و هي سبعة عشر (17) حرفًا، "وسميت بحروف الجرّ لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، لأنّك إذا قلت « مررتُ بزيدٍ » فاتّصل معنى المرور بزيدٍ"[2]، بمعنى أنّها تَنقل معنى الفعل إلى الاسم، وتعمل الجرّ في الاسم فنقول اسم مجرور بحرف الجرّ، وقد عدّدها ابن مالك في البيتين التاليين:

هَاكَ حُروفَ الجرِّ وهي: من، إلى، حتى *** خلا، حاشا، عدا، في، عن، على

مذ، منذ، ربّ، اللام، كي، واو، وتَا *** والكاف، والباء، ولعلّ، ومتَى

-**أقسامها من حيث العمل:** وتقسم حروف الجرّ الأصلية من حيث العمل إلى قسمين:

- ✓ **قسم يجرّ الاسم الظاهر والضمير:** وهو سبعة أحرف: من، إلى، عن، على، في، الباء، اللام، مثل: قوله تعالى: ﴿ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ ﴾ الأنعام:(99).
- ✓ **وقسم يجرّ الظاهر فقط:** وينقسم إلى أربعة أقسام:

-ما لا يجرّ اسما خاصا وهو: حتى، الواو، والكاف، وقد تدخل الكاف على الضمير.

-ما يَختصّ بأسماء الزمان وهي: مذ ومنذ مثل: مَا كلّمتُهُ مُذْ يومَانِ أو يومينِ، بحيث يجوز في الاسم بعدها أن يكون مرفوعًا على أنّه فاعل لفعل محذوف تقديره مُذْ مضَى يومَانِ، وقد يجوز إعراب الاسم المرفوع بعدها على أنّه مبتدأ محذوف خبره.

---

[1]- المرجع السابق: الشريف علي الجرجاني، التعريفات، ص 50.

[2]- المرجع السابق: عزيزة فوال بابتيي، المعجم المفصل في النّحو العربي، ص 467.

-ما يَختصّ بدخوله على النكرات وهي: ربّ، وقد تدخل على ضمير الغائب المفرد المذكر.

-ما يجرّ الاسم الكريم « الله » وهي حرف التاء كقوله تعالى ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ الأنبياء:(57).

-ملاحظة: حروف الجرّ كلها أصلية ما عدا أربعة هي: من، الباء، واللام، والكاف فهي تارةً أصلية وتارةً زائدة أمّا لعلّ وربّ فإنّهما حرفان شبيهان بالزائد، إضافة إلى خلا، حاشا، وعدا[1].

النوع الثاني: الحروف المشبهة بالفعل: « إنّ وأخواتها » سميت بذلك "لشبهها بالفعل من خمسة أوجه: الأول: تضمنها معنى الفعل، والثاني: بناؤها على الفتح كالفعل الماضي والثالث قبولها نون الوقاية كالفعل الماضي « ضَرَبَني » والمضارع « يَضربونني » فنقول: إنّني، كأنّني، لعلّني، ليتني، والرابع: تعمل فيما بعدها الرفع والنصب كالفعل، والخامس: بُنيتها من ثلاثة أحرف فما فوق كالفعل"[2]، وهذه الحروف هي: إنَّ وأَنَّ حرفان يفيدان التوكيد، لكن للاستدراك، ولا بدّ أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعموليها، وكأنّ للتشبيه، وليت للتمنّي ولعلّ للترجيّ والتوقع.

عملها: "تدخل هذه الحروف على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمّى اسمها ويبقى الخبر مرفوع ويسمى خبرها مثل: إنّ زيدًا قائِمٌ، وقد يتقدم خبرها على اسمها إذا كان الخبر شبه جملة مثل: إنَّ في البيتِ زيدًا، وإذا كان في الاسم ضمير يعود على شبه الجملة مثل: إنّ في البيتِ أهلَهُ، ويُشترط لإعمالها ألا تتصل بها « ما » الزّائدة أو الكافّة، لأنّه إذا اتصلت بها كفّتها ومنعتها عن العمل، وأباحت دخولها على الجمل الفعلية بعدما أن كانت مختصة بالاسمية فقط مثل: إنّما ينجحُ المجدُّ أو مثل: إنّما زيدٌ قائمٌ، فلما دخلت « ما » على إنّ كفّت عملها"[3].

---

[1]- المرجع السابق: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، ص 469، 470.

[2]- المرجع نفسه، ص 485.

[3]- المرجع السابق: عباس حسن، النّحو الوافي، ص 634، 635.

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر هما: « ما » و« لا » المشبهتان بـ « ليس » في العمل، حيث يدخلان على الجملة الاسمية فيرفعان المبتدأ ويسمّى اسمهما، وينصبان الخبر ويسمّى خبرهما، لكن هذا العمل مشروط بشروط:

-شروط عمل « ما » النافية:

تعمل « ما » عمل ليس بتوفر الشروط الآتية:

- ✓ أن لا يفصل بينها وبين اسمها بأن الزائدة، فإن فُصل بينهما بها بطل عملها مثل: مَا إِن خالدٌ ناجحٌ، فالجملة بعد ما النافية وإن الزائدة جملة اسمية من مبتدأ وخبر.
- ✓ أن لا ينتقِض نفي خبرها بـ « إلاّ »، فإذا انتقض النفي بـ « إلاّ » بطل عملها ووجب رفع الخبر بعدها مثل: ما زيدٌ إلاّ كريمٌ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ آل عمران:(144).
- ✓ ألاّ يتقدم خبرها على اسمها فإذا قُدِّمَ الخبر بطُل العمل مثل: مَا فِي الدارِ خالدٌ فالجملة بعد « ما » جملة اسمية من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر.
- ✓ ألاّ يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإذا تقدم معمول الخبر بطل عملها إلاّ أن يكون جارًا أو مجرورًا أو ظرفًا فيجوز مع تقدمها إعمال « ما » مثل: مَا عِندكَ عليٌّ مُقيمًا.

-شروط إعمال « لا » النافية:

تعمل « لا » عمل ليس بتوفر الشروط الآتية:

- ✓ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين مثل: لاَ طالبٌ خيرًا منكَ.
- ✓ أن يتوفر فيها نفس شروط « ما » السابق ذكرها[1].

النوع الرابع: حروف تنصب الاسم فقط: وهي سبعة أحرف: الواو بمعنى مع مثل: استوى الماءُ والخشبةَ وإلاّ للاستثناء مثل: جاءني القوم إلاّ زيدًا، و« يا، هيا » لنداء القريب والبعيد، و« أيا، هيا » لنداء البعيد، و« أي والهمزة » لنداء القريب.

[1]- أمين علي السيد، في علم النّحو، دار المعارف، ج1، ط 7، 1994م، ص 223.

عملها: تَنصبُ حروف النداء الخمسة الاسم إذا كان مضافًا إلى اسم آخر مثل: يا عبدَ اللهِ، هيَا شريفَ القومِ، وترفع الاسم إن لم يكن مضافًا مثل: يا زيدُ[1]، "أمّا « إلاَّ » فهي حرف استثناء تنصب الاسم الذي بعدها ويسمّى: المستثنى حيث تنصب المستثنى إذا كان الكلام موجبًا والمستثنى منه مذكور مثل: قامَ القومُ إلاَّ زيدًا، أمّا إذا كان الكلام منفيًا والمستثنى منه غير مذكور مثل: لم يحضر إلاَّ خالدٌ، حيث يعرب المستثنى حسب موقعه في الجملة"[2].

-الحروف العاملة في الأفعال:

النوع الأول: حروف تنصب الفعل المضارع وتتمثل في: إذًا، وأنْ، وكيْ، ولنْ، وحتى، والفاء، واللام، وتُعد الحروف الأربعة الأولى أشهرها استعمالاً، وتدخل هذه الحروف على الفعل المضارع فتعمل فيه النصب، ويشترط في عمل كلّ حرف منّها توفّره على جملة من الشروط حتى يعمل[3].

-شروط إعمال « إذًا »: من الحروف العاملة أحيانًا والمهملة أحيانًا، تنصب الفعل الضارع بالشروط الآتية:

- ✓ أن يكون الفعل مستقبلاً مثل: إذًا أُكْرِمُكَ، جوابًا لمن قال: أزورُكَ غدًا.
- ✓ أن تكون مُصدّرة وهي تعمل سواء وَلِيَهَا الفعل أو فصل بينهما بِقَسَمْ أو بظرف أو بمجرور مثل: إذًا واللهِ أُكْرِمُكَ.
- ✓ أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير ما ذكر، فإن فصل بغير ذلك لم تعمل مثل: إذًا زيدًا يُكرِمُكَ، برفع الفعل على الأصل.
- ✓ وإذا دخلت « إذًا » على غير الفعل المضارع لم تعمل، كما إذا دخلت على الماضي مثل: إذًا أَكرَمَكَ أَخُوكَ.

---

[1]- ينظر: فهمي النجار، خلاصة عوامل النّحو المائة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2007م، ص 9.

[2]- عبد الله حسن عبد الله، حروف المعاني بين الأداء اللّغوي والوظيفة النّحوية، رسالة دكتوراه، 2010م، ص9.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 222 – 224.

-**شروط إعمال « أن »**: تُعد أم الباب لأدوات نصب المضارع، ومن حالات عملها:

- ✓ تعمل « أن » ظاهرة في مثل قولنا: اجتَهِدْ لأن تفُوزَ.
- ✓ تعمل « أن » مضمرة إذا اتصلت بها لام التعليل والفاء السببية وواو المعية مثل: اجتَهِدْ لِتَفُوزَ، فالتقدير: اجتَهِدْ لأن تفُوزَ.

-**إعمال « كي »**: تعتبر « كي » حرف نصب للفعل بمنزلة « أن»، وهي التي يدخل عليها « لام » الجرّ نحو: جئتُ لِكي أُسَاعِدَكَ، فاللام حرف جرّ وكي حرف مصدري ونصب وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام.

-**إعمال « لن »**: من الحروف العاملة تدخل على الفعل المضارع وتعمل فيه النصب نحو: لَنْ يَغِيبَ المُجتهِدُ عن الدرسِ، وتعرب حرف نفي ونصب واستقبال.

وهذه أشهر الحروف وأكثرها شيوعًا مختصة بنصب الفعل المضارع وبقية الحروف نادرة الاستعمال[1].

النوع الثاني: حروف تجزم الفعل المضارع وهي: إذْمَا، وإنْ، واللام، ولا، ولم، ولمّا، ويتجسد عملها في دخولها على الفعل المضارع فتَجزمُه، وتكون علامة الجزم إمّا السكون أو حذف النون في الأفعال الخمسة أو حذف حرف العلة، وفي ما يأتي بيان عمل كلّ منها:

- **إذْمَا**: من حروف جزم الفعل المضارع، وتعد حرف شرط وجزم وجزاء مثل: إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ.
- **إنْ**: من أدوات الشرط تعمل الجزم في الفعل المضارع من عدّة وجوهٍ:

✓ إن كانا فعلا الشرط والجواب مضارعين جزَمَتهُما نحو: إنْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ.

✓ إن كانا ماضيين لم تؤثر فيهما لأنّهما مبنيان نحو: إنْ صَدَقْ هذَا كَافَأْتُهُ.

✓ إن كان فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضٍ، جزمت المضارع وبقي الماضي على بنائه نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ آل عمران:(184).

- **اللام**: هي لام الأمر تدخل على الفعل المضارع فتجزمه نحو: لِتفعلْ خيرًا.

[1]- ينظر: المرجع السابق، عبد الله حسن عبد الله، حروف المعاني بين الأداء اللّغوي والوظيفة النّحوية، ص222.

- **لم:** من الحروف الجازمة للفعل المضارع نحو: لَمْ يَنْجَحْ عليٌ لأنّهَ لَمْ يَجْتَهِدْ.
- **لما:** من الحروف الجازمة للفعل المضارع، تُدخِل عليه النفي وتقلب معناه إلى الماضي نحو: أَتَسْتَرِيح ولمَّا تبلغْ المدينةَ، فلمّا ولم حرفا نفي وقلب وجزم.
- **لا الناهية:** تجزم الفعل المضارع مثل: لاَ تَخرُجْ فِي الظَّلامِ[1].

ثانيًا: الأسماء العاملة:

النوع الأول: أسماء تجزم الفعلين على معنى« إن »: هي أسماء تدخل على الفعلين فتجزمهما حيث يسمّى الفعل الأول فعل الشرط لكونه سببًا في حدوث الفعل الثاني الّذي يسمّى فعل جواب أو جزاء الشرط لترتبه على الأول، وهي تسعة أسماء نذكرها فيما يلي:

- **إنْ:** حرف شرط يجزم فعلين ويستخدم عند الشكّ في حدوث فعل الشرط نحو: إنْ تَجتهِدْ تَنجَحْ.
- **منْ:** اسم شرط يجزم فعلين ويستعمل للعاقل مفردًا أو جمعًا نحو: من يَجتهِدْ يَنجَحْ.
- **ما:** اسم شرط يجزم فعلين، ويأتي لغير العاقل نحو: مَا تَكتُمْ يُعلَمْ.
- **مهما:** اسم شرط يجزم فعلين، يأتي للكلام العام والمبهم نحو: مهمَا تَقرَأْ تَسْتَفِدْ.
- **متى:** اسم شرط يجزم فعلين، ويأتي لبيان العلاقة الزّمانية بين جواب الشرط وفعل الشرط نحو: متَى تكُنْ مُخلِصًا تكُنْ نَاجِحًا.
- **أيّان:** اسم شرط يجزم فعلين مثل متى: أَيَّانَ تَجتَهِدْ تَنجَحْ.
- **أينما، حيثما:** اسما شرط يجزمان فعلين ويأتيان لبيان العلاقة المكانية بين فعل الشرط وجوابه نحو: أينمَا تَذهَبْ أَذهَبْ، حيثُمَا تَجلِسْ أَجلِسْ.
- **كيفما:** اسم شرط تجزم فعلين، تأتي لبيان الحال ويشترط في فعلها وجوابها أن يكونا بمعنى واحد نحو: كيفمَا تُسافروا أُسافِرْ[2].

---

[1]– ينظر: المرجع السابق، عبد الله حسن عبد الله، حروف المعاني بين الأداء اللّغوي والوظيفة النّحوية، ص222.

[2]– ينظر: الطاهر خليفة القراضي، الأسس النّحوية والإملائية في اللغة العربية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1422هـ – 2002م، ص 37 – 39.

النوع الثاني: أسماء تنصب الأسماء النكرات على التمييز وهي الأسماء المبهمة كأسماء الأعداد: ثلاثة، أربعة، وغيرها، لذلك احتاجت لمن يُبيِّنُهَا ويُزيلُ الإبهام عنها وهي أربعة أسماء:

- ✓ "عشرة وعشرون إلى التسعين: إذا رُكِّبَ مع إحدى واثنين إلى تسع « من 1 إلى 99 »، حيث: إن كان المُميِّزْ مذكرًا نقول: « أحدَ عشرَ رجلاً، واثنَا عشرَ رجلاً »، وإن كان المُمَيِّزْ مؤنثًا نقول: « إحدَى عشرةَ امرأة، اثنَا عشرةَ امرأة ».
- ✓ **كمْ:** عدد مبهم يردُ على نوعين: استفهامية نحو: « كمْ رجلاً ضربتَهُ »، خبرية نحو: « كمْ عندِي رجلاً ».
- ✓ **كأيّن:** عدد مبهم نحو: كأيّن رجلاً لقيْتَ.
- ✓ **كذا:** عدد مبهم نحو: كذَا عندِي درهمًا"[1].

النوع الثالث: أسماء الأفعال: "هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدّلالة على معناها، وفي عملها دون أن تتأثر بالعوامل، ودون أن تقبل شيئًا من علامات الأفعال... وفائدة وضع علامات الأفعال قصد المبالغة"[2]، وعدد هذه الأسماء هو تسعة، "فستة منها للأمر الحاضر وتنصب الاسم على المفعولية وهي:

- ✓ رويد مثل: رُوَيْدَ زيدًا، بمعنى أَمهِلْ زيدًا.
- ✓ بَلْه مثل: بَلَهْ زيدًا، بمعنى دَعْ زيدًا.
- ✓ دُونك مثل: دُونك زيدًا، بمعنى خُذْ زيدًا.
- ✓ عليكَ مثل: عليكَ زيدًا، بمعنى الزَم زيدًا.
- ✓ حَيَّهل مثل: حَيَّهل الصلاة، بمعنى إيتِ الصلاةَ.
- ✓ هَا مثل: هَا زيدًا، بمعنى خُذْ زيدًا.

[1]– المرجع السابق: فهمي النجار، خلاصة العوامل المائة، ص10.

[2]– المرجع السابق: أمين علي السيّد، علم النّحو، ج2، ص150.

ولابُدَّ لهذه الأسماء من فاعل، وفاعلها الضمير المخاطب المستتر فيها – وثلاثة موضوعة للفعل الماضي وترفع الاسم بالفاعلية وهي:

- ✓ هَيْهَاتَ مثل: هَيْهَاتَ زيدٌ، بمعنى بَعُدَ زيدٌ.
- ✓ سُرعَانَ مثل: سُرعَانَ زيدٌ، بمعنى سَرُعَ زيدٌ.
- ✓ شَتَّانَ مثل: شَتَّانَ زيدٌ وعمرُ، بمعنى افترقَ زيدٌ وعمرُ"[1].

ثالثًا: الأفعال العاملة:

النوع الأول: الأفعال الناقصة: وقد سمّيت هذه الأفعال بالناقصة لأنّها لا تستغني بالمرفوع عن المرفوع بخلاف التامة فإنّها تستغني بالمرفوع عن المنصوب، وتتمثل هذه الأفعال في كان وأخواتها، وهي من النّواسخ، تدخل على الجملة الاسمية فتغير حكمها بحكم آخر، إذ ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ومعنى ذلك أنّها العامل في الاسم والخبر معا.

ولكان ثلاث عشرة أخت وهي: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظلّ، بات، صار، ليس، مازال، مابرح، مافتئ، ماانفكّ، مادام، ومن هذه الأفعال ما يعملُ بلا شروط، سواء أوقعت في سياق نفي أم إثبات، وهذه الأفعال الثمانية الأولى: كان، أمسى، أصبح، ظلّ، بات، صار، ليس، أضحى، أمّا الأفعال الخمسة الباقية لا تعمل إلاَّ بشروط، وتنقسم إلى مجموعتين:

- ✓ **المجموعة الأولى:** تَضمُ الأفعال الأربعة: زال، برح، فتئ، انفك، حيث يشترط لعملها تقدم النّهي، النّفي، والدّعاء مثل قوله تعالى:﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ هود:(118).
- ✓ **المجموعة الثانية:** تضمُ الفعل « دَامَ » الّذي يُشترط لعمله أن يُسبق بما المصدرية الظّرفية مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَوْصَنِيْ بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ مريم:(31)[2].

[1]– المرجع السابق: فهمي النّجار، خلاصة العوامل المائة، ص11.

[2]– ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ – 2007م، ص 78 – 81.

النوع الثاني: أفعال المقاربة والشروع والرّجاء، ويغلب عليها اسم « أفعال المقاربة أو كاد وأخواتها » وهي أفعال ناسخة مثل: كان وأخواتها، تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم و يسمّى اسمها وتنصب الخبر ويسمّى خبرها، وتنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ **أفعال المقاربة:** وأشهرها كاد، كَرُبَ، أوشك، ويشترط فيها أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، والفعل أوشك يغلب اقتران خبره بأن مثل: أوشكَ زيدٌ أن يصلَ، أّما الفعلان كاد وكرُبَ فيغلب عدم اقتران خبرهما بأن مثل: كادَ زيدٌ يصلَ، وتُستعملُ أوشكَ وكادَ بصيغة الماضي كما يستعملان بصيغة المضارع مثل: يُوشِكُ، يَكادُ زيدٌ أن يصلَ.
- ✓ **أفعال الشروع:** تُفيد معنى البدء في الفعل الّذي هو خبرها، ولابدّ أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع أيضًا، وأشهر هذه الأفعال: شَرعَ، طفِقَ، أنشأَ، أخذَ، علِقَ، هبَّ، هَلهَلَ، جعلَ، ويمتنع اقتران خبرها بأن مثل: شرعَ زيدٌ يقرأُ.
- ✓ **أفعال الرّجاء:** هي التي تُفيد معنى الرّجاء في حصول الخبر، وخبرها أيضًا جملة فعلية فعلها مضارع، وأشهرها عسَى، حرَى، إخلولَقَ، حيث أنّ عسَى لا يجب اقتران خبرها بأن بل هو الغالب مثل: عسَى زيدٌ يُوفَّقُ، وأمّا حرَى وإخلولَقَ فيجب اقتران خبرها بأن مثل: حرَى زيدٌ أن يُوفَّقَ أو إخلولَق زيدٌ أن يوفَّقَ[1].

النوع الثالث: أفعال المدح والذّم هي أفعالٌ وُضِعت لإنشاء مدح أو ذّم، يتمثل عملها في رفع الاسم المعرّف باللام، والمضاف المعرَّف باللام، وهي أربعة أفعال هي نِعمَ، بئس، ساءَ، حبّذَا، ولفاعلها أربعة حالات:

- ✓ أن يكون معرفًا بـ « ال » مثل: نِعمَ الخُلُقُ الحِلْمُ، بِئسَ القولُ شهادةُ الزّورِ.
- ✓ أن يكون مضافًا إلى معرّفًا بـ « ال » مثل: نِعمَ صديقُ المرءِ النَّاصِحُ، بئسَ صديقُ المرءِ المنّانُ.
- ✓ أن يكون ضميرًا مميزًا بنكرة مثل: نِعمَ مسلكًا النقدُ البناءُ، بئسَ مسلكًا النقدُ الهدّامُ.
- ✓ أن يكون لفظ ما أو من الموصولتين مثل: نِعمَ ما يتّصفُ به المرءُ الصِّدقُ.

[1]–ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النّحوي، الدار المعرفية الجامعية، ط2، 1420هـ – 2000م، ص 136 – 138.

أمّا فاعل حبَّذَا ولا حبَّذَا هو ذا الإشارية، فحبَّ هو الفعل وذا هو اسم إشارة في محل رفع فاعل، وقد يتقدم المخصوص بالمدح أو الذّم مع نِعْمَ أو بِئْسَ كما قد يتأخر عليهما، في حين أن المخصوص بالمدح أو الذّم مع حبذَّا أو لا حبَّذا لا يجوز تقديمه عليهما مطلقًا، ويُعربُ دائمًا مبتدأ مؤخر، وكلّ هذه الأفعال الجامدة لا تلحقها علامات التأنيث أو العدد[1].

النوع الرابع: أفعال القلوب سُميت بهذا الاسم لصدورها عن القلب، تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر فتنصبهما على المفعولية، وهي سبعة أفعال، ثلاثة للشك، وثلاثة لليقين، وواحد مشترك:

- ✓ **الأولى للشك:** حَسِبْتُ، ظَننتُ، خِلتُ مثل: حَسبتُ زيدًا فاضلاً.
- ✓ **الثانية لليقين:** عَلمتُ، رأيتُ، وجدتُ مثل: عَلمتُ زيدًا أمينًا.
- ✓ **الثالثة المشترك بينهم:** زَعِمتُ مثل: زَعِمتُ اللهَ غفورًا « لليقين »، وزَعِمتُ الشّيطانَ شكورًا « للشك »[2]، ولهذه الأفعال ثلاث حالات:

الحالة الأولى: لا يجوز فيها إلاَّ الإعمال ولا يجوز الإلغاء وذلك إذا كانت هذه الأفعال متقدمة مثل: ظَننتُ زيدًا فاضِلاً.

الحالة الثانية: أن يكون الإلغاء فيها أحسن، وذلك إذا كانت هذه الأفعال متأخرة مثل: زيدًا فاضلٌ ظَننتُ.

الحالة الثالثة: يَحسنُ فيها الإعمال والإلغاء، وذلك إذا كانت هذه الأفعال متوسطة مثل: زيدًا ظَننتُ فاضِلاً[3]، ومن أحكامها أيضًا:

- ✓ لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين.
- ✓ إذا توسّطت بين المفعولين أو تأخرت بَطُلَ عملها مثل: زيدٌ ظَننتُ قائمًا.
- ✓ إذا زِيدَتْ الهمزة في أول رَأيتُ وعَلِمتُ، أخذت ثلاثة مفاعيل مثل: أعلمتُ زيدًا عمرًا[4].

---

[1]– ينظر: سليمان فياض، النّحو العصري، مركز الأهرام، ط1، 1995م، ص 255، 256.

[2]– ينظر: المرجع السابق، فهمي النّجار، خلاصة العوامل المائة، ص 12.

[3]– ينظر: المرجع السابق، عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية، ص 277، 278.

[4]– المرجع السابق: فهمي النّجار، خلاصة العوامل المائة، ص 13.

الفصل الثّاني:

الأنبـــاري

1-التعريف بأبي البركات الأنباري

« 513هـ - ت577 هـ »

من أجل التعرف على هذه العقلية الجدلية المبدعة المتأثرة بالفقه، الّذي عكسه على التفكير النّحوي، فتحولت اللّغة عنده إلى تفكير علمي فلسفي لم يسبقه أحدٌ إليه، فَأَثْرَى عِلم العربية بآرائِهِ النّحوية المعتدلة التي أظهرت شخصيته العلمية، وقد كان السبّاق إلى علوم ابتكرها ابتكارًا كعلم أصول النّحو، وعلم الجدل، وعلم الخلاف، ولذلك نطرح السؤال التالي من هو الأنباري؟...

1-1-اسمه:

هو عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد الأنباري ويكنى بأبو البركات ويلقب بالكمال أو كمال الدين، وذلك لأخلاقه التي تميزت بالتقوى والصلاح[1].

1-2-مولده:

ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر من سنة « 513هـ »[2].

1-3-وفاته:

توفي ببغداد ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة « 577 هـ »، وله أربع وستون سنة « 64 »، ودفن بباب « أبرز » بتربة أبي إسحاق الشيرازي[3].

---

[1]- محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص 11.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 11.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 11.

1-4-عصره:

ولد الأنباري في العصر السلجوقي، القرن السادس هجري، الّذي كانت فيه الحالة العلمية في نشاط وازدهار، فقد شهدت بغداد نهضة علمية وفكرية واسعة شملت معظم العلوم وخاصة العلوم اللّغوية، ما أدى إلى احتشاد هذا العصر برجال مشاهير من علماء اللّغة والنّحو والأدب أمثال: أبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي « ت502هـ »، وأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري « ت516هـ »، وأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري « ت538هـ »، وأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي اللّغوي « ت539هـ »، وأبي السعادات هبة الله بن الشجري « ت542هـ »، وابن الخشاب النّحوي « ت567هـ » وغيرهم كثير، ما أدى إلى انتشار المدارس ومن أشهرها المدارس النّظامية ولقد كان في ذلك الوقت ببغداد وحدها أكثر من « 30 » ثلاثين مدرسة[1].

1-5-حياته وأخلاقه:

ولد الأنباري بالأنبار ولكنّه غادرها وهو صبيّ إلى بغداد طالبًا للعلم وبقي فيها إلى أن مات، وتفقه على مذهب الشافعي – رضي الله عنه – بالمدرسة النّظامية، إذ كانت هذه المدرسة تتبنى المذهب الشافعي وتشترطه لطلابها وأساتذتها، وبعد ذلك انتظم بها وظلّ يتلقى العلم على يد أساتذته حتى أصبح « معيدًا » بالنّظامية، ثم صار مدرسًا لعلم العربية وتصدر لإقراء النّحو بها.

واشتهر الأنباري بالورع والزهد والصّلاح، وأجمعت كتب الأخبار على هذه الأخلاق فقد كان إمامًا ثقة صدوقًا، فقيهًا مناظرًا غزير العلم وَرِعًا زاهدًا عابدًا تقيًا عفيفًا لا يقبل من أحدٍ شيئًا[2].

[1]– ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 12، 13.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 14، 15.

1-6-شيوخه:

لقد تتلمذ الأنباري على يد صفوة العلماء والمشايخ وتلقى العلم منهم بالمدرسة النظامية ومن أبرزهم: ابن الرزاز « ت539هـ »، والجواليقي « ت539هـ »، وابن الشجري « ت542هـ »، ولقد تفقه على مذهب الشافعي على يد ابن الرزاز بالمدرسة النظامية حتى برع وحصّل طرفًا صالحًا من الأخلاق، وأخذ اللغة والأدب عن أبي منصور الجواليقي، وبرع في الأدب حتى صار شيخ العراق، ولازم الشريف أبا السعادات بن الشجري حتى برع، وصار من المشار إليهم في النّحو وقرأ عليه النّحو واللغة، ولم يكن ينتمي في النّحو إلاّ إليه[1].

1-7-تلاميذه:

ومن تلاميذه الذين رووا عنه: الحافظ أبو بكر محمد بن أبي عثمان موسى المعروف بالحازمي « ت584هـ »، وشهاب الدين محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي « ت618هـ »، وموفق الدين عبد اللطيف البغدادي « ت629هـ » وهو الذي نقل إلينا بعض سيرة شيخه، وأبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الديثني أو الدبيثي « ت637هـ ».

وقرأ عليه الأدب كل من: وجيه الدين أبو بكر المبارك بن سعيد بن الدهان الضرير النّحوي « ت612هـ »، وأبو شجاع محمد بن أحمد بن علي الواسطي الشاعر المعروف بابن دوَّاس القنا « ت616هـ »[2].

1-8-ثقافته:

يبدوا أنّ الأنباري ألمَّ بمعظم فنون العربية التي عرفت في القرن السادس هجري، ولم يكن ملمًّا فقط بعلوم الفقه واللغة والنّحو، بل كان أيضًا عالمًا من علماء العقيدة وعلم الكلام والأديان، ولنتأمل مثلاً كتابه « الداعي إلى الإسلام » الذي يكشف فيه عن وجه جديد من شخصيته وثقافته الواسعة "فهو بهذا الكتاب قد جمع زيادة على اللغة والأدب

[1]- ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 16 - 18.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 18، 19.

والنّحو وعلوم القرآن والقراءات والحديث والفقه والأصول والخلاف والتاريخ والتربية والأخلاق، علم الأديان والأدب الجدلي فهو في « الداعي » متكلم نظّار، صاحب معرفة شاملة بالفلسفة اليونانية ومعرفة عميقة بعلم الكلام، مع أدب جم ومنطق في الجدل رفيع"[1].

فقد كان من البارعين المبتكرين في طريقة تناول تلك العلوم محاولاً تقديم إضافات لها قيمة لما قدم السلف، فقد أضاف علمين جديدين إلى علوم الأدب، كما يقول هو نفسه في نزهة الألباء: "علوم الأدب ثمانية: النّحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما: علم الجدل وعلم أصول النّحو"[2]، فهذا النص يدلّ على براعته وابتكاره.

فعلم الجدل نجده في كتابه الإغراب في جدل الإعراب.

وعلم أصول النّحو نجده في كتابه لمع الأدلّة، يماثل علم أصول الفقه.

ونضيف إليه علم الخلاف الذي نجده في كتابه الإنصاف[3].

1-9-آثاره:

وتشمل هذه الآثار المؤلفات التي تم تحقيقها وطباعتها، أو التي بقيت مخطوطة في خزائن المكتبات، أو المفقودة التي ذكرت في كتب الأخبار ولا يُعرف عنها إلاّ أسماؤها.

1-9-1- الآثار المطبوعة:

1- **أسرار العربية:** نشر بتحقيق سيبولد في ليدن عام 1886م، ثم طبع بتحقيق محمد بهجة البيطار بدمشق 1957م.

---

[1]- المرجع السابق: محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 20.

[2]- المرجع نفسه، ص 21.

[3]- ينظر: جودة مبروك محمد، الدّرس النّحويّ عند ابن الأنباري، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 1423هـ-2002م، ص 5.

2- **الإغراب في جدل الإعراب:** طبع بتحقيق سعيد الأفغاني بمطبعة الجامعة السورية بدمشق سنة 1957م مع كتاب لمع الأدلة، ثم طبع بدار الفكر ببيروت سنة 1971م[1].

3- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين:** طبعت خمس مسائل في فيينا سنة 1878م، وطبع قسم آخر بالروسية سنة 1873م، وطبع قسم ثالث في بطرسبرج سنة 1878م، ثم طبع بالشروح والتعليقات وبشكل تام باللغة الألمانية بتحقيق « فايل » في ليدن سنة 1913م، ثم طبع بالقاهرة بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد سنة 1953م، وطبع عده طبعات، منها مطبعة السعادة ط4 سنة 1961م، كما أعيد طبعه في بيروت بدار الفكر بدون تاريخ.

4- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث:** طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بالقاهرة مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية سنة 1970م.

5- **البيان في غريب إعراب القرآن:** طبع بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه بالقاهرة سنة 1970م، وهناك طبعات جديدة نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1980م.

6- **حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود:** طبع بتحقيق الدكتور عطية عامر، بالمطبعة الكاثوليكية بيروت سنة 1966م.

7- **الداعي إلى الإسلام « في أصول علم الكلام »:** طبع بتحقيق سيد حسين باغجوان بدار البشائر الإسلامية بيروت سنة 1988م، وأصل الكتاب رسالة ماجستير في العقيدة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية أم القرى.

8- **زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء:** طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بمطابع دار القلم بيروت سنة 1971م.

9- **شرح بانت سعاد:** نشره الدكتور رشيد العبيدي في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد عدد « 18 » سنة 1974م، ثم طبع بتحقيق الدكتور محمود حسن زيني في مكتبة تهامة بالسعودية سنة 1980م بعنوان « شرح قصيدة البردة بانت سعاد ».

10- **عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء:** نشره الدكتور رمضان عبد التواب

[1]- المرجع السابق: محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 25.

بمجلـة دراسات عربية وإسلامية وهو عدد خاص « مهداة إلى أديب العربية محمــود محمد شاكر » طبع بالقاهرة سنة 1982 م[1].

11-فرائد الفوائد: نشره الدكتور حاتم صالح الضامن بمجلة البلاغ العدد العاشر ببغداد سنة 1979م.

12-لمع الأدلّة في أصول النّحو: طبع بتحقيق سعيد الأفغاني مع كتاب « الإغراب » بدمشق سنة 1957م وأعيد طبعه في دار الفكر بيروت سنة 1971م، ثم صدرت طبعة أخرى بتحقيق الدكتور عطية عامر عن المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة 1963م.

13-اللّمعة في صنع الشعر: نشره عبد الهادي هاشم في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة 1955م مجلد « 30 » صفحة 59 - 607 معتمدًا على مخطوطة « سليم أغا » باستانبول ولما اطلع على مخطوطة مكتبة أحمد الثالث استدرك ذلك في صفحة 695 من العدد نفسه، وهو مثال للتسرع في التحقيق.

14-منثور الفوائد: طبع بتحقيق الدكتور صالح الضامن مؤسسة الرسالة بيروت ط1 سنة 1983م.

15-الموجز في القوافي: نشره عبد هاشم في مجلة المجتمع العربي بدمشق سنة 1956م مج « 31/48-58 ».

16-نزهة الألباء في طبقات الأدباء: طبع بالقاهرة على الحجر سنة 1876م، ثم طبع في باريس بتحقيق الدكتور عطية عامر سنة 1956م، وطبع ثانية في المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة 1963م، ثم طبع بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي في مطبعة المعارف ببغداد سنة 1959م، وأعيد طبعه عدة مرات، منها طبعة مكتبة الأندلس ببغداد ثم طبع بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم في القاهرة سنة 1967م[2].

---

[1]- المرجع السابق: محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 25، 26.

[2]- المرجع نفسه، ص 26، 27.

1-9-2- الآثار المخطوطة:

هي المصنفات التي وجدت في فهارس المخطوطات، ولم يتم تحقيقها:

1- **بداية الهداية:** منه نسخة خطية في مكتبة أسعد أفندي بإستانبول تحت رقم 551 في 62 ورقة، ونسخة أخرى بمكتبة حسن حسني باشا بإستانبول تحت رقم « 1/715 ».

2- **الجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة:** وهو مخطوط بدار الكتب بالقاهرة « 156/5 ».

3- **الكلام على عصى ومغزو:** ومنه مخطوطة كوبريللي بإستانبول رقم 4/1393، وهي تقع في مجموع يضم ست مخطوطات أخرى منها مسائل في النحو عن ابن الخشاب والأنباري والجواليقي، عن هذه المخطوطة نسخة مصورة على ميكرو فيلم في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية رقم 115 لغة، أنظر فهرس المخطوطات المصورة صفحة 353.

4- **المرتجل في شرح السبع الطوال:** منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف تحت رقم 81 أدب، ومنه نسخة أخرى في مكتبة أسعد أفندي بإستانبول برقم 2815 في سجل مكتبة أسعد أفندي صفحة 163.

5- **هداية الذاهب في معرفة المذاهب:** ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة عاطف أفندي بإستانبول.

6- **الوجيز في علم التصّريف:** مخطوط في مجموع يضم تسع رسائل للأنباري بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول رقم 2729، منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم 26 صرف، فهرس المخطوطات المصورة صفحة 403[1].

[1]- المرجع السابق: محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 28 – 30.

1-9-3 الآثار المفقودة:

هي المصنفات التي ذُكرت أسماؤها في كتب الأخبار والطبقات ولكنها غير موجودة في فهارس المخطوطات، ولا يعرف المحققون عنها شيئًا، وهي حوالي 65 مصنف نذكر منها:

1- **الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار.**
2- **الأسئلة في علم العربية.**
3- **الأسمى في شرح الأسما.**
4- **الإشارة في شرح المقصورة.**
5- **اشتقاق الفعل من المصدر**، وغيرها... [1].

1- ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 30 - 35.

2-التعريف بكتابيه موضوع الدراسة

2-1-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين:

يتضمن هذا الكتاب 121 مسألة من مسائل الخلاف، تمكن صاحبه من أنّ يجمع فيه آراء نحاة مدرستي البصرة والكوفة، على اختلاف منازلهم وطبقاتهم، يضاف إلى ذلك تعمقه الّذي كان سمة من سمات أسلوبه، بأنّ يقول: « ذهب البصريون إلى أنّ... » و« ذهب الكوفيون إلى أنّ... »، ثم يذكر مع كل مدرسة أسماء النّحاة متبعًا في عرض مسائله وفكره النّحوي منهجه الخاص فقد ابتكره ابتكارًا، فبدأ أبو البركات بمسألة « الأصل في اشتقاق الاسم » وأنهاه بمسألة « القول في ربّ اسم هو أو حرف؟ »، ويمتاز الكتاب بغزارة القواعد النّحوية القياسية وبجدية الأسلوب والطرح، حيث لم يسبق أنّ أُلِف كتاب على منواله فيما وصل إلينا من قبله أو من بعده، ولقد استشهد فيه بكلام العرب والقرآن الكريم والقياس وآراء العلماء ويظهر ميله إلى المذهب البصري[1].

2-2-أسرار العربية:

يتضمن هذا الكتاب 64 بابًا من مباحث النّحو والصّرف جميعها، بدأه بباب « علم ما الكلم »، ثم باب « الإعراب والبناء » وأنهاه بباب « الإدغام »، حيث تناولها بالبحث والتعريف والتعليل، واستخدم فيه أسلوب سهل ومشوق ليبين كوامن اللغة وقواعد النّحو حيث وصفه الأنباري بقوله: "فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيرًا من مذاهب النّحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهب إليه منها بما يحصل به شفاء العليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ورجعت في ذلك كلّه إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل"[2].

---

[1]- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، النشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، دت، ص 27 – 29.

[2]- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دط، دت، ص 2.

3-الأصول والمقاييس التي اعتمدها الأنباري في تعليله للأحكام النّحوية

لقد اعتمد الأنباري على أصول ومقاييس نابعة من نظريات لغوية استند عليها في توجيه تعليلاته، وللتعرف أكثر على فكره وشخصيته وعقليته الفذة نغوص في كتبه ونطلع عليها لمعرفة تأثره بأصول الفقه وما تركته المدرسة النظامية من أثر في شخصه.

ونجده يعرف أصول النّحو بقوله: "أصول النّحو أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[1]، وبالتالي يحدد فائدة علم أصول النّحو بقوله: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بقاع الإطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[2].

ما يبين أنّ الأنباري يسعى للتجديد ويرفض التقليد لأنه يعتمد في هذا التجديد على أصول النّحو ومبادئه الثابتة أي معرفة الأصول وفهمها فهمًا صحيحًا.

ويقسم أدلة النّحو أي صناعة الإعراب إلى ثلاثة أقسام هي: النقل، القياس، الاستصحاب، وهو يقدم تعريف محكم لهذه الأدلّة إذ يقول: "فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان وإن لم يكن كلّ ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب، وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللّفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك

---

[1]- أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دط، 1957م، ص 80.

[2]- المرجع نفسه، ص 80.

في فعل الأمر: إنما كان مبنيًّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرف منها لِشبه الاسم ولا دليل يدلّ على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء"[1].

وفيما يلي يتم إلقاء الضوء على فكر الأنباري لفهمه والتعرف عليه أكثر وبالتالي فهم أدلة النّحو بالتفصيل.

3-1-النقل[2]:

هو الأصل الأول في النّحو العربي، لأنه على درجة كبيرة جدًا من الأهمية.

ويشترط الأنباري في الكلام العربي المنقول ثلاثة شروط هي: الفصاحة، وصحة النقل، والاطراد، بمعنى أنّه يجب أنّ يكون المنقول كلامًا عربيًا فصيحًا، وأن يكون هذا المنقول الفصيح منقولاً نقلاً صحيحًا من تواتر وآحاد، وشروطهما وعدالة الناقل للمادة اللغوية وغيرها من وسائل ضبط صحة النقل، واشترط أيضًا أن يكون المنقول خارجًا عن حد القلة إلى حد الكثرة ما يدل على مدى اهتمامه بكثرة النصوص واطرادها حتى يصلح الاعتماد عليها، فهو بذلك يطرح الشاذ والقليل[3].

3-1-1-انقسام النقل إلى تواتر وآحاد:

يقول الأنباري: "اعلم أنّ النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد"[4]، بمعنى أنه قسم المادة اللّغوية بحسب وسائل نقلها إلى تواتر وآحاد.

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 45، 46، وينظر: المرجع السابق، محمد جودة مبروك، الدّرس النّحويّ عند ابن الأنباري، ص 131 - 138.

[2]- "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 81).

[3]- ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 152 - 155، وينظر: تمّام حسّان، دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب النّحو - فقه اللّغة -البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ-2000م، ص 86 - 104.

[4]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 83.

أولاً: النقل المتواتر[1]:

المتواتر عند الأنباري يفيد العلم ولذلك يبين اختلاف العلماء فيه فيقول: "فذهب الأكثرون إلى أنّه ضروري واستدلّوا على ذلك بأنّ العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس: السمع والبصر والشم والذوق واللمس، وهذا موجود في خبر التواتر، فكان ضروريًّا، وذهب آخرون إلى أنّه نظري، واستدلوا على ذلك بأنّ بينه وبين النظر ارتباطًا، لأنّه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم، فلمّا اتفقوا عُلِمَ أنّه صدق، وزعمت طائفة قليلة أنّه لا يفضي إلى علم البتة، وتمسكت بشبهة ضعيفة وهي أنّ العلم لا يحصل بنقل كلّ واحد منهم، فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم"[2].

ومن خلال ما تقدم من آراء نجده يبين اختلاف العلماء في هذا العلم وأنّ أكثرهم ذهب إلى أنّ المتواتر يفيد العلم الضروري، بينما الآخرون ذهبوا إلى أنّه لا يفيد إلا العلم النظري، وأنّ جماعة قليلة منهم ذهبت إلى أنّه لا يفضي إلى علم البتة.

وبعد ذلك يرد الأنباري على رأي الجماعة الأخيرة فيقول: "وهذه شبهة ظاهرة الفساد: فإنّه يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد، فإنّ الواحد لو رَام حملَ حملٍ ثقيل لم يمكنه ذلك، ولو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك، فكذلك هاهنا"[3].

ولقد اشترط الأنباري في التواتر: "أنّ يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب"[4].

ويتبين أنّ حد التواتر المقبول عند الأنباري هو أنّ يكون عدد النقلة سبعين إذ يقول: "وذهب قوم إلى أنّ شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أنّ شرطه أنّ يبلغوا أربعين،

---

[1]– "فأمّا التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلّة النّحو يفيد العلم"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 83).

[2]– المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 83، 84.

[3]– المرجع نفسه، ص 84.

[4]– المرجع نفسه، ص 84.

وذهب آخرون إلى أنّ شرطه إلى أنّ يبلغوا اثني عشر، وذهب آخرون إلى أنّ شرطه أنّ يبلغوا خمسة والصحيح عندي هو الأول"[1].

ويرد الأنباري على الآراء المخالفة له بقوله: "وأمّا تعيين تلك الأعداد فإنّما اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة وإنّما اتفق وجودها مع هذه الأعداد فلا يكون فيها حجة"[2].

ثانيًا: نقل الآحاد[3] « وعدالة الناقل للمادة اللّغوية »:

الآحاد هو القسم الثاني للنقل، والمراد به نقل الواحد، ويقول الأنباري يجب أنّ يكون ناقل اللغة "عدلاً رجلاً كان أو امرأة، حرًا كان أو عبدًا"[4]، أيّ لا يشترط أنّ يكون في النقل غيره لقوته في الاستدلال.

ولقد اختلف النّحاة في أنّه يفيد العلم فعلق الأنباري بقوله: "**اختلفوا في إفادته فذهب الأكثرون إلى أنّه يفيد الظن، وزعم بعضهم أنّه يفيد العلم**، وليس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه، وزعم بعضهم أنّه إنّ اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن إذ لو رأينا من يُعرف بالوقار حافيًا حاسرًا باكيًا خلف جنازة يقول: فقدت حميمًا، علمنا صدقه ضرورة"[5]، في هذه المقولة نجد الأنباري يختار الرأي الأول ويعلق عليه.

ويقدم الأنباري رأيًا آخر لبعض النّحاة فيقول: "وزعم بعضهم أنّه لابدّ من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه، لأنّ النقل يتنزل منزلة الشهادة، والشهادة يشترط فيها الموافقة، وكذلك النقل"[6]، حيث يبين فساده ويرفضه لوجود فرق بين نقل اللغة والشهادة ولا يصح قياس أحدهما على الآخر، ويرد بقوله: "وهذا ليس بصحيح لأنّ اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد، لأنّ النقل مبناه على المساهلة بخلاف الشهادة فهذا يسمع من النساء

---

[1]– المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 84، 85.

[2]– المرجع نفسه ، ص 85.

[3]– "وأمّا الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 84).

[4]– المرجع نفسه، ص 85.

[5]– المرجع نفسه، ص 84.

[6]– المرجع نفسه، ص 85، 86.

على الانفراد مطلقًا ومن العبيد وتقبل فيه العنعنة ولا يشترط فيه الدعوى، وكل ذلك معدوم في الشهادة، فلا يقاس أحدهما بالآخر"[1].

حيث يشترط الأنباري في نقل الآحاد نفس ما يشترط في نقل الحديث الشريف فيقول: "اعلم أنّه يشترط أنّ يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة حرًا كان أو عبدًا كما يشترط في نقل الحديث، لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإنّ لم تكن في الفضيلة من شكله"[2].

ويؤكد الأنباري على المعنى نفسه في الإغراب مع ترجيح السند فقال: "ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله وإنّ لم تكن في الفضيلة من شكله"[3]، ومعنى هذا أنّه يؤكد ويصر على أنّ عدالة ناقل اللغة مشترطة كما هي في ناقل الحديث، ولهذا نجده يرفض فسوق ناقل اللغة حيث يقول: "فإنّ كان ناقل اللغة فاسقًا لم يقبل نقله"[4]، لأنّ الفسق ربّما يدفع الناقل للكذب أحيانًا.

ثالثًا: قبول نقل الأهواء:

يقول الأنباري: "اعلم أنّ نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة، وذلك لأنّ المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه، ولهذا قال بعض أكابر العلماء: إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أنّ من كذب فسق، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون: أنّ من كذب كفر"[5]، ما يبين أنّ الأنباري يقبل نقل أهل الأهواء، ويشترط في هذا ألا يكونوا ممن يتدين بالكذب، لأنّ في الظاهر صدقهم وبقي على رفضه لنقل الفاسق لأنّ فسقه يدفعه إلى الكذب.

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 86.

[2]- المرجع نفسه، ص 85.

[3]- المرجع السابق: الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 66.

[4]- المرجع السابق:الأنباري، لمع الأدلّة، ص 85.

[5]- المرجع نفسه، ص 86، 87.

ويقول أيضًا في قبول نقل أهل الأهواء مستدلاً بما في علم الحديث: "والّذي يدلّ على قبول نقلهم أنّ الأمة أجمعت على قبول صحيح مسلم والبخاري وقد رويا فيهما عن قتادة وكان قدريًا، وعن عمران بن حطان وكان خارجيًا، وعن عبيد الرزاق وكان رافضيًا، وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع"[1]، ومعنى هذا أنّهم أخذوا بنقل كلّ من مسلم والبخاري أصحاب الكتب الصحاح، وأنّ الإجماع في هذا النص هو إجماع أهل الحديث لأنّهم أخذوا بنقلهم، ما يدل على صحة قبول نقل أهل الأهواء في اللغة مثل قبولهم في علم الحديث.

رابعًا: قبول المرسل[2] والمجهول[3]:

يضرب الأنباري مثالاً بانقطاع السند بين ابن دريد وأبي زيد الأنصاري، إذ توفي أبا زيد الأنصاري سنة « 215هـ » وولد ابن دريد سنة « 223هـ » فهذا يدلّ على أنّ بينهما عدة رواة، أي راوٍ أو أكثر وهذا هو الانقطاع في السند.

وما يدلّ على أنّ الأنباري كان رافضًا للمرسل والمجهول حيث يقول: "وكلّ واحد من المرسل والمجهول غير مقبول، لأنّ العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالنقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة فإن من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه لم يُعرف لم تُعرف عدالته، فلا يقبل نقله"[4]، وهذا دليل صريح على الرفض.

خامسًا: في جواز الإجازة:

لقد اختار الأنباري جواز الإجازة وعدّهُ أحد الطرق الشرعية للنقل وصرح بصحته، ومع هذا يبين اختلاف العلماء في جوازها فيقول: "اعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأنّ الرسول صلوات الله عليه كتب كُتبًا إلى الملوك وأخبرت بها رسله، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه، وكتب صحيفة الزكاة والديات ثم صار

---

[1]– المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 87، 88.

[2]– "المرسل هو الذي انقطع سنده نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 90).

[3]– "المجهول هو الذي لم يعرف ناقله نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 90).

[4]– المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 90، 91.

الناس يخبرون بها عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يكن ذلك إلاّ بطريق المناولة والإجازة فدلّ على جوازها"[1].

ويقول أيضًا: "**وذهب آخرون إلى أنّها غير جائزة لأنّه يقول: « أخبرني » ولم يوجد ذلك**، وهذا ليس بصحيح، فإنه يجوز لمن كتب إليه إنسان كتابًا وذكر له فيه أشياء أن يقول: أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا ولا يكون كاذبًا، وكذلك هاهنا"[2]، ففي الجزء الأول من القول يرفض هذا الرأي المخالف له الذي يمنع الإجازة، ويصوبه بعد ذلك في الجزء الثاني من القول.

3-1-2-مصادر النقل عند الأنباري:

لقد حدد الأنباري مصادر النقل عنده عندما قسم المنقول إلى متواتر وآحاد.

ونضيف إليه قول السيوطي عندما عرف السماع[3]: "وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثبوت"[4]، ويتبين من هذا التعريف وجود ثلاثة مصادر أساسية « للنقل/ السماع » هي: القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب شعرًا ونثرًا، وهي أدلّة قطعية من أدلّة النّحو.

3-1-3-القرآن الكريم وقراءاته:

للتعرف أكثر على فكر الأنباري ومدى تأثره بالفقه نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض آرائه وحججه واستشهاده بالقراءات القرآنية وذلك للغوص أكثر في عقليته العلمية.

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 92.

[2]- المرجع نفسه، ص 92.

[3]- السماع هو النقل بمصطلح الأنباري.

[4]- المرجع السابق: محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 165، وينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، دط، 2012م، ص 27-62.

أولاً: استشهاده بالقراءات القرآنية صوتيًا:

لقد استشهد الأنباري بهذه القراءات في العديد من الموضوعات الصوتية نحو:

-**حركة الإتباع:** استشهد بقراءة من قرأ ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ الفاتحة:(1)، فضم اللام هنا إتباعًا لضمة الدال « الحَمدُ لُلَّهِ »، وكذلك قراءة من قرأ « الحَمدِ لِلَّهِ » فكسر الدال هنا إتباعًا لكسرة اللام[1].

-**التفخيم والترقيق:** استدلّ بأنّ العرب عند القراءة تفخم اللام من ﴿ اللهِ ﴾ إذا كان قبلها ضمة أو فتحة، وترققها إذا كان قبلها كسرة كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ الفتح:(29)[2].

-**حركة هاء الضمير:** استشهد بقراءة من قرأ ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ القصص:(61)، بسكون الهاء حملاً على الواو والفاء لأنها من أخواتها في « ثُمَّ هْوَ يَوْمَ القِيَامَةِ » وذلك على تسكين هاء الضمير بعد ثم[3].

-**ما يتعلق بالهمزة:** احتج بقراءة من قرأ ﴿ وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ ﴾ الحج:(45)، وقراءة ﴿ فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ ﴾ يوسف:(17)، فقلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها في كلّ من « وَبِيرْ مُّعَطَّلَةٍ » و « فَأَكَلَهُ الذَّيْبُ »[4].

-**حذف التنوين لالتقاء الساكنين:** استشهد بقراءة من قرأ ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾ الإخلاص:(1، 2)، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وذلك بحذف تنوين الدال من « أَحدُ » لسكونه وسكون اللام من « الله »[5].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 272 .

[2]- أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصري العامة للكتاب، ج1، دط، 1400هـ - 1980م، ص 33.

[3]- المرجع نفسه، ج 1، ص 69.

[4]- المرجع نفسه، ج 1، ص 184، 185 .

[5]- المرجع نفسه، ج 1، ص 397 .

-**ذهاب الحركة للتخفيف:** احتج بقراءة من قرأ ﴿ إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ ﴾ الإنسان:(9)، بسكون الميم في « إِنَّمَا نُطْعِمْكُم لِوَجْهِ اللهِ » تخفيفًا لكثرة الحركات المتوالية[1].

-**التناسب:** احتج بقراءة من قرأ ﴿ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةً فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ ﴾ البقرة:(247)، بإبدال السين صادًا في « وَزَادَهُ بَصْطَةً فِي العِلْمِ وَالجِسْم » وذلك للموافقة الصوتية والتناسب[2].

ثانيًا: استشهاده بالقراءات القرآنية صرفيًا:

احتج بقراءة من قرأ ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍۚ ﴾ الحج:(18)، على أنّ المصدر جاء من أكرم، مُكْرَم بمعنى إكرام أو إكرامًا[3].

ثالثًا: استشهاده بالقراءات القرآنية نحويًا:

لقد استشهد الأنباري بهذه القراءات في العديد من الموضوعات النّحوية خاصة في كتبه البيان، والإنصاف، وأسرار العربية، ويعود ذلك لطبيعة المادة القرآنية المدروسة، نحو:

-**كان التامة:** استشهد بقراءة من قرأ ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا ﴾ النساء:(40)، بالرفع في « وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا » لأنّها جاءت تامة،...،[4].

-**حذف الضمير العائد من جملة الصلة إلى الموصول:** استشهد بقوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ الفرقان:(41)، بجواز حذف الضمير العائد من جملة الصلة إلى الموصول[5].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 443.

[2]- المرجع نفسه، ج 2، ص 510.

[3]- المرجع نفسه، ج 2، ص 112.

[4]- ينظر: المصدر السابق، الأنباري، أسرار العربية، ص 134، 135 .

[5]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 77.

-جملة جواب الشرط في موضع جزم:

استشهد بقوله تعالى:﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ الأعراف:(186)، فيقول: « فَلاَ هَادِى لَهُ »، جاءت في موضع جزم وذلك بدليل أنه عطف عليه،...،[1].

-عمل الظرف الرفع: استشهد بقوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾ سبأ:(37)، فجزاء كانت مرفوعة بالظرف، ويعمل الظرف كذلك فيما بعده إذا وقع خبرًا لمبتدأ، أوصفة لموصوف، أو صلة لموصل، أو حالاً لذي حال، أو معتمدًا على همزة الاستفهام، أو حرف نفي[2].

-الإضمار قبل الذكر: استشهد بقوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾ طه:(67)، وذلك بجواز تقديم الضمير على المظهر لأنّه في نية التأخير[3].

-المفعول له: احتج بقوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ البقرة:(265)، أنّ المفعول له يجوز يأتي معرفة ونكرة[4].

-كي الناصبة: استدل بقوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ الحديد:(23)، هي الناصبةُ بنفسها من غير تقدير أنْ[5].

-ما يتعلق بالنداء: احتج بقوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ﴾ النمل:(25)، على حذف المنادى[6].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 286.

[2]- المرجع نفسه، ج 2، ص 340، 341.

[3]- المرجع نفسه، ج 2، ص 549.

[4]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 186، 187.

[5]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 457، 458.

[6]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 259.

-**ما يتعلق بالحال:** استشهد بقوله تعالى:﴿ ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ الأنعام:(128)، أنّ الذي يعمل في الحال معنى الإضافة « خَالِدِيْنَ فِيهَا » لأن معناه المُضامّة والمماسَّة،...،[1].

-**ما يتعلق بالاستثناء:** فإنّ الفعل قد يذكر ثم يستثنى من مدلوله، كالمصدر والظرف والحال، واحتج بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَا نَحۡنُ بِمَيِّتِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا مَوۡتَتَنَا ٱلۡأُولَىٰ ﴾ الصافات: (58، 59)، جاء الاستثناء من المصدر، « فَمَوتَتَنَا » منصوب على الاستثناء لأنه مستثنى من ضُروبِ الموت الذي دلَّ عليها قوله: « بِمَيِتِيْنَ »،...،[2].

-**ما يتعلق بحرف الجر:** استدلّ بقوله تعالى: ﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ النمل:(72)، على حرف الجرّ الزائد[3].

-**ما يتعلق بالنعت:** احتج بقراءة من قرأ ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ ﴾ الأعراف:(59)، بالرفع وذلك على حمل النعت على الموضع[4].

-**ما يتعلق بالإضافة:** احتج بقوله تعالى: ﴿ وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ ﴾ البقرة:(93)، وذلك على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه،...،[5].

رابعًا: استشهاده بالقراءات القرآنية لغويًا:

استدلّ بقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ الحجر:(2)، على قراءة التشديد والتخفيف، وفي « رُبَّ » عدة لغات: بضم الرّاء وتشديد الباء وتخفيفها، وبفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها، ودخول الحذف على الحرف[6]،

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 339، 340.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 18، 19.

[3]- المرجع نفسه، ج 2، ص 42.

[4]- المرجع نفسه، ج 2، ص 157.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 55.

[6]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 209، 210.

وكذلك استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي ﴾ البقرة:(164)، على أن الفُلْكَ جاءت تدلّ على المفرد والجمع في القرآن الكريم،...،[1].

خامسًا: استشهاده بالقراءات القرآنية بلاغيًّا:

احتجّ بقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ البقرة:(6)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَتِلۡكَ نِعۡمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾ ﴾ الشعراء:(22)، وبعدّة نصوص قرآنية أخرى على سبيل الاستئناس والتأكيد وليس على سبيل الاحتجاج والتعقيد، على أغراض بلاغية كثيرة كالمجاز المرسل، أو الاستفهام المراد به الخبر، أو التورية، أو التوكيد، أو التعظيم والتفخيم، أو التحقير والمبالغة،...،[2].

3-1-4- موقف الأنباري من القراءات:

عند الأنباري عدّة مواقف من القراءات والأكثر شيوعًا هي تأويل القراءات في مجالات التحليل اللّغوي والمفاضلة بينها، ويأخذ في اعتباره النص القرآني عند استنباط القواعد، وذلك لمحاولة رد الظواهر اللّغوية التي جاءت في تلك القراءات إلى القياس، والّذي يعد توسيعا لدائرته.

أولاً: تأويله القراءة صوتيًا:

ونذكر منها التأويلات التالية:

-**حركة الإتباع:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ الفاتحة:(1)، بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام في « الحَمْدِ لِلَّهِ »، وقراءة من قرأ « الحَمْدُ لُلَّهِ » بضم اللام إتباعًا لضمة الدال[3].

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 131، 132.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 49 – 55.

[3]- المرجع نفسه، ج 1، ص 34، 35.

-**ذهاب الحركة للتخفيف:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ الفاتحة:(4)، بسكون اللام في « مَلْكِ يَوْمِ الدِّينِ » وأصله « مَلِكِ » بكسر اللام على فَعِلٍ، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، إلاّ أنه حذف كسرة العين كما قالوا في كَتِفٍ: كَتْفٌ، وفي فَخِذٍ: فَخْذٌ[1].

-**حركة هاء الضمير:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾ البقرة:(2)، وذلك بكسر الهاء من غير ياء في « لاَ رَيْبَ فِيْهِ » ، ويوضح "إنَّا لو أثبتنا الياء الساكنة بعد الهاء وقبلهَا ياءٌ ساكنةٌ لَكُنَّا قد جمعنا بين ساكنين، وذلك لأنَّ الهاء حرف خَفيٌ فلا عِبرة بحركتها فكأنّكَ لم تأتِ بها"[2].

-**ما يتعلق بالهمزة:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ البقرة:(6)، وذلك في « ءَأَنْذَرْتَهُمْ » بإدخال ألف بين الهمزتين وتحقيق الأولى، وتخفيف الثانية بجعلها بين بَيْن، لأن به يزول استثقال الجمع بين الهمزتين، وكذلك قراءة من قرأ بحذف الهمزة الأولى وإلقاء حركتها على الميم، لأنّهم حذفوا الهمزة الأولى تخفيفًا، وألقوا حركتها على السّاكن قبلها، لأنَّ من عادتهم إذا خفّفوا الهمزة بالحذف وقبلها ساكن أن يُلقوا حركتها عليه[3].

-**الإمالــة:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ البقرة:(7)، "ومن قرأ بإمالة ﴿ أَبْصَارِهِمْ ﴾ فلِمكان كسرة الرّاء فإن الراء أذا كانت مكسورةً جلبت الإمالة، وإذا كانت مضمومةً أو مفتوحةً منعت الإمالة، وإنْ وجدَ سببُها"[4].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 35.

[2]- المرجع نفسه، ج 1، ص 44، 45.

[3]- المرجع نفسه، ج 1، ص 51.

[4]- المرجع نفسه، ج 1، ص 53.

-**التقاء الساكنين:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ ﴾ الأنعام:(162)، بالسكون في « وَمَحْيَايْ » يحملون السكون على نية الوقف، وقد حكي عنهم أنّهم قالوا: التقت حلْقتا البطان، وله ثُلُثَا المال[1].

-**الإدغام:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾ الأحقاف:(10)، وذلك بإدغام الدال من « شَهِدَ » في الشين من « شَاهِدٌ » لقرب الدال من الشين، كما يجوز إدغام الثاء والسين والضاد،...،[2].

-**التناسب:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤ ﴾ الإنسان:(4)، بتنوين « سَلَاسِلَاْ » على قراءة من قرأ ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ الإنسان:(15)، بالتنوين في « قَوَارِيْرَاْ »،[3].

-**الوقف:** أَوَلَ بقراءة أبي عمرو بن العلاء الذي قرأ ﴿ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾ العصر:(3)، في حالة الوقف « وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ »، "على لغة من قال: مررت بِبَكِرِ، والتحريك في هذا النّحو إنّما كان لالتقاء الساكنين، لأنه لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى، تمسكًا بالأصل، لأن الأصل هو الأصل"[4].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 352.

[2]- المرجع نفسه، ج 2، ص 368.

[3]- المرجع نفسه، ج 2، ص 480،481.

[4]- المرجع نفسه، ج 2، ص 533.

ثانيًا: تأويله القراءة صرفيًا:

ونذكر منها التأويلات التالية:

-**تجريد الفعل وزيادته:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ ۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا ﴾ البقرة:(106)، بفتح النون في « نَنْسَخْ »، وبضم النون في « نُنْسِخْ »، وذلك بتجريد الفعل وزيادته، "فمن قرأ بالفتحِ جعلهُ من نسختُ الشيءَ إذا رفعتهُ، ومن قرأَ بالضمّ جعلهُ من أنسختُ فلانًا الشيءَ إذا حملتهُ على نسخهِ"[1].

-**أبنية المصادر:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ ﴾ البقرة:(251)، قرأ دفع اللَّه ودفاع اللَّه، "وهما مصدران لدَفَع، ويقال: دفع دَفْعًا ودِفَاعًا، كما يقال: كتب كَتْبًا وكِتابًا، ويجوز أن يكون « دفَاعًا » مصدر دافع دفاعًا، كما يقال: ضارب ضِرَابًا"[2].

-**قلب مكاني:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ ﴾ يونس:(5)، قرأ « ضئاء » بهمزتين وذلك بقلب اللام إلى موضع العين فصارت العين بعد الألف، فانقلبت همزة[3].

-**بناء الفعل للمجهول:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ هود:(108)، بضم السين في « سُعِدُوا » "حملاً على قولهم: مسعودُ، إنما جاء مسعودٌ على حذفِ الزائدِ من أسْعَدَهُ، كما قالوا: أَجَنَّهُ اللهُ، فهو مجنونٌ"[4].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 116، 117.

[2]- المرجع نفسه، ج 1، ص 167.

[3]- المرجع نفسه، ج 1، ص 408.

[4]- المرجع نفسه، ج 2، ص 28.

ثالثًا: تأويله القراءة نحويًّا:

ونذكر منها التأويلات التالية:

-**حذف صدر جملة الصلة:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا ﴾ البقرة:(26)، برفع بعوضة بعد « ما »، فتصبح « بَعُوضَةٌ » لأنّها موصولة وحذف صدر جملة الصلة[1].

-**ما يتعلق بالمبتدأ والخبر:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾ البقرة:(58)، برفع « حِطَّةٌ » لأنّهُ خبر مبتدأ محذوف[2].

-**كسر همزة إنَّ وفتحها:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ ﴾ البقرة:(282)، بفتح همزة « إن » وكسرها، "فمن فتحها كانت « أن » مصدرية في موضع نصب بتقدير فعل، وتقديره، يشهدون أن تضل إحداهما، ومن كسر « إن » جعلها شرطية وجوابه رفع لأنه وصف لقوله: وامرأتان، والشرط والجزاء يكونان صفة للنكرة كما يكونان خبرًا للمبتدأ"[3].

-**النصب بتقدير فعل محذوف على المدح أو الذمّ:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ النساء:(162)، النصب على المدح أي أعني وأمدح[4].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 65، 66.

[2]- المرجع نفسه، ج 1، ص 83.

[3]- المرجع نفسه، ج 1، ص 183.

[4]- المرجع نفسه، ج 1، ص 275.

-**أن الناصبة للمضارع والمخففة من الثقيلة:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ المائدة:(71)، بالرفع والنصب لـ « تَكُونَ »، "فالرفع على أن تُجعل « أن » مخففة من الثقيلة، وتقديره وحسبوا أنّه لا تكون فتنة، فخففت « أن » وجعلت « لا » عوضًا عن تشديدها،...، والنصب على أن تُجعل « أَنْ » الخفيفة الناصبة للفعل المستقبل"[1].

-**حذف النداء:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنعام:(23)، بنصب « رَبَّنَا » على حذف النداء، فيقول:" ومن قرأ بالنصب فعلى النداء المضاف، وتقديره يا ربَّنَا"[2].

-**رفع المضارع في جواب التمني:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ الأنعام:(27)، برفع كلّ من « نُكَذَّبَ » و« نَكُوْنَ » في جواب التمني على وجهين: أحدهما: أن يكون العطف على نُرَدُّ، والثاني: الرفع فيهما على القطع والاستئناف، فأنه يجوز في جواب التمني الرفع على العطف والاستئناف، فلا يدخلان في التمني وتقديره: يَا ليتنا نرد ونحن لاَ نُكَذَّبُ ونحن نَكُوْنُ من المؤمنين[3].

-**ما يتعلق بالإضافة:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ ﴾ الأنعام:(32)، فمن قرأ: "ولدار الآخرة خير، كان تقديره ولدار الساعة الآخرة خير، ولا بد من هذا التقدير لأن الشيء لا يضاف إلى صفته فوجب تقدير موصوف محذوف، وهذه الإضافة في نية الانفصال، ولا يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف"[4].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 301.

[2]- المرجع نفسه، ج 1، ص 317.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 317، 318.

[4]- المرجع نفسه، ج 1، ص 319.

-**نون الوقاية** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ ﴾ الأنعام:(80)، بحذف نون الوقاية للتخفيف في « أَتُحَاجُّونِّي »، "ومن قرأ بالتخفيف استثقل اجتماع النونين، فحذف أحدهما تخفيفًا لاجتماع المثلين وكثرة الاستعمال"[1]، ومن المرجح أن المحذوفة هي نون الوقاية، لأن النون كسرت لمجاورتها ياء المتكلم، وكان الفتح من حقها، وذلك لأن ياء المتكلم يكون ما قبلها مكسورًا.

-**ما يتعلق بالعطف:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾ البقرة:(161)، العطف على الموضع برفع الملائكةُ والناسُ...[2].

-**إعمال اسم الفاعل:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا ﴾ الأنعام:(96)، فمن قرأ: "جاعلُ الليلِ، أضاف اسم الفاعل إلى اللّيل، ويكون سكنًا، منصوبًا بتقدير فعل مقدر وتقديره، وجعل الليل سكنًا"[3].

-**ما يتعلق بكاد وعملها:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ التوبة:(117)، على أن يكون ضمير الشأن والحديث وهو اسمها[4].

-**الحال:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ يونس:(89)، بتخفيف النون من « لاَ تَتَّبِعَانِّ » على نصب الحال أي استقيما غير متبعين، فتكون « لا » نافية لا ناهية مثلما هو الحال في قراءة التشديد[5].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 328.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 130، 131.

[3]- المرجع نفسه، ج 1، ص 332.

[4]- المرجع نفسه، ج 1، ص 406.

[5]- المرجع نفسه، ج 1، ص 420.

-**البدل:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ﴿٢٥﴾ ﴾ الكهف:(25)، بتنوين ثلاث مائةٍ على البدلية،...[1].

-**الممنوع من الصرف:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿١٧٦﴾ ﴾ الشعراء:(176)، قرأ « ليكةَ » بلام أصلية مفردة والتاء مفتوحة لأنّه ممنوع من الصرف للتعريف والتأنيث ووزنه فَعْلَة[2].

-**ما يتعلق بظن وأخواتها:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ النور:(57)، بحذف المفعول الأول لمن قرأ « تَحْسَبَنَّ » بالياء...[3].

-**حذف الموصوف:** أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ ﴾ الرحمان:(35)، حذف الموصوف بجرّ « نُحَاسٍ »، "ومن قرأ بالجرّ لم يجز أن يعطف على « نار» لأنّ الشواظ لا يكون من النحاس، لأنّ النحاس هاهنا بمعنى الدخان، إنّما هو محمول على تقدير شواظ من نار وشيء من نحاس، فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه"[4].

رابعًا: تأويله القراءة على لغة من لغات العرب:

أَوَلَ بقراءة من قرأ ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ الفاتحة:(7)، وذلك بردّها إلى لغة من لغات العرب، "على أن بعض العرب يُبدل من الألفِ مع المُشَدَّدِ همزةً، فقد قالوا:(وَلّ حأَرّها من تولّى قأَرّها)،...، وعلى هذه اللغة قرأ في الشذوذ ﴿ وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ﴾ الكهف:(17)، « وَلاَ الضَّأَلّين » و« تزوأَرُّ » بإبدال الألف همزة"[5].

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 105، 106.

[2]- المرجع نفسه، ج 2، ص 216.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 198، 199.

[4]- المرجع نفسه، ج 2، ص 409، 410.

[5]- المرجع نفسه، ج 1، ص 41.

خامسًا: مفاضلته بين القراءات والترجيح بينها:

قراءة من قرأ ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ البقرة:(2)، بكسر الهاء من غير ياء في « فيه»، بأنّها أوجه من قراءة ابن كثير « فيهي » بإثبات الياء، وذلك لأن القراءة أوجه فيها[1]، وكذلك قراءة من قرأ ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ النساء:(66)، برفع ونصب « قليل »، فالرفع على البدل من الواو في « فعلوه » وتقديره ما فعله إلاَّ قليل منهم، والنصب على الأصل في الاستثناء وهو النصب، وذلك لأن القراءة أوجه فيها[2].

3-1-5- الحديث النبوي الشريف:

لنبيّن فكر الأنباري أكثر ونزعته العلمية من حيث استشهاده بالحديث النبوي الشريف والتعرف على موقفه ونظرته لهذا النوع من النقل، وحسب ما يوضح أن ما تواتر من السنة يعدّ دليلاً قطعيًا من أدلّة النّحو يفيد العلم.

فقال: "فأما الحديث « كاد الفقرُ أن يكونَ كُفرًا »، فإن صحّ فزيادة « أن » من كلام الراوي، لا من كلامه صلى الله عليه وسلم، لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد"[3]، حيث يبيّن امتناع مجيء « أن » الناصبة للمضارع بعد « كاد » في اختيار الكلام، بمعنى أنّه يشكك في الحديث ومدى صحته من خلال قوله « فإن صح »، ويعتقد أيضًا أن الرواة غيروا في اللّفظ المروي حيث نقلوا الحديث بالمعنى، ويظهر ذلك من خلال قوله: « فزيادة « أن » من كلام الراوي ».

ويظهر موقف الأنباري من خلال رفضه الاحتجاج بالحديث لاعتقاده بأن الرواة غيروا في لفظه بنقل المعنى، فألمح وأشار إلى هذا في النص، ما يدل على أنه قليل الثقة برواة الحديث وحجته في ذلك أنّهم ينقلون الحديث بالمعنى لا باللّفظ، ما جعله يستشهد به في مواضع نادرة وقليلة جدًا.

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 44، 45.

[2]- المرجع نفسه، ج 1، ص 258.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 453.

أولاً: استشهاده بالحديث صوتيًا:

احتجّ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤ ﴾ الإنسان:(4)، قرأ بالتنوين في سلاسل، واستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: « ارجعن مأزورات غير مأجورات» على التنوين للمناسبة[1].

ثانيًا: استشهاده بالحديث نحويًا:

استشهاد بقوله تعالى: ﴿ بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ ﴾ الأعراف:(165)، وذلك بقراءة « بيس » بغير همزة، لأنّه فعل ماضي منقول إلى الاسمية، فقال: "إنّه فِعْل ماض نُقل إلى الاسمية، كما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه نهى عن قيلٍ وقالٍ، ثم وصف به بعد النقل"[2].

ثالثًا: استشهاده بالحديث لغويًا:

-استشهد بالحديث: "أنّ رجلاً جاءَ إلى النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبيءَ اللهِ، بالهمزة، فقال عليه السلام « إنّما أنَا نبيُّ الله » بغير همزة، وإنّما قالهُ عليه السلام بغيرِ همزةٍ، لأنَّ الهمزَ لم يكن من لُغَتهِ، فلذلكَ تركَ همزهُ"[3].

3-1-6- موقفه من الاستشهاد بالشعر:

يُعدُّ كلام العرب شعرًا ونثرًا، حِكم وأمثال المصدر الثالث من مصادر المادة اللّغوية المنقولة عنهم.

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 480.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 377.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص 88.

أولاً: استشهاده بالشعر صوتيًا:

-**حركة الإشباع:** استشهد بقول الشاعر:

وأَنتَ مِنَ الغَوَائِلِ حينَ تُرْمَى *** وَمِنْ ذَمَّ الرِّجَال بمُنتزاح.

على إشباع الفتحة في (بمنتزح) فنشأت الألف[1].

وكذلك استشهد في كل من: حركة هاء الضمير، التقاء الساكنين، الوقف، التناسب، وما يتعلق بالهمزة[2].

ثانيًا: استشهاده بالشعر صرفيًا:

-استدلّ بقول الشاعر: ليوم رَوْعٍ أَوْ فعال مَكْرُم.

لأن (مفُعل) في كلامهم قليل، وقيل: لم يأتِ إلاّ في كلمتين: مكرُم ومَعْوُن، في جمع مكرُمة ومعوُنة[3].

ثالثًا: استشهاده بالشعر نحويًا:

-**التثنية:** استشهد بقوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ التحريم:(4)، لأنّ تثنية ما ليس في البدن منه إلاَّ عضوًا واحدًا يكون بلفظ الجمع، والقلب عضو واحد فتثنيته تكون بجمعه، فيستشهد على أنّه "لو قال: (قلباكما أو قلبكما) لكان جائزًا بقول الشاعر:

ظهرا كما مثلُ ظهور التُّرْسَيْنْ.

وقول الآخر: كأَنّه وجه تركيّين.

ولم يقل: وجها تركيين، لأن الإضافة إلى التثنية تغني عن تثنية المضاف"[4].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 151.

[2]- ينظر: المرجع السابق: محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 260، 261.

[3]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 181.

[4]- المرجع نفسه، ج 2، ص 446.

وكذلك استشهد في كلّ من: ما يتعلق بالخبر، ما يتعلق بكان، ما يتعلق بإن، ما يتعلق بالضمير، التنازع، ما يتعلق بحرف الجرّ، ما يتعلق بالإضافة، عمل المصدر، النعت، العطف، والنداء[1].

3-1-7- موقفه من الاستشهاد بالنثر:

لقد استشهد الأنباري بالنثر وكلام العرب ولهجاتهم وحكمهم وأمثالهم في العديد من المجالات والمسائل.

أولاً: استشهاده بالنثر صوتيًا:

في حركة الإمالة: فقد حكى سيبويه: « طَلَبْنَا يريدون طَلَبْنَا » فَيُميلون فتحة النون قبل الألف، وذلك لأن الفتحة قبل الألف تُمال[2].

ثانيًا: استشهاده بالنثر صرفيًا:

أنّ يأتي على وزن فَعَلَ يَفْعِلُ: بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع، لأنّ اسم المكان والزمان بالكسر « أتت الناقةُ على مَضْرِبِها »، والمصدر يأتي بالفتح « إن في أَلْفَ درهمٍ لَمَضْرَبًا» [3].

ثالثًا: استشهاده بالنثر نحويًا:

استدلّ بالقول: مررت برجلان وقبض منه درهمان، إلزام المثنى الألف، على لغة بني الحارث بن كعب[4].

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح ، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 263 – 272.

[2]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 81.

[3]- المرجع نفسه، ج 2، ص 14.

[4]- المرجع نفسه، ج 2، ص 144.

3-1-8-استشهاده بحكم العرب وأمثالها:

استدلّ بالقول: الحكمُ يؤتى في بيته والميتُ لف في أكفانه، فقدم الخبر لأنّ الضمير فيه يعود على المبتدأ المتأخر، والضمير في نية التأخير، والأصل يكون: في بيته يؤتى الحكمُ و في أكفانه لف الميتُ[1].

3-2-**القياس**[2]:

هو الأصل الثاني من أصول النّحو العربي عبارة عن قوانين مستنبطة من استقراء كلام العرب.

يقول الأنباري: "وأمّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[3]، يعني أنه يريد بغير المنقول الكلام المستحدث الّذي يحاكي ويشبه كلام العرب، ويريد بالمنقول الكلام العربي الفصيح.

وبعد ذلك يحدد الأنباري أركان القياس و يشرحها في قوله: "ولابدّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعله وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يُسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفعُ، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الّذي هو الفاعل، وإنّما أجري على الفرع الّذي هو ما لم يُسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النّحو

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 549.

[2]- "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 93).

[3]- المرجع السابق: الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 45، 46.

تركيب قياس كلّ قياس من أقيسة النّحو"[1]، ما يوضح أن النّحو كله عند الأنباري قياس ولا يجب إنكاره، فإذا بطل أن يكون النّحو روايةً ونقلاً وجب أن يكون قياسًا وعقلاً.

3-2-1-الأصل المقيس عليه:

هو الركن الأول من أركان القياس، ويجب أن يكون الأصل في المقيس عليه كثيرًا مطردًا خارجًا عن حدّ القلة إلى حد الكثرة ، سواء كان نصًّا أو قاعدة، بتوفر النصوص المؤيدة له، ولا تناقضه القواعد، وقد يكون حكمًا نحويًا ثبت بالقياس والاستنباط، أي القياس على الأحكام.

3-2-2-القياس على الشاذ والقليل:

هناك من النّحاة من جاز القياس على الشاذ والقليل، ولكن الأنباري لا يجيز القياس على الشاذ والقليل والنادر، لأنّه يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد مما يفسد صناعة الإعراب كلّها.

ويوضح الأنباري سبب عدم القياس والاحتجاج بالشاذ، وذلك من خلال ردّه على الكوفيين في تأكيد النكرة: "ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلّها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادّعوه لما كان فيها حجة، وذلك لِشذوذها وقلتها في بابها، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مُخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن تجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسدُ الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز"[2].

ويضيف أيضًا عن إعرابهم « أيًّا »: "على أن « أيا » جاءت شاذة في بابها والشواذ لا تورد نقضًا على القواعد المطردة، ألا ترى أن الأصل في كلّ واو تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفًا نحو « باب، ودار، وعصا، وقفا »، والأصل فيها « بَوَبٌ، ودَوَرٌ، وعَصَوٌ،

[1]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 93.

[2]- المصدر نفسه: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 365.

وقَفَوٌ »، فلمّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت أَلفًا، ولا يجوز أن يورد « القَوَد والحَوكة » نقضًا، لشذوذه في بابه"[1].

ويبدو أن الأنباري أكثر من إنكاره لشواهد الكوفيين وذلك لاعتمادهم في منقولاتهم على القلة والشذوذ، فدفعها بعدم القياس عليها لمخالفتها قياس النّحويين وقواعدهم، ويظهر ذلك جليًا في عدّة مسائل من كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف.

3-2-3-القياس على الضرورة:

القياس على الضرورة في ما وضع للشعر ولا يجوز في النثر لأن الشعر سماعي ولا يجوز القياس عليه، بل يكتفي بما سمع منها للضرورة الشعرية فقط، ويقدم لنا الأنباري عدّة مسائل في الإنصاف وأسرار العربية نذكر منها: رأيه في بعض الشواهد التي دخلت فيها « الألف واللام على الفعل » في مسألة التعجب من السواد والبياض فيقول: "وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ، لِشُذُوذِهِ قياسًا واستعمالاً، فكذلك هاهنا، وإنّما جاز هذا لضرورة الشعر، والضرورةُ لا يقاس عليها"[2].

ويقول أيضًا في مسألة إظهار « أن » بعد « لكي » أن الشاعر "قد أظهر « أن » بعد « كي » لضرورة الشعر، وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام"[3].

ويقول كذلك في مسألة تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، أن "ما جاء لضرورة شعر أو قافية أو إقامة وزن، فلا حجّة فيه"[4]، وهذا يبين أن الأنباري لا يقيس على الضرورة.

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 107.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 127.

[3]- المصدر نفسه، ص 468.

[4]- المصدر نفسه، ص 498.

3-2-4-الفرع المقيس:

هو الركن الثاني من أركان القياس ومن أجل تنمية الحصيلة اللّغوية يمكن استعمال الفرع المقيس.

ولقد ردّ الأنباري على القول: "نحن لا ننكر النّحو لأنّه ثبت استعمالاً ونقلاً لا قياسًا وعقلاً، قلنا: هذا باطل لأنّا أَجمعنا على أنّه إذا قال العربي: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيًا أو عجميًا..."[1]، ويوضح ذلك بتعليله قائلاً: "والسر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدّى ذلك إلى ألاّ يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعًا قياسيًا عقليًّا لا نقليًّا"[2].

وهناك أربعة أنواع من القياس ذكرها علي أبو المكارم هي:

أولاً: قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد:

هذا النوع من القياس معروف كثيرًا وثابت لا يتغير، والهدف منه طرد القواعد والأحكام وتأصيلها، كقياس الأسماء على الأفعال في العمل، وكذلك قياس المضارع على الأسماء في الإعراب، وأيضًا قياس الأسماء على الحروف في البناء، وغيرها...[3].

ثانيًا: قياس المجهول على المعروف:

هذا النوع من القياس يكون فيه المقيس عليه ثابتًا معروفًا مطردًا، والمقيس غير معروف والمطرد، فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد فيأخذ حكمه، كقياسهم « لا » على « ليس » لأنّها تعمل عملها في بعض اللهجات، ثم على « إنّ » لأنّها تعمل عملها

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 98.

[2]- المرجع نفسه، ص 99.

[3]- ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 325.

في لهجة أخرى، ولكن يكون حكمها أضعف من حكم الأصل، فلا يتصرف تصرفه بالتقدم والتأخر والحذف[1].

ثالثًا: قياس المعروف على المشكوك فيه:

لقد عقد الأنباري فصلاً كاملاً لهذا النوع من القياس تحت عنوان: « في الأصل الّذي يردّ إليه الفرع إذا كان مختلفًا فيه »، حيث يقول: "فذهب قوم إلى أنّه جائز، وذلك مثل أن يستدلّ على أن « إلاّ » تنصب المستثنى فيقول: « حرف قام مقام فعل يعملُ النصب فوجب أن يعمل النصب كـ « يا » في النداء »، فإن إعمال « يا » في النداء مختلف فيه: فمنهم من قال العامل « يا »، ومنهم من قال: فعل مقدر بعد « يا »، وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه"[2].

ويقول ردًّا على الرافضين لهذا النوع من القياس: "لأن المسألة يجوز أن تكون فرعًا لشيء وأصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل، وكذلك « لاتَ » فرع على « لا »، و« لا » فرع على « ليس »، فـ « لا » أصلٌ لِـ « لات » وفرع لِـ « ليس » ولا تناقض في ذلك، وإنما يقع التناقض أن يكون فرعًا من الوجه الّذي يكون أصلاً، وأمّا من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك"[3]، وهذا يبيّن أن الأنباري يجيز هذا النوع من القياس.

رابعًا: قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه:

هذا النوع من القياس يكون فيه كلّ من المقيس والمقيس عليه غير ثابتًا ويختلف كثيرًا عن الثابت[4].

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 326.

[2]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 124، 125.

[3]- المرجع نفسه، ص 125.

[4]- ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 327.

3-2-5-ينقسم القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه إلى أربعة أنواع:

أولاً: حمل فرع على أصل:

عند الأنباري حمل الفرع على الأصل، كحمل النصب على الجزم في الأفعال الخمسة، مثلما حمل النصب على الجرّ في التثنية والجمع، حيث يقول: "والنصب في « تفعلون » ونحوه من الخمسة الأمثلة محمول على الجزم كما كان النصب محمولاً على الجرّ في التثنية والجمع لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، وكما حُمِلَ النصبُ على الجرّ هناك، فكذلك هاهنا إجراء للفرع على الأصل"[1].

ويقول في موضع آخر في قراءة من قرأ ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ الحجر:(54)، بفتح النون مخففة، "فإنّما كانت مفتوحة، لأنّها نون الجمع قياسًا على فتحها في جمع الاسم نحو: الزيدونَ، كما كسرت النون بعد ضمير الفاعل إذا كان مثنّى في نحو: تفعلانِ قياسًا على كسرها في تثنية الاسم نحو: الزيدانِ، حملاً للفرع على الأصل"[2].

ثانيًا: حمل أصل على فرع:

في نظر القارئ يبدو هذا النوع من القياس غريبًا جدًا، لأن الأصل حمل الفرع على الأصل وليس العكس، كإعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لتصحيحه، وذلك لأنّ المصدر أصل عند البصريين والفعل فرع عليه، مسألة الفعل والمصدر أيّهما مشتق من صاحبه، حيث يقول الأنباري: "إنّما صحّ لِصحَّتهِ واعتلّ لاعتلالهِ، طلبًا للتشاكُلِ، وذلك لا يدلُّ على الأصلية والفرعية"[3].

ثم يردّ على استدلالهم قائلاً: "ويجوز أن يكون المصدر أصلاً للفعل، ويُحملَ على الفعل الّذي هو فرع، كما بَنيّنَا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو: يَضْرِبْنَ،

[1]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 78.

[2]- المرجع نفسه، ج 2، ص 70.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 197.

حملاً على ضَرَبْنَ وهو فرعٌ، لأنّ الفعل المستقبل قبل الماضي،...، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا"[1].

ثالثًا: حمل نظير على نظير:

حدّد الأنباري حمل نظير على نظير بقوله: "أن الحمل على اللّفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللّفظ"[2]، مسألة ترك صرف ما ينصرف، ما يدلّ على أن حمل النظير على النظير للشبهين المعنوي واللّفظي بيّنهما هو من أقوى أنواع القياس، وذلك لأنّ القياس في هذين الوجهين يعتمد على الشبه بينهما ولا يقتصر على أحدهما، أي الانتقال من معنى إلى معنى لأنّ الحمل على اللّفظ أضعف.

رابعًا: حمل الضدّ على الضدّ:

يبدو أن قياس الضدّ على الضدّ يكون دائمًا معنويًا، ويظهر ذلك في قول الأنباري: "وهي مبنية لأنّها في الخبر نقيضة « رُبَّ » ورُبَّ مبنية، فكذلك نقيضتُها، لأنّهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملون على نظيره"[3]، كحمل « كم » وهي للتكثير في البناء على « رُبَّ » وهي للتقليل، ويقول كذلك في باب المعرب والمبني: "وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره"[4].

3-2-6- العلّة الجامع[5]:

هي الركن الثالث من أركان القياس، إذ يجب إلحاق المقيس بالمقيس عليه من جامع، أي يأخذ حكمه، ولا يتم إلاَّ به، وعليه قسم الانباري قياس العلّة الجامع إلى ثلاثة أقسام هي:

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 197، 198.

[2]- المصدر نفسه، ص 403.

[3]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 166، 167.

[4]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 30.

[5]-"هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 93).

أولاً: قياس العلّة[1].

ثانيًا: قياس الشبه[2].

ثالثًا: قياس الطرد[3].

ما يدلّ على أن قياس العلّة توجد فيه علّة حكم الأصل في الفرع، أي موجودة بمعنى تقديري للتأثير وشهادة الأصول، وذلك بوجود الحكم لوجود العلّة ويزول الحكم لزوالها، أمّا في قياس الشبه فيأخذ الفرع حكم الأصل بوجه من وجوه الشبه، وأمّا قياس الطرد فهو غير قائم على علّة.

3-3-استصحاب الحال[4]:

هو الأصل الثالث من أصول النّحو العربي، ولذلك هو في النّحو امتداد لمفهومه في الفقه، ويوضح الأنباري ذلك بقوله: "استصحاب الحال من الأدلّة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو « الّذي »، وتضمن معنى الحرف في نحو « كيف »، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو « يذهب ويكتب ويركب » وما أشبه ذلك"[5].

---

[1]- "أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 105).

[2]- "أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي عُلق عليها الحكم في الأصل"،(الأنباري، لمع الأدلّة، ص 107).

[3]- "هو الذي يوجد فيه الحكم وتفقد الإحالة في العلّة"، (الأنباري، لمع الأدلّة، ص 110).

[4]- "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنّما كان مبنيًّا، لأنّ الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه فكان باقيًّا على الأصل في البناء"، (الإغراب في جدل الإعراب، ص 46).

[5]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 141، وينظر: تمام حسان، الأصول، ص 105-122.

ويقدم لنا الأنباري أمثلة يوضح بها استصحاب حال الأصل في الأسماء والأفعال بقوله: "ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، فكان باقيًا على أصله في الإعراب، ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء، وإنّما يعرب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل لم يُشابِه الاسم فكان باقيًا على أصله في البناء"[1].

ويقول كذلك تمّام حسّان في كتابه الأصول مضيفًا: أنّ استصحاب حال الأصل قد جعل النّحاة يجرّدون الأصول، لمعرفة أصل الوضع وأصل القاعدة، وكلّ ما يرتبط بذلك من العدول عن الأصل والرّد إلى الأصل[2].

حيث يوضح ذلك بقوله: "فقد كان على النّحاة أن يجردوا صورة أصلية لعناصر التحليل النّحوي قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصورة « تُستصحب » في الاستعمال أو يعدل عنها"[3]، بمعنى أنّه لا يمكن تحدد هذه الأصول والفروع إلاَّ من استقراء كلام العرب[4].

3-3-1-الاستدلال باستصحاب الحال:

لقد اعتمد الأنباري على استصحاب حال الأصل في الكثير من المسائل النّحوية واستدلّ به في نفي ما ذهب إليه كثير من البصريين إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط « مسألة جواب الشرط بماذا ينجزم؟ » فقال: "غيرَ أنَّ هذا القول وإن اعتمد عليه كثيرٌ من البصريين فلا ينفك عن ضعف، وذلك لأنّ فعل الشرط فعلٌ، والأصل في الفعل أن لا يعملَ في الفعلِ، وإذْ لم يكن للفعل تأثيرٌ في أن يعملَ في الفعلِ، و« إنْ » له تأثير في العمل في الفعل، فإضافة مالا تأثير لهُ إلى مالهُ تأثير لا تأثير له"[5].

---

[1]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلّة، ص 141، 142.

[2]- ينظر: المرجع السابق: حسّان تمّام، الأصول، ص 114 - 161.

[3]- المرجع نفسه، ص 62.

[4]- ينظر: المرجع السابق، محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 432 - 438.

[5]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 485.

ويستدلّ أيضًا باستصحاب حال الأصل في « مسألة هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم » ليبين أن ما ذهب إليه بعض النّحويون من فتح عين « الطّلَحون » فاسد، "لأنَّ الأصل في الجمع بالواو والنون أن يَسْلَمَ فيه لفظُ الواحدِ في حروفهِ وحركاتهِ"[1].

ويَظهرُ كذلك تمسك الأنباري بالأصل في استدلاله بنقض قول بعض الكوفيين في مسألة خطايا، إن « خطيئة » جمعت على ترك الهمزة، فقال: " هذا باطل لأن ترك الهمزة خلاف الأصل، والأصل أن يجمع على الأصل، خصوصا مع أنه الأكثر في الاستعمال"[2].

وأيضًا نجده يستدلّ بقوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ الفاتحة:(7)، بقراءة « اللَّذِيْنَ » بلامين على الأصل في حال التثنية، لأنّها باقيةً في الإعراب على الأصل، كما كُتبت بلامين على الأصل، لأنّها لا تختلف ولا تكون إلاَّ على مثال واحد[3].

وكذلك استدلّ به في باب التعجب ببقاء فعل التعجب على أصله في الفعلية مع دخول التصغير عليه لأنّه: "أشبه الأسماء فدخله بعض أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه، لا يخرج بذلك عن أصله، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسمًا، والفعل محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج عن كونه فعلاً فكذلك هاهنا"[4].

ونجد الأنباري يتمسك باستصحاب حال الأصل بعدم وجود دليل العدول عن الأصل، وذلك لأنّه إذا لم يوجد دليل العدول فالأصل أن يبقى الشيء على أصله، كنصب المنادى المفرد العلم في « مسألة المنادى والخلاف فيه » فقال: "لأنّه مفعولٌ، وهذا هو الأصل في كلّ منادَى، ولهذا لما لم يَعرِضْ للمضافِ والمشبَّهِ بالمضافِ ما يُوجبُ

[1]– المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 38.

[2]– المصدر نفسه، ص 651.

[3]– المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 39.

[4]– المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 117.

بناءهما كالمفردِ، بقيَا على أصلهمَا في النصبِ"[1]، ويضيف أيضًا سبب نصب المنادى المضاف والنكرة « باب النداء » فقال: "لأن الأصل في كلّ منادى أن يكون منصوبًا لأنَّهُ مفعول، إلاَّ أنَّه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه، فبقي ما سواه على الأصل"[2].

3-3-2-استصحاب الحال من أضعف الأدلّة:

بما أنّ الأنباري كان يستعين باستصحاب الحال ويعتد به ويعده من الأدلّة المعتبرة في الاستدلال، إلاّ أنّه يصرح بأن: "استصحاب الحال من أضعف الأدلّة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النّحو"[3].

وكذلك يضيف الأنباري ما يدلّ على أن استصحاب الحال من أضعف الأدلّة عنده، ما جاء به في مسألة نعم وبئس أفعلان أم اسمان، عندما احتج البصريون على أنّهما فعلان ماضيان باستصحاب الحال حيث قالوا: "الدليلُ على أنّهما فعلانِ ماضيانِ أنّهما مبنيانِ على الفتحِ، ولم يكن لبنائهما وجهٌ، إذ لا علّةَ هاهنا تُوجبُ بناءهما، قلنا وهذا تمسّك باستصحاب الحال، وهو مِنْ أضعفِ الأدلّة، والمعتمد عليه ما قدمناه"[4].

ويستدلّ بقوله تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ النساء:(66)، برفع « قَلِيْلٌ » على البدل من الواو في (فعلوه) لأنّ تقديره ما فعله قليل منهم، وفيه دليل العدول عن الأصل فلا يجوز التمسك باستصحاب حال الأصل (النصب في الاستثناء المنقطع)"[5].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 280.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 226.

[3]- المرجع السابق: الأنباري، لمع الأدلة، ص 142.

[4]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 95.

[5]- المرجع السابق: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 258.

ومن خلال ما سبق يتضح أن استصحاب الحال يأتي في المرتبة الثالثة من أدلّة النّحو، بعد السماع والقياس من حيث قوته في الاستدلال[1].

وهكذا نكون قد تعرفنا ولو قليلاً على فكر الأنباري وعقليته الفذّة ومدى تأثره بالفقه، وما تركته المدرسة النظامية في شخصيته من آثار.

4-العوامل عند الأنباري في كتابيه

لقد اهتمّ الأنباري بالعامل النّحوي[2]، وبنى عليه معظم القضايا الخلافية في كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسرار العربية، ما يقودنا إلى الحديث عن قواعد التوجيه والأصول التي احتجّ واستشهد واستدلّ بها لضبط الدّليل النّحوي وذكر فيها العوامل فيما يلي:

باب شرح الكلام

1-الفعل له تأثير في العمل: « مسألة القول في عامل النصب في المفعول »:

لقد احتجّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنَّ العاملَ في المفعولِ النّصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، فقال: "إنمّا قلنا إنَّ الناصبَ للمفعولِ هو الفعلُ وحده دون الفاعل، **وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل**، أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[3]، والصحيح عنده أنّ العامل في المفعول هو الفاعل فقط[4]، ونجد الأنباري قد أيّد البصريين في حجتهم واستشهد برأيهم وخالف الكوفيين.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، الأنباري لمع الأدلّة، ص 81.

[2]- ينظر: المرجع السابق: محمد جودة مبروك، الدّرس النّحوي عند ابن الأنباري، ص 139 – 148.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 75.

[4]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 85.

2-لأنّ الفعل أقوى من حروف المعاني صار يعمل عملين:

في المسألة نفسها يردّ الأنباري على الكوفيين لقولهم: لو كان الفعلُ هو العاملُ في المفعولِ لكان يجبُ أن يليه ولا يفصل بينه وبينه، فقال: "إنَّ الفعلَ قد ولى المفعول، **لأنّ الفعل لمّا كان أقوى من حروفِ المعاني صار يعملُ عملينِ**، فهذا بذاته رافعٌ للفاعل وناصبٌ للمفعولِ لزيادتِهِ على حروفِ المعاني، وتقديره تقدير ما عَمِل، وليس بينه وبين معموله فاصلٌ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصلٌ بَانَ أنه قد وليه العامل، فدّلَ على أنَّ العامل هو الفعلُ وحدهُ"[1]، وهنا كذلك نجد الأنباري قد أيّد البصريين واستشهد برأيهم وخالف الكوفيين في الرأي.

باب شرح المعرب والمبني

1-اختلاف آخرُ التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دلَّ على أنهما معربان لا مبنيان:

« مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حده »: لقد ردّ الأنباري على أبي إسحاق الزجّاج أنَّ التثنية والجمع مبنيان، فقال: "أنّهما لو كانا مبنيين لكان يجبُ أنّ لا يختلف آخرهما باختلافِ العواملِ فيه، فلمّا **اختلفَ** هاهنا **آخرُ التثنيةِ والجمعِ باختلافِ العواملِ فيهما دلَّ على أنّهما معربانِ لا مبنيانِ**"[2].

2-العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام:

« مسألة الآن لم بُنِيَ؟ »: لقد ردّ الأنباري على الكوفيين لاستشهادهم بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى «عَنْ قِيلَ وقَالَ» وهما فعلانِ ماضيانِ، فأدخل عليهما حرف الخفض، وبقائهما على فتحهما، فقال: "وأمّا ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قِيلَ وقَالَ، فليس بمشبه له، لأنّه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل، فتُحكَى، ولا تدخل عليها الألف واللام، **لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام**، ألا ترى أنك تقول: « ذهبَ تأبطَ شرًّا، وذَرَّى حبًّا، وبرقَ نحرهُ، ورأيتُ تأبّطَ

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 76.

[2]- المصدر نفسه، ص 29.

شرًّا، وذَرّى حبًّا، وبرقَ نحرهُ، ومررتُ بتأبّطَ شرًّا، وذرَّى حبًّا، وبرقَ نحرهُ »، ولا تقول: هذا التأبّطَ شرًّا، ولا الذرَّى حبًّا، ولا البرقَ نحرهُ"[1]، مما يبين فساد رأيهم.

3-اختلاف أواخر الكلام باختلاف العوامل:

يبين الأنباري هل الإعراب والبناء هما عبارة عن هذه الحركات: الضم والفتح والكسر أو غيرها؟، فقال: "الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وإنّما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للَفظ فيهما حظ، ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب: **هو اختلاف أواخر الكلام باختلاف العوامل**، وفي حدّ البناء لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون"[2].

2-كان القياس يقتضي أن لا تعمل: « مسألة بناء أيّهم إذا حذف عائده »:

لقد احتجّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أن « أيّهم » إذا كان بمعنى الّذي، وحذف العائد من الصلة معربٌ، نحو: لأضربنَّ أيّهم أفضلُ، فقال: "إنّما قلنا إنها مبنية هاهنا على الضم، وذلك لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول، كما بنيت « من، وما » لذلك في كلّ حال، إلاّ أنّهم أعربوها حملاً على نظيرها – وهو بعض – وعلى نقيضها، وهو « كلّ » وذلك على خلاف القياس، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت، فردت إلى أصلها في البناء على مقتضى القياس، وكما أن « ما » في لغة أهل الحجاز لما **كان القياس يقتضي أن لا تعمل**، إذا تقدم خبرها على اسمها، أو دخل حرف الاستفهام بين الاسم والخبر، **ردّ إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها**، فكذلك هاهنا، لما كان القياس يقتضي أن تكون مبنية، لما حذف منها العائد، ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء، يدّل عليه أن « أيُّهم » استعملت استعمالاً لم تُستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها نحو: « اضرب أيُّهم أفضلُ » تريد: أيهم هو أفضل، ولو قلت: « اضرب مَنْ أفضلُ، وكُلْ ما أطيبُ » تريد: من هو أفضل، وما هو أطيب، لم يجز، فلما خالفت « أيٌّ » أخواتها فيما ذكرناه، زال تمكنّها لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه"[3]، ليبيّن فساد رأي الكوفيين.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 412، 413.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 20، 21.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 574، 575.

باب النكرة والمعرفة

1-يجوز في المرفوع والمنصوب أن يُفصل بينه وبين عامله:

بما أن المرفوع والمنصوب ضميرين متصلاً ومنفصلاً، والمجرور ليس كذلك، ونجد الأنباري يبين كلّ نوع على حداً، فقال: "**لأنّ المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما أن يفصل بينه وبين عامله،** ألا ترى أنّ المرفوع يجوز أن يتقدم فيرتفع بالابتداء، فلا يتعلّق بعامل لفظي، وكذلك المنصوب يجوز أن يتقدّم على الناصب، كتقدم المفعول على الفعل والفاعل، فلمّا كانا يتصلان بالعامل تارةً وينفصلان تارةً أخرى، وجب أن يكون لهما ضميران: متصل ومنفصل، وأمّا المجرور فلا يجوز أن يتقدّم على عامله، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلاَّ في ضرورة لا يعتد بها، فوجب أن يكون ضميره متصلاً لا غير"[1].

باب العلم

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب اسم الإشارة

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الموصول

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب المعرفة بالأداة

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 343، 344.

باب المبتدأ والخبر

1-إنّ العامل هو الابتداء: « مسألة رافع المبتدأ والخبر»:

لقد احتجّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فقال: "إنّما قُلنا **إنّ العامل هو الابتداء،** وإن كان الابتداء هو التعرّي منَ العوامل اللّفظية، لأنَّ العواملَ في هذه الصناعة ليست مؤثرةً حسيّةً كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إمّا هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التميز بمنزلة صبغ الآخر؟، فكذلك هاهنا"[1].

2-عامل المبتدأ وجب أن يعمل في خبره:

في المسألة نفسها يكمل الأنباري الرّد فيقول: "وإذا ثبت **أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره،** قياسًا على غيره من العوامل، نحو: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك هاهنا"[2]، ويتبين أنّ الأنباري قد أيّد رأي البصريين وخالف الكوفيين بالحجّة.

3-إضافة ما لا تأثير لَهُ إلى مالهُ تأثير لا تأثير له:

في المسألة نفسها نجد الأنباري يردّ على من ذهب إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعًا يعملان في الخبر، بقوله: "لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثيرٌ من البصريين، إلاّ أنّه لا يخلوا من ضعفٍ، وذلك لأنّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، **فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له**"[3]، والتحقيق فيه أن تقول: "إن الابتداء أُعمل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأن المبتدأ مشارك

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 42.

[2]- المصدر نفسه، ص 42.

[3]- المصدر نفسه، ص 42 ، وينظر: أسرار العربية، ص 76.

له في العمل"[1]، (من قواعد التغيير والتأثير)، وهنا كذلك نجد الأنباري قد أيّد البصريين واستشهد برأيهم وخالف الكوفيين.

4-الأصل في الأسماء أن لا تعمل:

وفي المسألة نفسها نجد الأنباري يبين رأيه الشخصي قائلاً: "والتحقيق فيه عندي أن يُقال: إنّ الابتداء هو العاملُ في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنّه لا ينفك عنه، ورتبتهُ أن لا يقع إلاّ بعدهُ، فالابتداء يعملُ في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أنّ النار تسخّن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنّما حصل عند وجودهما، لا بهما، لأنّ التسخين إنّما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلاّ أنه عامل معه، لأنّه اسم، **والأصل في الأسماء أن لا تعمل**"[2]، وهي من الأصول البصرية التي لا يرضاها الكوفيين (من قواعد الأعمال)، وقد أشار إلى ذلك تمّام حسّان في كتابه الأصول[3]، وهكذا نتعرف على فكر الأنباري النّحوي ورأيه الشخصي ما يمكننا من فهم عقليته.

5-العامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي:

في المسألة نفسها يردُّ الأنباري على من ذهبَ إلى أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء، فقال: "إنّما قلنا إنّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعملُ في الخبر دون الابتداء، لأنّ الابتداء عامل معنوي، **والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللّفظي**"[4]، ولكنه يصف هذا الردّ بالضعف.

5-العامل سبيلُه أن يقدَّر قبل المعمول:

في المسألة نفسها يردُّ الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنّهما يترافعان، لأنّ كلَّ واحدٍ منهما لا بُدّ له من الآخر، ولا ينفك عنه، فقال: "أن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال، وذلك **لأنّ العامل سبيلُه أن يُقدّر قبل المعمول**، وإذا قلنا إنّهما يترافعان وجب أن يكون

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 76.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 42، 43.>

[3]- المرجع السابق: تمّام حسّان، الأصول، ص 43.

[4]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 43.

كلّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال"[1]، (من قواعد التقدير والأعمال)، وهنا أيضًا نجد الأنباري قد أيّد البصريين وخالف الكوفيين.

6-العامل لا يدخل على العامل:

ويكمل الأنباري الردّ على الكوفيين قائلاً: "أنّ العامل في الشيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره، **لأنَّ عاملاً لا يدخل على عاملٍ**، فلما جاز أن يُقال: كان زيدٌ أخاكَ، وإنَّ زيداً أخوكَ، وظننتُ زيدًا أخاكَ، بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر"[2].

7-جاز أن يعمل كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه لاختلافِ عملهما:

يّردّ الأنباري في المسألة نفسها على قول الكوفيين بأنّ الفعل بعد أيَّامَا وأينما مجزوم بـ أيَّاما وأينما، وهو لا يسلم بذلك لأنّه مجزوم بإنْ، وأيَّاما وأينما نابا عن إنْ لفظا، فلم يعملا شيئًا، فقال: "أنّا نسلم أنّها نابت عن إنْ لفظًا وعملاً، ولكن **جاز أن يعمل كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه لاختلاف عملهما**، ولم يعملا من وجهٍ واحدٍ، فجاز أن يجتمعا، ويعمل كلّ واحد في صاحبه"[3].

8-عدم العوامل لا يكون عاملاً:

وهي من القواعد الكوفية التي لا يرضاها البصريون، وعملوا على مُخالفتها، وذلك لقولهم: "فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّي عن العوامل اللّفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل، **وعدم العوامل لا يكون عاملاً** "[4]، فيحتج الأنباري على أن هذا يلزمهم في الفعل المضارع، لأنّه عندهم يرتفع بتعريته من العوامل الجازمة والناصبة، فإذا جاز لهم أن يجعلوا التعرّي عاملاً في الفعل المضارع، جاز لنا أيضًا أن نجعل التعرّي عاملاً في الاسم المبتدأ، ولقد أشار إلى هذه القاعدة تمّام حسّان في كتابه الأصول[5].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 44.

[2]- المصدر نفسه، ص 44.

[3]- المصدر نفسه، ص 44.

[4]- المصدر نفسه، ص 45.

[5]- المرجع السابق: تّمام حسّان، الأصول، ص 204، 205.

9-المفعول لا بدَّ أن يتقدمهُ عاملٌ لفظًا أو تقديرًا:

نجد الأنباري يردّ على الكوفيين لقولهم: إنّا وجدناهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجبًا للرفع لوجب أن تكون مرفوعةً، فقال: "أمّا المنصوبات فإنّها لا يتصور أن تكون مبتدئة، لأنّها وإن كانت متقدمة في اللّفظ إلاّ أنّها متأخرة في التقدير، لأنّ كلّ منصوب لا يخلوا إمّا أن يكون مفعولاً أو مشبَّهًا بالمفعول، **والمفعول لا بدَّ أن يتقدمه عاملٌ لفظًا أو تقديرًا**"[1]، وبالتالي لا يصح له الابتداء، حتى وإن كانت هذه المنصوبات متقدمة لفظًا ومتأخرةً تقديرًا لم يصحّ لها أن تكون مبتدئة.

10-عدم العمل في محل لا يقبل العمل لا يدلّ على عدم العمل في محل يقبل العمل:

وفي آخر المسألة يردّ الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنّهم يبتدئون بالحروف، فلو كان ذلك موجبًا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فيقول: "و**عدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدلّ على عدم عمله في محل يقبل العمل**، ألا ترى أن السيف يقطع في محلّ ولا يقطعُ في محل آخر؟ وعدم قطعه في محلّ لا يقبل القطع لا يدلّ على عدم قطعه في محلّ يقبل القطع، لأنّ عدم القطع في محلّ لا يقبل القطع إنّما كان لنُبُوّه في المحلّ، لا لأن السيف غير قاطع، فكذلك هاهنا، عدم عمل الابتداء في محلّ لا يقبل العمل إنّما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل"[2].

11-المعمول لا يقع إلاَّ حيث يقع العامل: « مسألة تقديم خبر المبتدأ عليه »:

لقد أورده الأنباري مُوضِحًا للتدليل على جواز تقديم الخبر على المبتدأ مستدلاً بقول الشماخ:

كِلاَ يَومَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أرْوَى *** ظَنُونٌ آن مُطّرَحُ الظُّنُونِ.

فقال: "ووجه الدلالّة من هذا البيت هو أن قوله « وصل أروى » مبتدأ، و« ظنون » خبره، و« كِلاَ يَومَيْ طُوالَةَ » ظرف يتعلق بـ « ظنون » الّذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدّم

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 46.

[2]- المصدر نفسه، ص 47.

معموله على المبتدأ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه، وإلاّ لما جز تقديم معمول خبره عليه، **لأنَّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل**"[1]، (من قواعد التوجيه)، ما يبين أن الأنباري أيدّ البصريين وخالف الكوفيين.

12-رتبة العامل قبل رتبة المعمول:

في نفس المسألة نجد الأنباري يكمل الاستدلال على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، بقوله: "... فلان يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى، **لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول،** وهذا لا إشكال فيه"[2]، وهي من الأصول المشتركة بين المدرستين ولقد أشار لذلك تمّام حسّان في كتابه الأصول[3]، ولقد احتجّ الكوفيين في « مسألة الفعل والمصدر أيّهما مشتق من صاحبه » **برتبة العامل قبل رتبة المعمول** من أجل إثبات صحة رأيهم[4]، (وهي من قواعد التوجيه).

13-جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللّفظية عاملاً: « باب المبتدأ »:

لقد ردّ به الأنباري على القول: لم جعلتم التعرّي عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟، فقال: "لأنّ العوامل اللّفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنّما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، **وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللّفظية عاملاً** "[5].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 62، 63.

[2]- المصدر نفسه، ص 63.

[3]- المرجع السابق: تمّام حسّان، الأصول، ص 42.

[4]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 192.

[5]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص68، 69.

14-اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنّه فرع عليه:

في الباب نفسه نجد الأنباري يردّ بفساد ما ذهب إليه الكوفيون لقولهم: أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، وأنّه إذا تقدم عليه الخبر، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله، و لو جوزّنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدّى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك لا يجوز، فقال: "وذلك لأن **اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنّه فرع عليه**، فلا يعمل حتى يعتمد، ولم يوجد هاهنا، فوجب ألاّ يعمل"[1].

وهذه معظم آراء الأنباري وردوده التي احتجّ بها على الكوفيين في هذا الموضوع، التي تبين فكره وإعماله للحجج العقلية التي يؤيّد ويدعم بها ردّه، وذلك يُظهر تبنيه معظم آراء البصريين.

باب كان وأخواتها

1-أن تكون « كان » زائدة غير عاملة:

لقد ردّ الأنباري على القول: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟، فقال: أمّا « كان » فتنقسم على خمسة أوجه: ..."والوجه الرابع: **أن تكون زائدة غير عاملة**، نحو: زيد كان قائم، أي زيد قائم"[2].

2-لما اقتضت شيئين وجب أن تعمل فيهما:

في الباب نفسه يردّ الأنباري على القول: لم عملت هذه الأفعال في شيئين؟، فقال: "لأنّها عبارة عن الجمل لا عن المفردات، **فلما اقتضت شيئين وجب أن تعمل فيهما**"[3].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 70.

[2]- المصدر نفسه، ص 136.

[3]- المصدر نفسه، ص 138.

3-النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله:

وفي الباب نفسه يردّ الأنباري على القول: فلِم لَم يجز تقديم ما في أوّله « ما » عليه؟، فقال: "لأنّ ما في أوّله « ما » ماعدَا « مادام » للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله، نحو: أعمرًا ضرب زيد، **فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله**، نحو: قائمًا مازال زيد"[1].

4-معمول المصدر لا يتقدم عليه:

وفي الباب نفسه ذهب بعض النّحويون إلى أنّه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها وذلك: "لأنّ « ما » للنفي و« زال » فيها معنى النفي، إذا دخل على النفي صار إيجابًا، صار قولك: مازال زيد قائمًا، بمنزلة: كان زيد قائمًا، وكما يجوز أن تقول: قائمًا كان زيد، فكذلك يجوز أن تقول: قائمًا مازال زيد، وأجمعوا على أنّه لا يجوز تقديم خبر« مادام » عليها، وذلك لأنّ « ما » فيها مع الفعل بمنزلة المصدر، **ومعمول المصدر لا يتقدم عليه**"[2].

5-الفعل يتصرّف عمله إذا كان متصرّفًا في نفسه:

وفي الباب نفسه كذلك يردّ الأنباري على البصريين لقولهم: أنّه يجـوز تقديم خبـر « ليس » عليها، فقال: الاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيين أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها، "لأنّ « ليس » فعل لا يتصرّف، **والفعل إنّما يتصرّف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه** وإذا لم يكن متصرّفًا في نفسه لم يتصرّف عمله"[3]، وهنا نجد الأنباري قد أيّد الكوفيين واستشهد برأيهم وخالف البصريين.

6-المنزلة بين المنزلتين:

وفي الباب نفسه كذلك يردّ الأنباري بفساد ما ذهب إليه البصريون بأنّه كما جازا تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها نفسها، فقال: "لأنّ تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخرًا عنها، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدّمًا عليها، وليس

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 139.

[2]- المصدر نفسه، ص 139، 140.

[3]- المصدر نفسه، ص 140.

من ضرورة أن يعمل الفعل في ما بعده، ويجب أن يعمل في ما قبله، ثم نقول: إنّما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنّها أضعف من « كان » لأنّها تتصرّف، ويجوز تقديم خبرها عليها، وأقوى من « ما » لأنّها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، **فجعل لها منزلة بين المنزلتين**، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها، لتنحطّ عن درجة « كان » ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة « ما »"[1]، وهنا كذلك يؤيد الأنباري الكوفيين لصحة حجّتهم ويخالف البصريين لفساد رأيهم.

7-حرف الاستفهام لا يعملُ ما بعده فيما قبله:

« مسألة تقديم خبر« مازالَ » وما في معناها »: لقد ردّ الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنّه يجوز تقديم خبر « مازَالَ » عليها، وما كان في معناها من أخواتها، فقال: "إنّا قلنا إنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها لأنّ « ما » للنفي، والنفي له الصدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنّ له صدر الكلام، والسرّ فيه هو أنّ الحرف إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلها لا بعدها، وكما أنّ **حرف الاستفهام لا يعملُ ما بعده فيما قبله**، فكذلك هاهنا"[2]، ما يبين أنّ الأنباري أيدّ البصريين في هذه المسألة وخالف الكوفيين.

8-الأصل في الأفعال أن تعمل: « مسألة تقديم خبر ليس »:

لقد ردّ الأنباري على البصريين لقولهم: إنَّ الأصل في العمل للأفعال، وهي فعلٌ يعملُ في الأسماءِ المعرفةِ والنكرة والمظهرة والمضمرة، فقال: والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون، "هذا يدلُّ على جوازِ إعمالها، لأنّها فعلٌ **والأصل في الأفعال أن تعمل**، ولا يدلُّ على جوازِ تقديم معمولها، لأنَّ تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و« ليس » فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه، فنحن عملنا بمقتضى الدليلين، فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف الفعلية وهو التصرفُ، فاعتبرنا الأصل بالأصل والوصف بالوصف، والذي يشهدُ بصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو: ضربَ وقتلَ وشتمَ، فإنها لما كانت أفعالاً متصرفةً أُثبت لها أصل العمل ووصفه،

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 140، 141.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 136، 137، وينظر: أسرار العربية، ص 139.

فجاز إعمالها وجاز تقديم معمولها عليها نحو: عمرًا ضرب زيدٌ، وكذلك سائرها، والأفعال غير المتصرفة نحو: عسىَ ونعمَ وبئْسَ وفعل التعجب، خصوصًا على مذهب البصريين، فإنّها لما كانت أفعالاً غير متصرفة أُثبت لها أصل العمل، فجاز إعمالها وسُلبت وصف العمل، فلم يجز تقديم معمولها عليها فكذلك هاهنا"[1]، (وهي من قواعد التوجيه والأعمال)، ويتضح أن الأنباري أيدّ الكوفيين صراحةً ودعَّم رأيهم لصحتهِ، ورفض رأي البصريين وخالفهم وبيّن أسباب ذلك.

9-إجراء الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين:

« مسألة الناصب لخبر « ما » الحجازية »: لقد احتجّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنَّ « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعملُ في الخبر وهو منصوب بحذفِ حرف الخفض، فقال: "الدليل على أنَّ « ما » تنصبُ الخبرَ، وذلك أن « ما » أَشْبَهتْ « ليسَ » فوجبَ أن تعملَ عملَ « ليسَ »، وعمل « ليسَ » الرفع والنصب، وَوجه الشبه بينها وبين « ليس » من وجهين: أحدهما: أنّها تدخلُ على المبتدأ والخبر، كما أن « ليسَ » تدخلُ على المبتدأ والخبر، والثاني: أنّها تنفي « ما » في الحال كما أن « ليس » تنفي ما في الحال، ويقوّى الشبه بينهما من هذينِ الوجهينِ دخولُ « الباء » في خبرِها، كما تدخل في خبر « ليس »، فإذا ثبتَ أنها قد أَشبهتْ « ليس » من هذين الوجهين، فوجب أن تجري مجراهُ، **لأنّهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين**"[2]، وذكر الموضوع نفسه في كتابه أسرار العربية « باب ما » وقال: إذا ثبت أنّها أشبهت « ليس » فوجب أن تعمل عملها"[3]، ويتبين أن الأنباري أيدّ البصريين في حجتهم ودعّم رأيهم لصحّته، ورفض رأي الكوفيين وخالفهم وبيّن أسباب ذلك، لأنّها من الأصول البصرية التي لا يرضاها الكوفيون وقد أشار إلى ذلك تمّام حسّان في كتابه الأصول[4].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 142، 143.

[2]- المصدر نفسه، ص 145، 146.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 143.

[4]- المرجع السابق: تمّام حسّان، الأصول، ص 43.

باب أفعال المقاربة

لقد تطرق الأنباري إلى أفعال المقاربة عندما تحدث عن نواسخ الابتداء.

باب إنَّ وأخواتها

1-الحرف أضعف من الفعل لأنّه فرع عليه في العمل:

« مسألة القول في عامل النصب في المفعول »: لقد ردّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: لو كان الفعلُ هو العاملُ في المفعولِ لكان يجبُ أن يليه ولا يفصل بينه وبينه، فقال: "هذا يبطل بـ « إن » فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال: إنَّ في الدارِ لَزيدًا، وإنَّ عندنا لَعمرًا، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ الشعراء:(8)، وقال: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾ المزمل:(12)، فنصبَ الاسمَ بـ « إنَّ » وإنْ لم تليه فكذلك هاهنا، وإذا لم يلزم ذلك في **الحرف وهو أضعف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل**"[1]، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين ويخالف الكوفيين.

2-تقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ فألزموا الفرع الفرعَ:

« مسألة الرافع لخبر إنَّ »: لقد احتج الأنباري على الكوفيين لقولهم: أن « إنَّ » وأخواتها لا ترفع الخبر نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وما أشبه ذلك، فقال: "إنمّا قلنا إنَّ هذه الأحرف تعملُ في الخبر، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل، لأنها أشبهته لفظًا ومعنًى، ووجهُ المشابهة بينهما من خمسة أوجهٍ:...، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعملَ عمل الفعلِ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ، ليكون المرفوعُ مشبّهًا بالفاعل والمنصوب مشبّهًا بالمفعولِ، إلاّ أنَّ النصب هاهنا قدم على المرفوع، لأنّ عمل « إنَّ » فرعٌ، **وتقديم المنصوب على المرفوعِ فرعٌ فألزموا الفرع الفرعَ** "[2]، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين لصحة حجّتهم ويخالف الكوفيين.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 76.

[2]- المصدر نفسه، ص 154، 155.

3- أنه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النصب إلاّ ويعمل الرفع:

في المسألة نفسها يردّ الأنباري بفساد ما ذهب إليه الكوفيون لقولهم: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، وإن بك يكفلُ زيدٌ، فالتقدير فيه: إنه بك يكفلُ زيد، وإنه بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال: "والّذي يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه **أنّه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النصب إلاّ ويعمل الرفع**، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بينا"[1]، ما يوضح فساد حجة الكوفيين.

4-لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها:

« مسألة نصب « إنْ » المخففة للاسم والخلاف فيه »: لقد احتجّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنّ « إنْ » المخففة من الثقيلة لا تعمل النصبَ في الاسمِ، فقال: "الدلّيلُ على صحّةِ الإعمالِ قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ هود:(111)، في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إنْ » وتشديد « لمَّا »، قالوا: ولا يجوزُ أن يقالَ إنَّ « كُلاًّ » منصوبٌ بـ « ليوفينَّهم »، لأنّا نقول: لا يجوز ذلك، **لأنّ لامَ القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها**، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: زيدًا لأُكرِمَنَّ، وعمرًا لأضرِبَنَّ، فتنصب زيدًا بـ « لأكرمنَّ » وعمرًا بـ « لأضربنَّ »، فكذلك هاهنا، لا يجوز أن يكون « كلا » منصوب بـ « ليوفينَّهم »"[2]، ما يبيّن أن الأنباري أيّد البصريين في رأيهم وحجتهم لصحتها، وخالف الكوفيين.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 157.

[2]- المصدر نفسه، ص 164، 165.

5-« إلاّ » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها:

في المسألة نفسها يردّ الأنباري على الكوفيين لقولهم: لا يجوزُ أن يقال إن « إنْ » بمعنى « ما »، و« لمّا » بمعنى « إلاّ » كاللام معها، لأنا نقول: إنَّ « إنْ » التي بمعنى « ما » لا يجيء معها اللام بمعنى « إلاّ »، كما قال الله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴿٩٣﴾ ﴾ مريم:(93)، وأما « لمّا » فلا يجوزُ أن تجعل هاهنا بمعنى « إلاَّ »، لأنّه لو جاز أن تجعل « لمَّا » بمعنى « إلاَّ » لجاز أن يقال: ما قام القومُ لمَّا زيدٌ، بمعنى إلاّ زيدٌ، وقام القوم لما زيدٌ، بمعنى إلاّ زيدًا، وفي امتناع ذلك دليلٌ على فسادِهِ، وإنّما جاءت « لما » بمعنى « إلاّ » في الأيمان خاصةً نحو قولهم: عَمركَ الله لما فعلت كذا، أي إلاّ، ثم لو جعلت « لما » في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ بمعنى إلاّ لما كان لكل ما ينصبه، **لأن « إلاّ » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها**، فدلّ على صحة ما ذكرناه "[1]، ما يبيّن أنّ الأنباري أيّد البصريين لصحة رأيهم ودعمهم بالحجج وعارض رأي الكوفيين وخالفهم وبيّن أسباب ذلك.

6-إنَّ وأخواتها عملتْ لأنّها أشبهت الفعل في اللّفظ والمعنى:

« مسألة اللام الأولى من« لعل » »: لقد ردّ الأنباري على البصريين لقولهم: إنّ هذه الأحرف –إنّ وأخواتها– إنّما عملت لشبه الفعل في لفظهِ، فقال: والصَّحيحُ في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون: "لا نُسلّم أنّها إنّما عملتْ لشبه الفعل في لفظه ، **وإنّما عمِلتْ لأنّها أشبهتهُ في اللّفظِ والمعنى**، وذلك من عدّةِ وجوهٍ: أحدهما: أنّها تقتضي الاسم، كما أنّ الفعل يقتضي الاسم، والثاني: أنّ فيها معنى الفعلِ لأنّ « أَنَّ وإِنَّ » بمعنى أكّدْتُ، و« كأنَّ » بمعنى شبهتُ، و« لكنَّ » بمعنى استدركتُ، و« ليتَ » بمعنى تمنّيتُ، و« لعلَّ » بمعنى ترجيتُ، والثالث: أنّها مبنيةٌ على الفتحِ كما أنّ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتحِ، إلى غير ذلك من الوجوهِ التي تقدّمَ ذكرها قبلُ، وهذه الوجوه من المشابهةِ بين « لعلّ » والفعلِ لا تبطلُ إلاّ أنْ يكونَ على وزنٍ من أوزانه، وهي كافية في إثبات عملها

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 165.

بحكم المشابهةِ"[1]، وهنا نجد الأنباري قد أيّد الكوفيين واستشهد برأيهم لصحته وخالف البصريين.

باب « لا » العاملة عمل « إنَّ »

1- يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره: « باب « لا » »:

لقد ردّ به الأنباري على القول: لِمَ بنيت النكرة مع « لا » على الفتح، نحو: لا رجلَ في الدار؟، فقال: "إنّما بنيت مع « لا » لأنّ التقدير في قولك: « لا رجلَ في الدار: لا من رجل في الدار » لأنّه جوابُ قائل قال: هل من رجل في الدار، فلما حذفت من اللّفظ، وركبّت مع « لا » تضمّنت معنى الحرف، فوجب أن تبنى، وإنّما بنيت على حركة لأنّ لها حالة تمكّن قبل البناء، وإنّما كانت الحركة فتحة لأنّها أخفّ الحركات، وذهب بعض النّحويين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بناء، لأنّ « لا » تعمل النصب إجماعًا، لأنّها نقيضة « إنّ » لأنّ « لا » للنفي و« إنّ » للإثبات، **وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره**"[2].

2-انحطت « لا » التي هي فرع عن درجة « إنّ » التي هي الأصل:

في الباب نفسه يرد الأنباري بفساد من ذهب إلى القول: أنّ « لا » لمّا كانت فرعًا على « إن » في العمل، و« إن » تنصب مع التنوين، نصبت « لا » بغير تنوين، لينحطّ الفرع عن درجة الأصل، إذ الفروع تنحطّ أبدًا عن درجات الأصول، فقال: "وهذا عندي فاسد، لأنّه لو كان معربًا لوجب ألا يحذف منه التنوين، لأنّ التنوين ليس من عمل « إنّ » وإنّما هو شيء يستحقه الاسم في أصله، وإذا لم يكن من عمل « إنّ » فلا معنى لحذفه مع « لا » لينحط الفرع عن درجة الأصل لأنّ الفرع إنّما ينحط عن درجة الأصل في ما كان من عمل الأصل، وإذا لم يكن التنوين من عمل الأصل، وجب أن يكون ثابتًا مع الفرع، ثم انحطاطها عن درجة « إن » قد ظهر في أربعة مواضع: الأول: أنّ « إنّ » تعمل في المعرفة والنكرة و« لا » لاَ تعمل إلاّ في النكرة خاصة، والثاني: أن « إنَّ » لا تركب مع اسمها لقوتها، و« لا » تركب مع اسمها لضعفها، والثالث: أنّ « إنَّ » تعمل

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 185، وينظر: أسرار العربية، ص 148، 149.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 246.

في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحروف الجر، و« لا » لا تعمل مع الفصل، والرابع: أنّ « إنَّ » تعمل في الاسم والخبر عند البصريين، و« لا » تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين، **فانحطّت « لا » التي هي الفرع عن درجة « إنَّ » التي هي الأصل**"[1].

باب ظن وأخواتها

1-ليس التأثير شرطًا في عمل الفعل وإنّما شرط عمله أن يكون له تعلّق بالمفعول:

لقد ردّ به الأنباري على القول: لِمَ أُعملت هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول؟، فقال: "لأنّ هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة إلاّ أنّ لها تعلّقًا بما عملت فيه، ألا ترى أن قولك: « ظننتُ » يدلّ على الظنّ، والظنّ يتعلق بمظنون؟ وكذلك سائرها، **ثم ليس التأثير شرطًا في عمل الفعل وإنّما شرط عمله أن يكون له تعلّقٌ بالمفعول**، فإذا تعلّق بالمفعول تعدّى إليه، سواء كان مؤثرًا أو لم يكن مؤثرًا، ألا ترى أنّك تقول: « ذكرتُ زيدًا » فيتعدّى إلى « زيد » وإن لم يكن مؤثرًا فيه، إلاّ أنّه لمّا كان له به تعلّق عمل، لأنّ « ذكرت » تدلّ على الذكر، والذكر لا بدّ له من مذكور، فيتعدّى إليه، فكذلك هاهنا"[2].

2-الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخير:

في الباب نفسه نجد الأنباري يردّ على القول: لِمَ وجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدّمت، وجاز إلغاؤها إذا توّسطت وتأخرت؟، فقال: "إنّما وجب إعماله إذا تقدمت لوجهين: أحدهما: أنّها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها فوجب إعمالها، ولم يجز إلغاؤها، والثاني: أنّها إذا تقدمت دلّ ذلك على قوّة العناية، وإلغاؤها يدلّ على إطراحها وقلة الاهتمام بها، فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم لأنّ الشيء لا يكون معنيًا به مطروحًا، وأمَّا إذا توّسطت أو تأخرت فإنما جاز إلغاؤها، لأنّ هذه الأفعال لمَّا كانت ضعيفة في العمل، وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يغيّر الكلام عما اعتمد عليه، وجعلت في تعلّقها بما قبلها بمنزلة الظرف، فإذا قال: « زيد منطلق ظننت » فكأنه قال: « زيد منطلق في ظني» وكما أنّ قولك « في ظني » لا يعمل في ما قبله، فكذلك ما نزل بمنزلته،

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 247، 248.

[2]- المصدر نفسه، ص 158، 159.

وأمّا من أعمالها إذا تأخرت فجعلها متقدّمة في التقدير وإن كانت متأخرةً في اللّفظ مجازًا وتوسعًا، **غير أنّ الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر**، وذلك لأنّها إذا توّسطت كانت متقدّمة من وجه ومتأخرة من وجه، لأنّها متأخرة عن أحد الجزأين، متقدّمة على الآخر، ولا أحد الجزأين إلاّ بصاحبه، فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه، فَحسُنَ إعمالها كما حَسُنَ إلغاؤها، وإذا تأخرت عن الجزأين جميعًا، كانت متأخرة من كلّ وجه، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها، لتأخرها وضعف عملها"[1]، ولقد كان الأنباري مُلمًا في هذا الباب بجميع جوانبه.

3- لامُ الابتداء إذا دخلت على المنصوب بـ « ظَنَنْتُ » أوجبتْ له الرفعَ:

« مسألة لام الابتداء »: لقد احتجّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنَّ اللام في: لَزيدٌ أفضل من عمرو، جوابُ قسمٍ مقدرٍ، والتقدير: والله لَزيدٌ أفضلُ من عمرو، فأضمرَ اليمينَ اكتفاءً باللام منها، فقال: "الدليلُ على أنّها **لامُ الابتداء أنّها إذا دخلت على المنصوب بـ « ظَنَنْتُ » أوجبت له الرفعَ**، وأزالت عنه عمل « ظَنَنْتُ »، تقول: ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا، فإذا أدخلت على زيد اللام، قلت: ظَنَنْتُ لَزيدٌ قائمٌ، فأوجبتْ له الرفعَ بالابتداء بعد أن كان منصوبًا، فدلَّ على أنّها لام الابتداء"[2]، ويتبيّن هنا أنّ الأنباري يؤيد البصريين في حجّتهم ويخالف الكوفيين في الرأي.

4-حكم لام القسم في كلّ موضع أن لا يعملَ ما قبلها فيما بعدها ولا ما بعدها فيما قبلها:

في المسألة نفسها يكمل الأنباري الردّ على الكوفيين فيقول: "ولا يجوز أن يُقال: إن الظنَّ محمولٌ على القسم، فاللامُ جوابُ القسم، كقولهم: والله لزيدٌ مُنطلقٌ، لا لامَ الابتداء، فإذا كانت لامَ جوابِ القسمِ، فحكمها أنّ تبطل عمل « ظَنَنْتُ »، فلهذا وجب أن يُرفع « زيد » بما بعده، لا بالابتداء، وهذا لأنَّ **حكمَ لام القسم في كلّ موضع أن لا يعملَ ما قبلها فيما بعدها ولا ما بعدها فيما قبلها**، لأنَّ ما بعدها من الكلامِ محلوفٌ عليه، فلو جُعل الشيءُ منه قبلها لزال منه الحلف عليه، لأنّا نقول: لا يجوزُ أن يكون الظنُّ قسمًا،

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 160 - 162.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 340.

لأنه إنّما يُقسمُ بالشيء في العادة إذا كان عظيمًا عند الحالفِ، كقوله: والله، والقرآنِ، والنبيّ، وأبي، وما أشبه ذلك"[1].

5-يجوز دخول اللام على المفعول إذا وقع موقع معموله:

في المسألة نفسها يردّ الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنَّ هذه اللامَ ليست بلامِ الابتداء، لأنَّ الابتداء يُوجبُ الرفع، وهذه اللام يجوزُ أن يليها المفعولُ، الّذي يجبُ له النصبُ، نحو قولك: لَطعامَكَ زيدٌ آكِلٌ، فقال: "الأصلُ في اللامِ هاهنا أن تدخلَ على زيدٍ، الّذي هو المبتدأ، وإنما دخلت على المفعولِ الّذي هو معمولُ الخبرِ، لأنّه لما قُدّمَ في صدر الكلام، وقع موقعَ المبتدأ، فجاز دخولُ اللام عليه، لأنَّ الأصلَ في هذه اللامِ أن تدخلَ على المبتدأ، فإذا وقع المفعولُ موقعَه جازَ أن تدخلَ هذه اللامُ عليه، كما تدخلُ على المبتدأ، وإذا جاز دخولُ هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعهُ، كقولك: إنَّ زيدًا لطعامكَ آكلٌ، وكقول الشاعر:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَودَّتهُ *** علَى التَّنائي لَعِندِي غَيرُ مَكْفُورِ.

وإن كان الأصل فيها أن تدخلَ – بعد نقلها عن الاسم – على الخبر لا على معموله، لوقوعه موقعه، فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ، لوقوعه موقعه"[2]، ما يبيّن أنّ الأنباري قد أيّد البصريين في الرأي وخالف الكوفيين.

باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الفاعل

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 340، 341.

[2]- المصدر نفسه، ص 342.

باب نائب عن الفاعل

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الاشتغال

1-العامل في البدل غير العامل في المبدل منه:

« مسألة القول في ناصب الاسم المشغول عنه »: لقد رد به الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنما قلنا إنه منصوبٌ بالفعلِ الواقع على الهاء، لأن المكنّى هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبًا به كقولهم: أكرمتُ أباك زيدًا، وضربتُ أخاك عمرًا، فقال: "هذا فاسدٌ، وذلك لأنَّ انتصاب « زيد » في قولهم: أكرمتُ أباك زيدًا، على البدل، وجاز أن يكون بدلاً، لأنه تأخر على المبدل منه، إذ لا يجوز أن يكون البدلُ إلا متأخرًا على المبدل منه، أما هاهنا فقد تقدّم « زيد » على الهاء، فلا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنه لا يجوز أن يتقدّم البدل على المبدل منه، لأنا نقول: **إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه،** على تقدير التكرير في البدل، والذي يدلُّ على ذلك إظهارهُ في البدل أُظهرَ في المبدل منه، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾ الأعراف:(75)، وقوله: ﴿ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾ بدل من قوله: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ﴾، فظهر العامل في البدل، كما أظهرهُ في المبدل منه، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ﴾ الزخرف:(33)، فقوله: ﴿لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ بدل من قوله: ﴿ لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدلّ على أنه تقدير التكرير، **وأن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه**"[1]، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين ويخالف الكوفيين، ولقد تطرق الأنباري للقضية نفسها في كتابه أسرار العربية، باب البدل.

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 77، 78، وأسرار العربية، ص 300، 301.

باب التعدّ واللزوم

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب التنازع في العمل

1-الدليل على أنّ الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس:

« مسألة القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع »: لقد احتجّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أن إعمال الفعلين نحو: أَكْرَمَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وأَكْرَمْتُ وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، إلى أنَّ إعمال الفعل الأول أولى، فقال: "**الدليل على أنَّ الاختيار إعمال الفعل الثاني النقلُ والقياسُ**، أمّا النقلُ فقد جاء كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ الكهف:(96)، فأعمل الفعل الثاني، وهو « أُفْرِغْ » ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغهُ عليه، وقال تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ الحاقة:(19)، فأعمل الثاني وهو « اقْرَءُوْا »، ولو أعمل الأول لقال: اقرؤه، وجاء في الحديث: « ونخلع ونترك من يفتخر » فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بُدّا،...، وأمّا القياس فهو أنَّ الفعل الثاني أقربُ إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى، ألا ترى أنّهم قالوا: « حسنت بِصَدْرِ زَيْدٍ » فيختارون إعمال الباء في المعطوف ولا يختارون إعمال الفعل فيه، لأنّها أقرب إليه منه، وليس في إعمالها نقضُ معنى، فكان إعمالها أولى"[1]، ما يبين أن الأنباري أيدّ البصريين في الاحتجاج وخالف الكوفيين.

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 80 – 83.

2-إنّما أعمل الأول منهما مراعاةً للمعنى:

في المسألة نفسها يرد الأنباري على الكوفيين لاحتجاجهم بقول امرؤ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَسْمَى مَعِيْشَةٍ *** كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المالِ

فقال: "**إنّما أعمل الأول منهما مراعاةً للمعنى،** فإنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضًا، وذلك من وجهين: أحدهما: أنّه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً من المال، وهذا متناقضٌ لأنه يخبرُ تارةً بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارةً يخبرُ بأنّه يطلبُ القليل، وذلك متناقض، والثاني:...، فنقول: إنّما أعمل الأوّل مراعاةً لحركة الروي، فإن القصيدة منصوبة وإعمال الأوّل جائز، فاستعمل الجائز ليخلصَ من عيبِ القافية، ولا خلاف في الجواز وإنّما الخلاف في الأول"[1]، وهنا كذلك نجد الأنباري يؤيد البصريين ويخالف الكوفيين.

3-أنّهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعضٍ إذا كان في الملفوظ دلالّة على المحذوفِ لعلم المخاطب:

في المسألة نفسها يكمل الأنباري الردّ بفساد ما جاء به الكوفيين لقولهم: لو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، فقال: "إنّما جوزنا هاهنا الإضمار قبل الذكر لأنّ ما بعده يفسره، **لأنّهم قد يستغنون ببعضِ الألفاظ عن بعضٍ إذا كان في الملفوظِ دلالّةٌ على المحذوفِ لعلمِ المخاطب،** قال الله تعال: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ الأحزاب:(35)، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول، استغناء عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول، وقال الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ التوبة:(3)، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك،...[2]، ما يدلّ على أنّ الأنباري أيدّ البصريين لصحتهم وخالف الكوفيين لفساد رأيهم.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 83، 84.

[2]- المصدر نفسه، ص 84، 85.

باب المفعول المطلق

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب المفعول له: « لأجله »:

1- العامل في المفعول له النصب الفعل الّذي قبله:

لقد ردّ الأنباري على القول: ما العامل في المفعول له النصب؟، فقال: "**العامل في المفعول له الفعل الّذي قبله**، نحو: جئتك طمعًا في بركَ، وقصدتك ابتغاء معروفكَ، وكان الأصل فيه: جئتك للطمع في برك، وقصدتك للابتغاء في معروفك، إلاّ أنّه حذف اللام، فاتصل الفعل به فنصبه"[1].

2- يجوز تقديم المنصوب على الناصب لأن العامل فيه يتصرّف:

في نفس الباب نجد الأنباري يرد على القول: هل يجوز تقديم المنصوب على الناصب؟، فقال: "**نعم يجوز ذلك لأن العامل فيه يتصرّف** ، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقدمه كما وجد في المفعول معه، فكان جائزًا على الأصل"[2]، وفي هذا الباب نجد البصريون يعملون به، أما الكوفيون فلا يعملون به بل يجعلونه في باب المصدر.

باب المفعول فيه: « المسمى ظرفًا »:

1-إنَّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنّه قد تعرى من العوامل اللّفظية:

« مسألة رفع الاسم بالظرف »: لقد احتجّ به الأنباري للرّد على الكوفيين لقولهم: أنّ الظرف يرفعُ الاسم إذا تقدّم عليه، فقال: "إنّما قلنا **إنَّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنّه قد تعرى من العوامل اللّفظية**، وهو معنى الابتداء، فلو قُدِّرَ هاهنا عاملٌ لم يكن إلاّ الظرف"[3]، ولكنه يوضح بعد ذلك أنّه لا يصلح أن يكون عاملاً.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 186.

[2]- المصدر نفسه، ص 189.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 49.

2-الأصل في الظرف أنّ لا يعمل:

ويكمل الأنباري احتجاجه على أنّ الظرف لا يصلح أن يكون عاملاً وذلك لوجهين: أحدهما: "**أنَّ الأصلَ في الظرفِ أنّ لا يعملَ**، وإنما يعملُ لقيامه مقام الفعل، ولو كان هاهنا عاملاً لِقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل"[1]، (من قواعد التوجيه والأعمال)، وقد ذهب الأنباري إلى بطلان ما جاء به الكوفيين من عدّة وجوه.

3-أنَّ عاملاً لا يدخلُ على عاملٍ:

يكمل الأنباري الرّد بقوله: "فتقول « إنَّ إمامَكَ زَيْدًا، وظننت خَلْفَكَ عَمْرًا »، وما أشبهَ ذلك **لأنَّ عاملاً لا يدخلُ على عاملٍ**، فلو كان الظرف رافعًا لزيد لما جاز ذلك، ولمّا كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله، كما لا يجوز أن تقول « إن يقوم عمرًا، وظننت ينطلق زيدًا » فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى:﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾ ﴾ المزمل:(12)، ولم يُرْوَ عن أحدٍ من القراء أنه يذهب إلى خلاف النصب دلَّ على ما قلناه"[2]، أي أنّه لا يجوز أن يكون عاملاً، (وهي من أصول القاعدة).

4-الظرف معمول الفعل:

وكذلك في المسألة نفسها يرد الأنباري على الكوفيين لقولهم: إن الأصل في قولك: أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرو، حل أمامك زيدٌ، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، فقال: " لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير، وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل، **لأن الظرف معمول الفعل**، والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم، ولا على أن المبتدأ لا يخرج عن كونه مبتدأ بتقدمه، ألا ترى أنك تقول: عمرًا زيدٌ ضاربٌ، ولا يدل ذلك على أن الأصل في الخبر التقديم، وإن كان يجوز تقديمه على المعمول، فكذلك

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 49.

[2]- المصدر نفسه، ص 49.

هاهنا"[1]، وفي هذه المسألة نجد الأنباري قد أيّد البصريين واستشهد برأيهم وخالف الكوفيين في حججهم.

5-تقدير الأصل في العمل أولى من تقدير الفرع:

« مسألة الناصب للظرف إذا وقع خبرًا »: لقد ردّ الأنباري على من ذهب من البصريين إلى أنّ الظرف ينتصبُ بتقدير اسم الفاعل، فقال الصحيح عندي: "أنّ اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، فلمّا وجب هاهنا تقديرُ عاملٍ كان **تقدير ما هو الأصل في العمل** – وهو الفعل – **أولى من تقدير ما هو الفرع** فيه وهو اسم الفاعل"[2]، ويؤكد صحة قوله أن الظرف يكون صلة للذي، نحو: رأيتُ الذي أمامك، والذي وراءك، لأن الصلة لا تكونُ إلا جملةً، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، واسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة وإنما يكون مفردًا، وبالتالي المفرد لا يكون صلةً، فيجب أن يكون الفعل مع الضمير جملة فيدل على صحة ما بيناه[3]، (وهي من قواعد التوجيه).

6-المعدوم لا يكون عاملاً:

في المسألة نفسها يرد الأنباري بفساد ما جاء به أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب بأنّ الظرف الواقع خبرًا ينتصب بفعل محذوف غير مقدر، إلى آخرِ كلامه، فقال: "وذلك لأنّه يؤدّي إلى أن يكون منصوبًا بفعلٍ معدومٍ من كلّ وجهٍ لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مُقدرًا في الحكمِ الموجودِ، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود، كان معدومًا من كلّ وجهٍ، **والمعدوم لا يكون عاملاً**"[4]، لأنه يستحيل في الحسيات الفعلُ باستطاعة معدومة، والمشيُ برجلِ معدومٍ، والقطع بسيفٍ معدومٍ، والإحراق بنار معدومة، وبالتالي يستحيل النصب بعاملٍ معدومٍ، لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية، مما يبين فساد ما ذهب إليه.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 51.

[2]- المصدر نفسه، ص 203، 204.

[3]- المصدر نفسه، ص 204.

[4]- المصدر نفسه، ص 205.

7-الّذي يدلّ على أنّ « سوى » ظرفٌ أنّ العامل يتعدّى إلى ما بعدها كالظّرف:

« مسألة سوى »: لقد احتج الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنّ « سوى » تكون اسمًا وتكون ظرفًا، أما البصريين فقالوا: أنها لا تكون إلا ظرفًا، فقال: "إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيارِ الكلام إلا ظرفًا، نحو قولهم: « مررتُ بالذي سِواك »، فَوقوعِها هنا يدلُّ على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم: « مررتُ بِرجل سواك »، أي مررت برجل مكانك، أي يغنى غناءك ويسدُّ مسدَّك، وهو موضع نصب على الظرف بفعلٍ مقدرٍ، وتقديره استقرَّ سواك أي مكانك، بخلاف « غير» في: مررت برجلٍ غيرك، والّذي يدلّ على تغايرهما أنّ «سوى» لا تضاف إلاّ إلى معرفةٍ، نحو « سواك، وسوى العاقل» ولو قلت: « سوى عاقلٍ » لم يجز، ولو قلت في « غير »: مررت برجلٍ غير عاقل، لكان جائزًا، **والذي يدل على أن « سوى » ظرفٌ أنّ العامل يتعدّى إلى ما بعدها كالظرف**"[1]، وهنا نجد الأنباري أيد البصريين وخالف الكوفيين.

باب المفعول معه

1- العامل في المفعول معه هو الفعل:

لقد ردّ الأنباري على القول: ما العامل للنصب في المفعول معه، فقال: "**أن العامل فيه هو الفعل،** وذلك لأنّ الأصل في نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، أي مع الخشبة، إلا أنّهم أقاموا الواو مقام مع توسعًا في كلامهم، فقوي الفعل بالواو، فتعدى إلى الاسم فنصبه، كما قوي بالهمزة في قولك: أخرجت زيدًا، ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية إلاّ نحو: قام القوم إلا زيدًا، فكذلك ها هنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو"[2]، وفي هذا الباب نجد الأنباري يؤيد البصريين لصحة قولهم ويخالف الكوفيين.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 253، 254.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 182 ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 207،208 .

2- الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلّق به:

« مسألة نصب المفعول معه » : لقد ردّ الأنباري ببطلان ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابسَ الخشبةَ، لأنّ الفعل لا يعملُ في المفعول وبينهما الواو، فقال: "**لأنَّ الفعلَ يعملُ في المفعولِ على الوجه الذي يتعلّقُ به** ، فإن كان يفتقرُ إلى توسّطِ حرفٍ عَمِلَ مع وجودهِ، وإن كان لا يفتقرُ إلى ذلك عملً مع عدمهِ، وقد بينا أنّ الفعل قد تعلّق بالمفعول معه بتوسّط الواو، وأنه يفتقرُ في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها فكيف يجعلُ ما هو سببٌ في وجود العمل سببًا في عدمه؟"[1]، لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير.

باب المستثنى

1-الحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما وعدمُ العملِ لا يدلُّ على عدمِ التعديةِ: « مسألة العمل في المستثنى »:

لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أن العامل في المستثنى النصب نحو: قامَ القومُ إلا زيدًا، فذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه « إلا »، فقال: "إنما قلنا إنَّ العاملَ هو الفعلُ، وذلك لأنَّ هذا الفعلَ وإن كان فعلاً لازمًا في الأصل إلا أنه قوى بإلا فتعدَّى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجرّ، إلا أنَّ « إلا » لا تعملُ، وإن كانت متعدية كما يعمل حرف الجرّ، لأن « إلا » حرف يدخلُ على الاسم والفعل المضارع نحو: ما زيدٌ إلا قامُ، وما عمرٌو إلا ذهبَ، **والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما وعدمُ العملِ لا يدلُّ على عدمِ التعديةِ**، ألا ترى أنَّ الهمزةَ والتضعيفَ يتعدّيان، وليسا عاملين، ونظيرُ ما نحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، فإن الاسم نُصبَ بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فإنها قَوّت الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه، فكذلك هاهنا"[2]، ما يبين أن الأنباري أيد البصريين لصحة حجتهم وعارض الكوفيين.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 208.

[2]- المصدر نفسه، ص 227، وينظر: أسرار العربية، ص 201.

2-إعمال معاني الحروف لا يجوز:

في المسألة نفسها نجد الأنباري يرد على الكوفيين لقولهم: إنَّ « إلاَّ » قامت مقام أستثنى، فينبغي أن تعمل عمله، فقال: "أنَّ هذا يؤدّي إلى إعمالِ معاني الحروفِ، **وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز**، ألا ترى أنك تقول: « ما زيدٌ قائمًا » فيكون صحيحًا، فلو قلت: « ما زيدًا قائمًا » على معنى نَفَيْتُ زيدًا قائمًا لكان فاسدًا، فكذلك هاهنا، وإنما لم يجز إعمال معاني الحروف لأن الحروف إنما وضعت نائبةً على الأفعالِ، طلبًا للإيجازِ والاختصارِ، فإذا أُعمِلتْ معاني الحروف فقد رَجعتْ إلى الأفعالِ، فأبطلت الأفعال ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار"[1]، ويتبين أنّ ما ذهب إليه الكوفيون فاسد لذلك خالفه الأنباري وأيدّ البصريين في حججهم .

3-« إلاّ » ليستْ هي العاملةُ بمعنى أستثنى:

وفي المسألة نفسها يكمل الأنباري الرد على الكوفيين فيقول: "أنّه لو كان العاملُ « إلاّ » بمعنى أستثنى لَوجَب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلافَ في جواز الرفع والجر في النفي نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، **فدلَّ على أنها ليستْ هي العاملةُ بمعنى أستثنى**"[2]، ما يبيّن أنّ الأنباري يؤيّد البصريين ويدعم رأيهم بالحجج ويخالف الكوفيين لفساد رأيهم.

4-متى أمكن أن يكون الكلامُ جملةً واحدةً كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة:

وفي المسألة نفسها كذلك يكمل الأنباري الرد على الكوفيين فيقول: "أنا إذا أعملنا «إلا » بمعنى « أستثنى » كان الكلامُ جملتينِ، وإذا أعملنا الفعلَ كان الكلامُ جملةً واحدةً، **ومتى أمكن أن يكون الكلامُ جملةً واحدةً كان أولَى من جعله جملتين من غير فائدة** "[3]، (من قواعد الرد إلى الأصل والتعليق)، ما جعل الأنباري يُدعِم رأيه بالحجج والقرائن ليؤيد بها البصريين لصحتهم ويخالف الكوفيين لفساد رأيهم.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 228، وينظر: أسرار العربية، ص 202.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 228.

[3]- المرجع نفسه، ص 229، وينظر: أسرار العربية، ص 117.

باب الحال

1-إذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا:

« مسألة تقديم الحال على العامل »: لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنَّه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على الفعلِ العاملِ فيها، مع الاسم الظاهر نحو: راكبًا جاء زيدٌ، ويجوز مع المضمرِ نحو: راكبًا جئتُ، فقال: "إنما قلنا إنّه يجوزُ تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو: راكبًا جاء زيدٌ، للنقل والقياس: أما النقل فقولهم في المثل: شَتَّى تَؤُوبُ الحلبةُ، ف « شَتَّى » حالٌ مقدّمةٌ على الفعلِ العاملِ مع الاسم الظاهر، فدل على جوازه، وأما القياس فلأنَّ العاملَ فيها متصرفٌ، **وإذا كان العامل متصرفًا وجبَ أن يكونَ عملُه متصرفًا**، وإذا كان عملُه متصرفًا وجب أن يجوز تقديمُ معمولِهِ عليه، كقولهم: عمرًا ضرب زيد، فالذي يدل على أن الحال تشبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه"[1]، لأن الحال جاء بعد أن استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى، فأصبح « راكبا » بمنزلة المفعول، وذلك لاستثقال الفعل فاعله من كل وجه، مما جاز تقديمه كالمفعول، ونجد الأنباري قد أيد البصريين وخالف الكوفيين في الرأي.

باب التمييز

1-العامل في المعنى: « مسألة القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفًا »:

لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنه يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفًا، فقال: "إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمهُ على العامل فيه، وذلك **لأنه هو العامل في المعنى**، ألا ترى أنك إذا قلت « تصبَّبَ زيدٌ عرقًا، وتفقَّأَ الكبش شحمًا » أن المتصببَ هو العرقُ والمتفقئُ هو الشّحمُ، وكذلك لو قلت « حَسُنَ زيدٌ غلامًا، ودابة » لم يكن له حظٌّ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعلُ في المعنى هو الغلام والدابة،

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 210، 211.

فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظًا"[1]، ويتبين أنّ الأنباري قد أيد البصريين في حجتهم وخالف الكوفيين.

2-كان القياس يقتضي أن يجوزَ تقديمُ التمييزِ على العاملِ فيه إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دلّ عليه:

في المسألة نفسها يرد الأنباري بفساد ما ذهب إليه الكوفيون لاحتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها، فقال: "فلا حجة لهم فيه لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته؟ قولهم: « كان القياسُ يقتضي أن يجوزَ تقديمُ الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليلٍ دلَّ عليه، وهو ما يؤدَّى إليه من تقديم المضمرِ على المظهر»، قلنا: وكذلك نقول هاهنا: **كان القياس يقتضي أن يجوزَ تقديمُ التمييزِ على العاملِ فيه إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه**، وهو أنَّ التمييز في المعنى هو الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه هاهنا لدليل، على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه"[2]، ولقد كان رد الأنباري كافيًا ووافيًا في هذه المسألة لتأييد البصريين لصحتهم وخالف الكوفيين لفساد رأيهم وحجتهم.

باب حروف الجر

1-حروف الجرّ لا بد لها من شيء تتعلقُ به:

« مسألة الناصب للظرف إذا وقع خبرًا »: لقد ردّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: بأنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ، فقال: "إنما قلنا إنه ينتصبُ بعامل مقدّرٍ وذلك لأنّ الأصل في قولك: زيدٌ أمامك، وعمرٌ وراءك، في أمامك، وفي وراءك، لأنّ الظرف: كلُ اسم من أسماء الأمكنة والأزمنة يرادُ به معنى في، وفي حرف جرّ، **وحروف**

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 222 .

[2]- المصدر نفسه، ص 224 .

الجرّ لا بد لها من شيءٍ تتعلق به، لأنها دخلت رابطةٌ تربطُ الأسماء بالأفعال"[1]، في هذه المسألة أيد الأنباري البصريين في حجتهم وخالف الكوفيين.

2- الحرف لا يتعلق بالحرف: « مسألة المنادى والخلاف فيه »:

لقد ردّ الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنّ الاسم المنادى المعرّف المفرد معربٌ مرفوعٌ بغير تنوين، فقال: إنه في موضع نصب لأنه مفعول، لأنّ التقدير في قولك: يا زيدُ، أدعوا زيدًا أو أنادى زيدًا، فلما قامت يا مقام أدعو عملت عمله، والذي يدل على أنها قامت مقامه،...، أن لام الجرّ تتعلّق بها، نحو: يا لزيدٍ، ويا لعمرٍو، فإن هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جرّ، فلو لم تكن يا قامت مقام الفعل، وإلا لما جاز أن يتعلّق بها حرف الجرّ، **لأنَّ الحرف لا يتعلق بالحرف،** فدلّ على أنها قد قامت مقام الفعل"[2]، (من قواعد التضام)، ولقد أيد الأنباري البصريين بالحجة ودعم إجابتهم وعارض الكوفيين.

3- الأصل في حروف الجرّ أن لا تعمل مع الحذف:

« مسألة إعمال حرف الخفض مضمرًا »: لقد احتج به الأنباري للرد على الكوفيين لقولهم: أنه يجوزُ الخفضُ في القسم بإضمار حرفِ الخفضِ من غيرِ عوضٍ، فقال: "أجمعنا على أنَّ **الأصل في حروف الجرّ أن لا تعمل مع الحذف،** وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلّة المعتبرة"[3]، (من قواعد الأعمال)، ونجد الأنباري يؤيد البصريين في رأيهم ويخالف الكوفيين.

4- رُبَّ تعملُ الخفضَ مع الحذف بعد الواو والفاء وبل:

« الأمر دون لام هل هو معرب أو مبنى؟ »: لقد احتج الكوفيين على البصريين بأنهم ناقضوا أنفسهم بإعمالهم رُبَّ في مواضع مع الحذف، وهي حرف خفض، فدلَّ على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف، وذلك بقولهم: إنكم تذهبون إلى **أن رُبَّ تعمل**

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 203.

[2]- المصدر نفسه، ص 278، 279.

[3]- المصدر نفسه، ص 336.

الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل، فرد الأنباري مؤيدًا وداعمًا البصريين قائلاً: "إنّما جاز ذلك لأن فيما بقي من هذه الأحرف دليلاً على ما ألقى وبيانًا عنه، فلما كانت هذه الأحرف دليلاً عليه، وبيانًا عنه، جاز حذفه، لأن المحذوف بهذه المثابة في حكم الثابت، بخلاف حرف الجزم فإن حذف وليس في اللفظ حرف يدلّ عليه، ولا يبينُ عنه، فبان الفرق بينهما"[1].

5-حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ: « مسألة كي »:

لقد ردّ به الأنباري على الكوفيين لقولهم: إن كي من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، فقال: "هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال، أو في بعض الأحوال؟، فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم، وهذا لأن كي على ضربين: أحدهما: أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك: جئتكَ لِكي تكرمني، كما قال الله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ الحديد:(23)، فكي هاهنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير أن، ولا يجوزُ أن تكون هاهنا حرف جرّ، **لأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ**، وهذا لا إشكال فيه"[2]، وهذا تأييد واضح للبصريين.

6-اللفظ فيها كلها واحد والعمل مختلف:

في المسألة نفسها نجد الأنباري يقدم حجج تبين اختلاف عمل الحروف وإن كان اللفظ واحد، فقال: والذي يدلّ على أن كي بمنزلة اللام أنها بمعنى اللام، وأنه لا فرق بين قولك: جئتكَ كي تكرمني، وجئتكَ لِتكرمني، وهما بمعنى واحدٍ، فدّل ذلك على أنها تكون حرف جرّ كما تكون حرف نصب، وبما أنها حرفًا واحدًا فقد تنزلت منزلة حرفين، وصار هذا كما قلتم في حتى، فإنها تنصب الفعل من غير تقدير ناصب، وتختص بالاسم من غير تقدير خافض، على الصحيح والمشهور في مذهب الكوفيين، "ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم فكذلك هاهنا، وكذلك أيضًا حتى تكون خافضة وتكون عاطفة، وكذلك قلتم إن إلا تكون ناصبة وتكون عاطفة، وكذلك حاشى، وخلا، تكونانِ خافضينِ

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 427.

[2]- المصدر نفسه، ص 457، 458.

وناصبينِ، **واللفظ فيها كلها واحد والعمل مختلف،** فكذلك هاهنا"[1]، وفي هذه المسألة قام الأنباري بتأييد البصريين ودعم حججهم، وخالف الكوفيين ودعم حجته بأصل من أصولهم.

7- حتى من عوامل الأسماء: « مسألة حتى »:

لقد احتج بها الأنباري على الكوفيين لقولهم: أن حتّى تكون حرف نصبٍ، ينصبُ الفعل المستقبل من غير تقدير أنْ، فقال: "إنما قلنا إنّ الناصب للفعل أنْ المقدرة دون حتى، **أنا أجمعنا على أن حتّى من عوامل الأسماء،** وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير أَنْ، وإنما وجب تقديرها دون غيرها، لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجرّ، وهي أم الحروف الناصبة للفعل، فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها"[2]، بمعنى أن الفعل بعد حتى يكون منصوب بتقدير أن لا بحتى نفسها، والأنباري هنا يؤيد البصريين ويعارض الكوفيين.

8- حروف الجرّ عملت لأنّها اختصت بالأسماء: « باب حروف الجرّ »:

لقد ردّ الأنباري على القول: لِم عملت هذه الحروف الجرّ؟، فقال: "**إنّما عملت لأنّها اختصت بالأسماء،** والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة، وإنّما وجب أن تعمل الجرّ لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجرّ، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع أيضا في الفاعل، وإلى النصب في المفعول، لم يبق إلاّ الجرّ فلهذا وجب أن تعمل الجر»[3]، وسبب عملها الجرّ أنها تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجرّ وقع كذلك وسطًا بين الرفع والنصب، فأعطى الأوسط الأوْسَط.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 458، 459.

[2]- المصدر نفسه، ص 478، 479.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، أسرارالعربية، ص 253.

9- حروف الجرّ لا تعمل في الفعل:

« باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل » : نجد الأنباري يوضـــح عمــل « كي » وأنّها تعمل بنفسها وبذلك تصبح مع الفعل كأنها اسم واحد وأنها: "تعمل بتقدير « أَنْ » لأنهم يجعلونها بمنزلة حرف جرّ، ولأنهم يقولون « كيما » كما يقولون « كما » وإنمّا وجب أن يقدر بعدها « أَنْ » **لأن حروف الجرّ لا تعمل في الفعل**"[1]، وهو يبين سبب عدم عمل حروف الجرّ في الفعل وذلك لأن « أنْ » هي الأصل في العمل.

باب الإضافة

1-عمل في المضاف إليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ:

لقد رد به الأنباري على القول: لِمَ حذف التنوين من المضاف وجرّ المضاف إليه؟، فقال: "أمّا حذف التنوين فلأنّه يدلّ على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال، فلم يجمعوا بينهما، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تدلّ على الاتصال، وكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال، وأمّا جرّ المضاف إليه فلأنّ الإضافة لمّا كانت على ضربين: بمعنى اللام، وبمعنى مِنْ، وحُذف حرف الجرّ، قام المضاف مقامه، **فعمل في المضاف إليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ**"[2].

باب إعمال المصدر واسمه

1-الحروف تعمل في الأسماء والأفعال:

لقد رد الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنّ الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فقال: "هذا لا يدلُّ على أنّه أصل له، فإنّا أجمعنا على **أنّ الحروف تعمل في الأسماء والأفعال**، ولا شكّ أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال، فكذلك هاهنا"[3]، مما يبين مخالفة الأنباري لهم.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 331.

[2]- المصدر نفسه، ص 279.

[3]- المصدر نفسه، ص 175.

2-المصدر يعمل عمل الفعل:

« مسألة الإضمار في خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا »: لقد رد الأنباري بفساد ما جاء به الكوفيين لقولهم: إنما قلنا إنه يتضمّنُ الضمير، وإن كان اسمًا محضًا، لأنه في معنى ما يتضمّنُ الضمير، لأنّ أخوك في معنى قريبك، وغلامك في معنى خادمك، فقال: "هذا فاسدٌ، لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملاً للضميرِ، لأنه يشابه الفعل لفظًا ويتضمنه معنّى، وهو الأصل في تحمّلِ الضمائر، ولا شبهة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل،...، ألا ترى أن **المصدر إنما عَمِلَ عَمَلَ الفعلِ** نحو: ضرب زيدًا حسنٌ، لتضمنهِ حروفه، فلو أقمتَ ضميرَ المصدرِ مقامه فقلت: ضرب زيدا حسنٌ وهو عمرا قبيحٌ، لم يجز، وإن كان ضمير المصدر في معناه، **لأنَّ المصدر إنما عَمِلَ عَمَلَ الفعل**، لتضمنه حروفه، وليس في ضميرِ المصدرِ لفظُ الفعلِ، فلا يجوزُ أن يعملَ عملَهُ، فكذلك هاهنا"[1]، فالأنباري أيد البصريين لصحتهم وخالف الكوفيين لفساد رأيهم وحجتهم.

3-أنَّ الحروف والأفعال تعملُ في الأسماء:

« مسألة الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه »: لقد رد به الأنباري على الكوفيين لقولهم : إنَّ الفعل يعملُ في المصدر، فيجب أن يكون أصلاً، فقال: "كونه عاملاً فيه لا يدلُّ على أنه أصلٌ له، وذلك من وجهين: أحدهما: أنا أجمعنا على **أنَّ الحروف والأفعال تعملُ في الأسماء**، ولا خلاف أنَّ الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء، فكذلك هاهنا"[2]، مما يدلّ على أنه قبل الفعل، ويتبين أن الأنباري يؤيد البصريين ويخالف الكوفيين.

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 54، 55.

[2]- المصدر نفسه، ص 189.

باب إعمال اسم الفاعل

1- اسم الفاعل عمل لشبه الفعل فعمل عمله: « مسألة الرافع لخبر إنّ »:

لقد رد الأنباري بفساد رأي الكوفيين لقولهم: إنّ هذه الأحرف إنما نصبت لِشبهِ الفعل، فينبغي أن لا تعملَ في الخبرِ، لأنّه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، فقال: "هذا يبطلُ **باسم الفاعل فإنه إنما عمل لشبه الفعل ومع هذا فإنه يعمل عمله،** ويكون له مرفوعٌ ومنصوبٌ كالفعل، تقول: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا، كما تقول: يضربُ أبوه عمرًا "[1]، وقال أيضًا "... إن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عملهُ "[2]، ما يبين أنّ الأنباري أيد البصريين لصحة ردهم وخالف الكوفيين لفساد رأيهم وادّعائهم.

2- الأصل أن يُذكر الفاعل عُقيْبَ الفعلِ قبل ذكرِ المفعولِ:

في المسألة نفسها يكمل الأنباري رده على الكوفيين ليبين صحة رأيه قائلاً: "والذي يدلُّ على فساد ما ادَّعيتموه من ضعفِ عملها أنها تعملُ في الاسم إذا فصلتَ بينها وبينه بظرفٍ أو حرف جرّ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾ المزمل:(12)، و﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ الشعراء الآية 8، وما أشبه ذلك، على أنا قد عملنا بمقتضى كونها فرعًا، فإنا ألزمناها طريقةً واحدةً، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوعِ، ولم نجوز فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل، لئلا يجرىَ مجراه فيُسوّى بين الأصل والفرع، وكان تقديمُ المنصوب أولى ليفرَّق بينها وبين الفعلِ، **لأنَّ الأصل أن يُذكر الفاعل عُقيْبَ الفعلِ قبل ذكرِ المفعولِ،** فلما قدّم هاهنا المنصوب وأُخّر المرفوع حصل مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته"[3]، ما يوضح فساد رأي الكوفيين.

باب إعمال اسم المفعول

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 155.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 150.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 155.

باب أبنية مصادر الثلاثي

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب مصادر غير الثلاثي

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب أبنية أسماء الفاعلين

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب أسماء المفعولين

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب إعمال الصفة المشبهة

1-العامل في الوصف هو العامل في الموصوف:

في مسألة رافع المبتدأ والخبر يردُ الأنباري على قول من ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء، لأن الابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين، كالعامل اللفظي، فقال: "وهذا أيضا ضعيف، لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، لأن خبر المبتدأ يتنزّلُ منزلة الوصف، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، كقوله: زيدٌ قائمٌ، وعمر ذاهبٌ،...، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعًا للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف، **وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف**، سواء كان العامل قويًّا أو ضعيفًا، فكذلك هاهنا"[1]، وكذلك هنا نجد الأنباري قد أيّد رأي البصريين وخالف الكوفيين، ويذكر الأنباري القضية نفسها في كتاب أسرار العربية، باب الوصف.

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 43، 44، وينظر: أسرار العربية، ص 294، 295.

باب التعجب

1-الجمع في بابِ العملِ أضعفُ من واحدِه: « مسألة الخلاف في فعل التعجب »:

لقد رد به الأنباري على الكوفيين لقولهم: قد ادّعيتُم أنَّ « أفْعَل » إذا كان اسمًا لا ينصبُ إلا النكرة، وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة، قال الحارث بن ظالم:

فمَا قَوْمِي بِثَعلَبةَ بن بَكْرٍ *** ولا بِفزَارةَ الشُّعْرَ الرّقابَا

فنصب « الرقاب » بالشعر، وهو جمع « أَشْعَر»، **ولا خلاف أنَّ الجمع في باب العمل أضعف من واحده،** لأنَّ الجمع يباعده عن مشابهة الفعل، لأنَّ الفعل لا يجمع، وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل، وإذا عمل جمع « أَفْعَل » مع بعده عن العملِ، فالواحد أولى أن يعمل"[1]، (وهي من قواعد التوجيه).

2-الخلاف ما وقع في أَنَّ « أفعل » تعمل في النكرة:

ويكمل الأنباري رده قائلاً: "ولئن سلّمنا على قول البصريين وهو الجواب عن جميع ما احتججتم به، لأنكم إذا قدّرتم أنَّ الألف واللام فيه زائدةٌ، فهو عندكم نكرة، فإذن ما عمل في معرفة، وإنما عمل في نكرة، **والخلاف ما وقع في أنَّ « أفعل » تعمل في النكرة،** وإنما وقع الخلاف في أنها تعمل في المعرفة "[2].

3-« أَفْعَل » في التعجب تعملُ في جميع أنواع المعارف النصب:

ونجد الأنباري يكمل الرد قائلاً: "ثم لو سلمنا لكم صحة ما ادّعيتموه في هذه الأبيات، وأجريناها في ذلك مُجرى « ما أحسنَ الرجلَ »، فهل يمكنكم أن توجدونا « أفعَلَ » وصفًا نصبَ اسمًا مضمرًا، أو علمًا أو اسمًا من أسماء الإشارة ؟ وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا « **أَفْعَلَ » في التعجب تعملُ في جميعِ أنواع المعارف النصب** دلّ على بطلانِ ما ذهبتم إليه في دعوى الاسمية "[3].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 109.

[2]- المصدر نفسه، ص 111.

[3]- المصدر نفسه، ص 111.

4-حملُ الشيء على الشيء في بعض أحكامهِ لا يخرجهُ عن أصله:

لقد رد به الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنّه يصغّرُ، والتصغيرُ من خصائصِ الأسماء، فقال: "أنَّه إنما دخلهُ التّصغيرُ لأنه أُلزمَ طريقةً واحدةً، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعضُ أحكامِها، **وحملُ الشيءِ على الشيءِ في بعضِ أحكامهِ لا يُخرجهُ عن أصلهِ**، ألا ترى أن اسم الفاعل محمولٌ على الفعلِ في العملِ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا، وكذلك الفعل المضارع محمولٌ على الاسم في الإعرابِ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً، فكذلك تصغيرهم فعلَ التعجبِ تشبيهًا بالاسم، لا يخرجهُ عن كونه فعلاً "[1]، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين في رأيهم ويخالف الكوفيين.

باب نعم وبئس

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب أفعل التفضيل

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب النعت

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب التوكيد

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب عطف البيان

1- لا يعملُ في اسمٍ واحدٍ عاملانِ:

« مسألة العطف على موضع « إنّ » قبل تمام الخبر»: لقد احتج به الأنباري على عدم جواز العطف على موضع « اسم إنّ » قبل تمام الخبر، فقال: "الدّليل

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 117، وينظر: أسرار العربية، ص 117.

على أنّ ذلك لا يجوز أنّك إذا قلت: إنّكَ وزيدٌ قائمان، وجبَ أن يكون « زيدٌ » وتكون « إنَّ » عاملةً في خبرِ الكاف، وقد اجتمعَا في لفظٍ واحدٍ وذلك محالٌ، فلو قلنا: إنّهُ يجوزُ فيهِ العطفُ قبل تمامِ الخبرِ، لأدَّى ذلك إلى **أن يَعملَ في اسمٍ واحدٍ عاملانِ وذلك محالٌ** "[1]، (وهي من أصول القاعدة)، ما يبين صحة حجة البصريين وفساد رأي الكوفيين.

2-لأنَّ « لا » رُكبت مع الاسم النكرة بعدها فصارَا شيئًا واحدًا:

في المسألة نفسها يرد الأنباري على الكوفيين لقولهم: أجمعنا على أنّه يجوزُ العطفُ على الموضعِ قبل تمام الخبر مع « لا » فكذلك مع « إنَّ »، فقال: "الجواب على هذا من وجهين: أحدهما: إنما جاز ذلك مع « لا » لأنَّ « لا » لا تعمل في الخبر، بخلاف « إنَّ » فلم يجتمع فيه عاملانِ، فجاز معها العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر، دون « إنَّ » على ما بينا، والوجه الثاني: أنَّا نسلّم أنّ « لا » تعمل في الخبر، ولكن إنما جاز ذلك مع « لا » دون « إنَّ »، **وذلكَ لأنَّ « لا » رُكبت مع الاسم النكرة بعدها فصارَا شيئًا واحدًا**، فكأنّه لم يجتمع في الخبرِ عاملانِ، وأمّا « إنّ » فإنها لا تُركّبُ مع الاسم النكرة بعدها، فيجتمعُ في الخبر عاملانِ، وذلك لا يجوزُ، فبانَ الفرقُ بينهما"[2]، ما يؤكد صحة رد الأنباري وتأييده للبصريين ومخالفة الكوفيين لفساد رأيهم.

3-العامل فيه هو العامل في الاسم الأوّل: « باب عطف البيان »:

لقد رد به الأنباري على القول: ما الغرض في عطف البيان؟، فقال: "الغرض فيه رفع اللبس، كما في الوصف، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد عن الآخر في كون الشخص معروفًا به ليخصّهُ من غيره، لأنّه لا يكون إلا بعد اسم مشترك، ألا ترى أنّك إذا قلت: « مررت بولدك زيد » فقد خصصت ولدًا وحدًا من أولاده، فإن لم يكن له إلا ولدًا واحدًا، كان بدلاً ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك، وعطف البيان يشبه البدل من وجه، ويشبه الوصف من وجه، فوجه شبهه للبدل أنّه اسم جامد كما أنّ البدل يكون اسمًا جامدًا، ووجه شبهه للوصف **أنَّ العامل فيه هو العامل في الاسم الأوّل**، والدليل على ذلك

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 159.

[2]- المصدر نفسه، ص 163.

أنّك تحمله تارةً على اللفظ وتارةً على الوضع، فتقول: « يا زيدُ زيدٌ زيدًا » فالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، قال الشاعر:

إني وأسطارٍ سُطرنَ سَطرًا *** لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرًا "[1].

وهذا الباب يعمل به البصريون ولا يعمل به الكوفيون.

باب عطف النسق

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب البدل

لقد تطرق الأنباري إلى قضية: **العامل في البدل غير العامل في المبدل منه** في « مسألة القول في ناصب الاسم المشغول عنه »، وكرر الموضوع نفسه في كتابه أسرار العربية، باب البدل[2].

1-**أنّ البدل يجري في تعلق العامل به كمجراه لو وُليَ العامل:** « باب الاستثناء »:

لقد رد به الأنباري على القول: لِمَ كان البدل أولى؟، فقال: لأنّ المستثنى يرتفع في النفي على البدل ويجوز النصب على أصل الباب، وذلك لوجهين: "أحدهما الموافقة للفظ فإنّه إذا كان المعنى واحدًا، فيكون اللفظ موافقا أولى، لأنّ اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى، وإذا اتّفقا كان موافقة اللفظ أولى، والوجه الثاني: **أن البدل يجري في تعلّق العامل به كمجراه لو وُليَ العامل**، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما كان البدل أقوى في حكم العامل، كان الرفع أولى من النصب على ما بينا"[3].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 296، 297.

[2]- ينظر: المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 77، 78، وأسرار العربية، ص 298 – 301.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 205، 206.

باب النداء

1-ما العامل في المنادى النصب:

لقد رد به الأنباري على القول: فما العامل فيه النصب؟، فقال: "اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم **إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدّر**، والتقدير فيه « أدعو زيدًا وأنادي زيدًا» وذهب آخرون إلى أنه منصوب بـ « يا » لأنّها نابت عن « أدعو وأنادي »، والذي يدلُّ على ذلك أنّه لا تجوز فيه الإمالة نحو: « يا زيد » والإمالة لا تجوز في الحروف، إلاّ أنّه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه"[1].

باب الاستغاثة

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الندبة

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الترخيم

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب المنصوب على الاختصاص

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب التحذير

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 226، 227.

باب الإغراء

1-لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول: « مسألة تقديم معمول الإغراء » :

لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: بأنّ « عليكَ، ودونكَ، وعندكَ » في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: زيدًا عليكَ، وعمرًا عندكَ، وبكرًا دونكَ، فقال: "الدليل على أنه لا يجوزُ تقديم معمولاتها عليها أنَّ هذه الألفاظَ فرعٌ على الفعلِ في العملِ، لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أنّ لا تتصرّف تصرفه، فوجب أنّ لا يجوزَ تقديمُ معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعلٍ، فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرّفهِ، فكذلك هاهنا، إذ لو قلنا إنه يتصرّفُ عملها، ويجوزُ تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز، **لأنَّ الفروعَ أبدًا تنحطُّ عن درجاتِ الأصولِ**"[1]، **(من قواعد التوجيه)**، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين لصحة حجتهم ويخالف الكوفيين.

2-« عليكَ، ودونكَ، وعندكَ » ألفاظ غير متصرفةٍ في نفسها فينبغي أن لا يتصرَّفَ عملُها:

في المسألة نفسها يرد الأنباري بفساد ما ذهب إليه الكوفيون لقولهم: إنها قامت مقامَ الفعل فيجوزُ تقديم معمولها عليها كالفعل، فقال: "وذلك لأنَّ الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحقّ في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرّفٌ في نفسه، فتصرّف عمله، وأما هذه الألفاظُ فلا تستحقّ في الأصل أن تعمل النصب، وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل، **وهي غيرُ متصرفةٍ في نفسها فينبغي أن لا يتصرّف عملُها**، فوجب أن لا يجوز تقديمُ معمولها عليها"[2]، ما يبين أن الأنباري أيد البصريين في رأيهم وعارض ما ذهب إليه الكوفيون لفساده.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 188.

[2]- المصدر نفسه، ص 191.

1-لأنّها فرع على الفعل في العمل فينبغي ألا تتصرف تصرفه:

لقد رد الأنباري على القول: فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها أولاً ؟، فقال: "أنّه لا يجوز تقديم معمولها عليها **لأنّها فرع على الفعل في العمل فينبغي ألاّ تتصرف تصرفه**"[1]، ولقد أيد الأنباري البصريين لصحتهم وخالف الكوفيين.

باب أسماء الأفعال

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب أسماء الأصوات

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب نوني التوكيد

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب ما لا ينصرف

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللجوء إلى الحديث عن العامل.

باب إعراب الفعل

1-الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا: « مسألة الاسم المرفوع بعد « لولا » »:

لقد رد الأنباري بفساد ما ذهب إليه البصريون لقولهم: إنَّ الحرفَ إنما يعملُ إذا كان مختصًّا، و« لولا » حرفٌ غير مختصّ، فقال: الصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون، "نُسلّم **أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا**، ولكن لا نسلم أنَّ « لولا » غيرُ مختصٌّ"[2]، (من قواعد الأعمال)، ما يبين أن الأنباري أيد الكوفيين لصحة رأيهم وعارض ما ذهب إليه البصريون لفساده فيما يخص « لولا » لأن الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصًا

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 164، 165.

[2]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 70، وينظر: أسرار العربية، ص 144.

من القواعد المشتركة بين المدرستين، وللتوسع أكثر في هذه القضية ينظر مسألة الناصب لخبر « ما » الحجازية، وباب « ما ».

2-الحروف إذا رُكبت بعضُها مع بعضٍ تغيّر حكمُها الأول:

في المسألة نفسها يرد الأنباري على البصريين لقولهم: لو كانت « لولا » هي العاملة: لأنَّ التقدير: لو لم يمنعني زيدٌ لكان فيها معنى الجَحْدِ، فكانَ ينبغي أن يُعطفَ عليها بـ « لولا » لأنَّ الجحد يُعطف عليه بـ « لولا » إلى آخر ما قرروه، فقال: "إنما لم يجز لأنَّ « لولا » مركبة من « لو» و« لا » فلما رُكّبتا خرجت « لو» من حدّها و« لا » من الجحد، إذ ركبّتا فَصُيّرتا حرفًا واحدًا، **فإنَّ الحروف إذا رُكبت بعضُها مع بعضٍ تغيّر حكمُها الأول**، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما قلنا في « لولا » بمعنى التخصيص، و« لوما » و« إلا » وما أشبهه وكذلك هاهنا"[1]، ولذلك لم يجز العطف عليها بـ « لولا »، لأنّ حروف التخصيص تلازم الفعل دائمًا لفظًا وتقديرًا وذلك لأنّ معناها لا يصح إلا فيه، (من قواعد التوجيه)، ما جعل الأنباري يؤيد الكوفيين لصحتهم ويخالف البصريين لفساد رأيهم وحجتهم.

3-الحرف المتصرف يعمل ما قبله فيما بعده:

« مسألة القول في تقديم معمول خبر« ما » النافية عليها »: لقد رد به الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنَّ « ما » بمنزلة « لم ولن ولا »، فقال: "لا نسلّم، لأن « ما » يليها الاسمُ والفعل، وأما « لم ولن » فلا يليهما إلا الفعل، فصارا بمنزلة بعضِ الفعل، بخلاف « ما » فإنها يليها الاسم والفعل، وأما « لا » فإنما جاز التقديم معها، وإن كانت يليها الاسم والفعل، **لأنها حرفٌ متصرفٌ يعمل ما قبله فيما بعده**، ألا ترى أنك تقول:« جئتُ بلا شيءٍ» فيعمل ما قبله فيما بعده، فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله، فبان الفرق بينهما"[2]، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين لصحة رأيهم ويخالف الكوفيين.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 71.

[2]- المصدر نفسه، ص 150.

4-الفعل متصرفٌ فجاز تقديم معموله عليه: « مسألة ما طَعَامَكَ أكل إلا زيدٌ »:

لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم :أنه لا يجوزُ « ما طَعَامَكَ أكلَ إلا زيدٌ »، فقال: "إنما جوّزنا ذلك لأنَّ « زيدًا » مرفوعٌ بالفعلِ، **والفعل متصرفٌ فجاز تقديمُ معمولهِ عليه،** كقولهم: « عمرًا ضربَ زيدٌ » وكذلك سائر الأفعال المتصرفة"[1]، ويتبين أنّ الأنباري يؤيد حجة البصريين لصحتها وخالف الكوفيين في الرأي.

5-الابتداء يوجب الرفع: « مسألة بم يرتفع الفعل المضارع ؟ » :

لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أن الفعل المضارع يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة، فقال: "إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم وذلك من وجهين: أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، **والابتداء يوجب الرفع،** فكذلك ما أشبهه"[2]، ولقيامه مقام الاسم جعله في أقوى أحواله، ما يعطيه أقوى الإعراب وهو الرفع، فكان مرفوعًا لأنه قام مقام الاسم، ونجد الأنباري يؤيد البصريين لصحة حجتهم، ويعارض الكوفيين لفساد حجتهم.

6-عوامل الأسماء لا تعملُ في الأفعال:

في المسألة نفسها يرد الأنباري على الكوفيين لقولهم: لو كان مرفوعًا لقيامه مقامَ الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوبًا إذا كان الاسم منصوبًا... إلى آخر ما ذكروه، فقال: "إنما لم يكن منصوبًا أو مجرورًا إذا قام مقام اسم منصوبٍ أو مجرورٍ، **لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال،** وهذا فعل، فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه"[3]، (من قواعد التوجيه والتضام)، ويتبين أنّ الأنباري يؤيد البصريين لصحة ردهم ويخاف الكوفيين.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 151.

[2]- المصدر نفسه، ص 438، وينظر: أسرار العربية، ص 28.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 440.

7-القيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم:

في المسألة نفسها يرد الأنباري على الكوفيين لقولهم: وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم، فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم، فقال وكذلك نقول: "فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسمُ، لأنَّ ارتفاعه لقيامه مقامَ الاسمِ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم"[1]، وكذلك هنا نجد الأنباري يؤيد البصريين لصحة رأيهم ويخالف الكوفيين.

8-عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل « عوامل الرفع »:

في المسألة نفسها كذلك يرد الأنباري على الكسائي لقوله: إنه يرتفع بالزائد في أوله، فقال: هو فاسدٌ من عدة وجوهٍ: أحدها: "أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم، **لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل** « عوامل الرفع »"[2]، ما يبين فساد ما ذهب إليه الكسائي.

9-محال أن يعمل الشيء في نفسه:

في المسألة نفسها كذلك يكمل الأنباري الرد على الكسائي فيقول: "أن هذه الزوائد بعضُ الفعلِ، لا تنفصلُ منه في لفظٍ بل هي من تمام معناه فلو قلنا « إنها هي العاملة » لأدّى ذلك إلى **أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال**، ويخرج على هذا « أن » المصدرية، فإنها تعمل في الفعل المستقبل، وهي معه في تقدير المصدر، لأنها قائمة بنفسها، ومنفصلة عن الفعل، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه، فبان الفرق بينهما"[3]، ما يبين صحة رد الأنباري، ويؤكد فساد رأي الكسائي، مما جعله يخالفه في الرد والرأي.

10-الأصل في حروف العطف أن لا تعمل: « مسألة النصب بعد واو المعيّة »:

لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أن الفعلَ المضارع في نحو قولك: « لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ » منصوب على الصرفِ، فقال: "إنما قلنا إنه منصوبٌ

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 440.

[2]- المصدر نفسه، ص 440.

[3]- المصدر نفسه، ص 441.

بتقدير « أَنْ » وذلك لأنَّ الأصل في الواو أن تكون حرفَ عطفٍ، **والأصل في حروف العطف أن لا تعمل،** لأنها لا تختصُّ، لأنها تدخل تارةً على الاسمِ، وتارةً على الفعلِ"[1]، لذلك وجب تقدير « أَنْ » لأنّها تكون مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل، (من قواعد التوجيه)، ويتبين أنّ الأنباري يؤيد البصريين لصحة ردهم، ويخاف الكوفيين.

11-عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال: « مسألة حكم المضارع بعد الفاء »:

لقد احتج بها الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنَّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة أشياء – التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض – ينتصب بالخلاف، فقال: "إنّما قلنا إنه منصوب بتقدير « أَنْ » وذلك لأنَّ الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل،...، وألزمَ أن يكون هاهنا التقدير ولم يجز الإظهار، ليُشاكلَ الفعل الثاني الفعل الأول في لفظ الفعلية، لأنهم كرهوا أن يقترن مع الثاني ما يجعله اسمًا، وهو « أن »، وجاز لهم أن يُعملوا « أَنْ » الخفيفة مع الحذف دون « أَنَّ » الشديدة، وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة، لأنَّ الشديدة من عواملِ الأسماء، والخفيفة من عواملِ الأفعال، **وعواملُ الأسماءِ أقوى من عوامل الأفعال،** لأنّ الفاء هاهنا صارت دالةً عليها، فصارت في حكم ما لم يُحذف، وكذلك الواو، وأو، ولام كي، ولام الجحود، وحتى، صارت دالة عليها، فجاز إعمالها مع الحذف، بخلاف « أَنَّ » الشديدة، فإنه ليس في اللفظ ما يدل على حذفها، فبان الفرق بينهما"[2]، (من قواعد التوجيه)، ويتبين أنّ الأنباري يؤيد البصريين لصحة حجتهم، ويخالف الكوفيين لفساد رأيهم.

12- عواملُ الأفعالِ ضعيفةٌ فينبغي أن لا تعملَ مع الحذفِ من غيرِ بدلٍ:

« مسألة « أَنْ » الخفيفة هل تحذف وتعمل من غير بدل؟ »: لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنَّ « أَنْ » الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدلٍ، فقال: "الدليلُ على أنها لا يجوزُ إعمالها مع الحذفِ أنها حرفُ نصبٍ من عواملِ الأفعالِ، **وعواملُ الأفعالِ ضعيفةٌ فينبغي أن لا تعملَ مع الحذفِ من غيرِ بدلٍ،**

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 443.

[2]- المصدر نفسه، ص 446، 447.

ولهذا بطل عملها في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ ﴾ الزمر:(64)، وإن كان التقدير فيه: أن أعبد، فكذلك في قوله: ألا أيُّهذا الزاجريّ أحضرُ، بالرفع، والتقدير فيه: أن أحضرَ، فلما حذف « أَنْ » رفعَ، والذي يدلُّ على ذلك أنّ « أَنَّ » المشددة التي تنصب الأسماء لا تعملُ مع الحذف، وإذا كانت « أَنَّ » المشددة لا تعمل مع الحذف، وهي الأقوى، فـ « أَنْ » الخفيفة أولى أن لا تعمل"[1]، ويتبين أنّ الأنباري يؤيد البصريين لصحة رأيهم، ويعارض الكوفيين لفساد رأيهم.

13- لا يجوز أن يكون الفرع أقوى من الأصل:

في المسألة نفسها نجد الأنباري يكمل رده قائلاً: "أنَّ « أَنْ » الخفيفة إنما عملت النصبَ لأنها أشبهت « أَنَّ » المشددة، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصبُ مع الحذفِ، فالفرعُ أولى أن لا ينصب مع الحذفِ، **لأنه يؤدّي إلى أن يكون الفرعُ أقوى من الأصلِ وذلك لا يجوز**"[2]، ويتضح أن الأنباري يُدعم رأيه بالحجج والدلائل ليبين صحته.

14- « أَنْ » أشبهت « ما » لذلك شبهت بها في ترك العمل:

في المسألة نفسها أيضًا يكمل الأنباري رده ليبين صحته قائلاً: "والذي يدلُّ على ضعفِ عملِ « أَنْ » الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرةً، ويرفعُ ما بعدها تشبيهًا لها بـ « ما »، لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كما أن « ما » تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك تقول: « يعجبني أَنْ تفعلَ » فيكون التقدير: يعجبني فعلُك ، كما تقول: « يعجبني ما تفعلُ » فيكون التقدير: يعجبني فعلُك، **فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها في ترك العمل**"[3]، ولم يترك الأنباري ردًا أو حجةً للكوفيين إلا ورد عليها ليبين صحته.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 449، 450.

[2]- المصدر نفسه، ص 450.

[3]- المصدر نفسه، ص 450، 451.

15- تنزلت منزلة ما لم يُحذف فعملت مع الحذفِ:

وفي آخر المسألة يرد الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى، فقال: "إنما جاز ذلك لأنَّ هذه الأحرفَ دالةٌ عليها، **فتنزلت منزلةَ ما لم يُحذفْ فعملت مع الحذفِ**، بخلاف هاهنا، فإنه ليس هاهنا حرف يدلُّ عليها، فلم يعمل مع الحذف"[1]، ويتضح من رُدُود الأنباري مخالفته للكوفيين.

16-عوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال: « مسألة لام كي »:

لقد احتج بها الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنَّ لام « كي » هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير « أن » نحو: جئتك لتكرمني، فقال: "إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون اللام، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، **وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال**، فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير « أنْ »"[2]، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين لصحة حجتهم ويخالف الكوفيين في الرأي والحجة.

17- قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل:

في المسألة نفسها يرد الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنّها تشتمل على معنى « كي »، فقال: "كما أنها تشتمل على معنى « كي » إذا كانت ناصبةً، فكذلك تشتملُ على معنى « كي » إذا كانت جارّةً، فإنه لا فرقَ بين « كي » الناصبة و« كي » الجارة في المعنى، على أن كونها في معنى « كي » الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر، **فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل**، ألا ترى أن اللام في قولك: جئت لإكرامِكَ، بمعنى « كي » في قولك: جئت كي أُكرمك، ولكي أُكرمك، وإن كانت اللام حرف جر، و« كي » حرف نصب، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر، فكذلك هاهنا"[3]، ما يبين أن الأنباري يؤيد البصريين لصحة ردهم ويخالف الكوفيين.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 454.

[2]- المصدر نفسه، ص 462.

[3]- المصدر نفسه، ص 463، 464.

18-العامل إنما كان عاملاً لاختصاصِهِ:

في المسألة نفسها كذلك يرد الأنباري على الكوفيين لقولهم: إنّا نسلم أنّها من عواملِ الأسماءِ، إلا أنّها من عواملِ الأفعال في بعض أحوالها، بدليل أنّها تجزمُ الأفعال في قولهم: لِيقُمْ زيدٌ، فقال: "إذا سلمتم أنّها من عواملِ الأسماءِ بطلَ أن تكون من عواملِ الأفعالِ، **لأنَّ العاملَ إنما كان عاملاً لاختصاصِهِ**، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل"[1]، وهنا كذلك نجد الأنباري يخالف الكوفيين في الرأي.

19- « لِكَيْ » تعملُ بنفسهَا: « مسألة إظهار « أَنْ » بعد لكي »:

لقد احتج بها الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنّه يجوزُ إظهارُ « أَنْ » بعد « كَيْ » نحو: جئتُ لِكَيْ أنْ أكرمكَ، فتنصب « أكرمكَ » بكي، و« أنْ » توكيدًا لها، ولا عمل لها، فقال: "إظهار « أنْ » بعد « لكي » لا يخلو: إما أن تكونَ لأنها قد كانت مقدرةً، فجاز إظهارها بعد الإضمار، وإما أن تكون مزيدةً ابتداءً من غير أن تكونَ قد كانت مقدرةً، بطل أن يقال: إنها قد كانت مقدرة، **لأن « لِكَيْ » تعملُ بنفسهَا**، ولا تعمل بتقدير « أنْ » ولو كانت تعمل بتقدير « أنْ » لكان ينبغي إذا ظهرت « أنْ » أن يكون العمل لـ « أنْ » دونها، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها، لا بتقدير « أنْ » وبطل أن يقال إنها تكونُ مزيدةً ابتداءً، لأنَّ ذلك ليس بمقيس فيفتقرُ إلى توقيفٍ عن العرب، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء، فوجب أن لا يجوز ذلك"[2]، وذلك لأن « لكي » سبقت باللام فأصبحت هي العاملة، ما يبين أنّ الأنباري يؤيد البصريين لصحة حجتهم ويخالف الكوفيين في الرأي والحجة.

20- حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط :

« مسألة جواب الشرط بماذا ينجزم ؟ »: لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ، فقال: "إنما قلنا إنَّ العاملَ هو حرفُ الشرط وذلك **لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط**، وكما وجب أن يعمل في فعل

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 465.

[2]- المصدر نفسه، ص 467.

الشرط ، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط"[1]، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين لصحة حجتهم ويخالف الكوفيين في الرأي والحجة.

21- الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل:

في المسألة نفسها يكمل الأنباري الرد على من ذهبَ إلى أنّ حرفَ الشرط وفعل الشرط يعملانِ في جواب الشرط، فقال: "إنّما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معًا وجبَ أنّ يعملا فيه معًا، كما قلنا في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملانِ في الخبرِ، فكذلك هاهنا، غيرَ أنَّ هذا القول وإن اعتمدَ عليه كثيرٌ من البصريين فلا ينفك من ضعفٍ، وذلك لأنَّ فعل الشرط فعلٌ، **والأصل في الفعل أن لا يعملَ في الفعلِ**، وإذا لم يكن للفعلِ تأثيرٌ في أنّ يعملَ في الفعلٍ، و« إنْ » له تأثير في العمل في الفعل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"[2]، (من قواعد الأعمال)، ما يبين أنّ الأنباري يرد على ضعف رأي البصريين في هذا الجزء من المسألة.

22- حرفُ الشرطِ يعملُ في جوابِ الشرطِ عند وجودِ فعلِ الشرط:

وبعد ذلك يكمل الأنباري الرد برئيه الشخصي فيقول: والتحقيق فيه عندي أنّ يقال: "إنَّ « إنْ » هو العاملُ في جواب الشرط بواسطةِ فعلِ الشرطِ لأنه لا ينفكُّ عنه، **فحرفُ الشرطِ يعملُ في جوابِ الشرط عند وجودِ فعلِ الشرط** ، لا به، كما أن النار تُسخّنُ الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا، إن هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه"[3]، ويقول أيضًا الصحيح عندي أن يكون العامل حرف الشرط بتوسط فعل الشرط لأنّه عامل معه[4].

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 485.

[2]- المصدر نفسه، ص 485، وينظر: أسرار العربية، ص 339.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 485، 486.

[4]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 340.

23- حرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياسًا على سائر العوامل:

وفي المسألة نفسها يردّ الأنباري على من ذهب إلى أنّ الحروف الجازمة ضعيفةٌ فلا تعملُ في شيئينِ، باطلٌ، لما بينا من وجهِ مناسبتهِ للعمل في الشرط وجوابه لاقتضائه لهما، بخلاف غيره من الحروف الجازمة، فإنها لما اقتضت فعلاً واحدًا عملتْ في شيء واحدٍ، **وحرف الشرط لما اقتضى شيئينِ وجبَ أن يعملَ في شيئين قياسًا على سائر العوامل**"[1]، وهذا هو رأي الأنباري في هذه المسألة التي تطرق إلى جميع جوانبها.

24-لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه:

« مسألة الاسم المرفوع بعد « إنْ » الشرطية »: لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنه إذا تقدمَ الاسمُ المرفوع بعد « إنْ » الشرطية نحو: إنْ زيدٌ أتاني آته، فإنه يرتفعُ بما عادَ إليه من الفعلِ من غير تقدير فعلٍ، فقال: "إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل، لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه، **لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه**، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافعٍ، وذلك لا يجوز، فدلَّ على أنَّ الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر"[2]، (من قواعد التوجيه)، في هذه المسألة نجد الأنباري يؤيد حجة البصريين ويعارض رأي وحجة الكوفيين.

25- لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط:

مسألة تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط »: لقد احتج به الأنباري على الكوفيين لقولهم: أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: زيدًا إنْ تضربْ أَضربْ، فقال: "إنما قلنا إنه **لا يجوزُ تقديم معمولِ الشرط والجزاء على حرف الشرط**، لأنَّ الشرطَ بمنزلةِ الاستفهام، والاستفهام لهُ صدرُ الكلام، فكما لا يجوز أنّ يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، فكذلك الشرطُ، ألا ترى أّنه لا يجوز أن يقال: زيدًا أضربتَ؟ فكذلك لا يجوز أنّ يقال: زيدًا إن تضربْ أَضربْ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ بين الاستفهام والشرط من المشابهة ما لا خفاء به، ألا ترى أنك إذا قلت: أضربتَ زيدًا؟ كنت طالبًا

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 486.

[2]- المصدر نفسه، ص 490.

لما لم يستقرّ عندك، كما أنك إذا قلت: إنْ تضربْ زيدًا أضربْ، كان كلامًا معقودًا على الشكّ، فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر، فكما لا يجوز أنّ يتقدم ما بعد الاستفهام عليه، فكذلك الشرط"[1]، وهنا نجد الأنباري يؤيد البصريين في الحجة ويخالف الكوفيين.

26- المعمول تابع للعامل:

في المسألة نفسها نجد الأنباري يرد على الكوفيين لقولهم: إنَّ الأصلَ في الجزاءِ أن يكون مقدّمًا على الشرط، فقال: لا نسلّمُ، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، لأنَّ الشرط سببٌ في الجزاء، والجزاء مُسبّبه، ومحالٌ أن يكون المسبّبُ مقدمًا على السببِ، ألا ترى أنك لا تقول: إن أشكرك تعطني، وأنت تريدُ: إن تعطني أشكركَ، لاستحالة أن يتقدّم المسبّبُ على السببِ، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكونَ بعد مرتبة الشرط، وجبَ أن تكونَ مرتبةُ معمولِه كذلك، **لأنّ المعمول تابع للعامل**"[2]، ويتبين أنّ الأنباري يؤيد البصريين في ردهم ويخالف الكوفيين في الرأي.

27- إذا زال الشبه بطل العمل: « باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل »:

أنّ تدخل بين كلامين أحدهما متعلق بالآخر، نحو أنّ تدخل بين الشرط وجوابه، نحو:إن تكرمني إذن أكرمك، وبين المبتدأ وخبره، نحو: زيد إذن يقوم، وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إعمالها بحال، وكذلك إذا دخلت على فعل الحال، نحو قولك: إذن أظنك كاذبًا، إذا أردت أنّك في حال ظنَّ، وذلك لأنّ « إذن » إنما عملت لأنها أشبهت « أنْ » و« أَنَّ » لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، **فإذا زال الشبه بطل العمل**"[3].

28- وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنّه يقتضي جملتين: « باب حروف الجزم »:

لقد رد به الأنباري على القول: لِمَ وجب أنّ تعمل « لَمْ، ولمّا، ولام الأمر، ولا في النهي »، في الفعل المضارع الجزم؟، فقال: "إنّما وجب أنّ تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل، وذلك لأنّ « لَمْ » لمّا كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي،

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 497.

[2]- المصدر نفسه، ص 498.

[3]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 330، 331.

كما أنَّ « إنْ » التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم، وكذلك ما أشبهه، **وإنّما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنّه يقتضي جملتين**، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم، لأنّه حذف وتخفيف"[1].

29- يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره:

في المسألة نفسها يكمل الأنباري الرد قائلاً: "وأمّا « لمّا » فبمنزلة « لَمْ » في النقل فكان محمولاً عليه، وأمّا « لام الأمر » فإنّما وجب أن تعمل الجزم، لاشتراك الأمر باللام، وبغير اللام في المعنى، فيجب أن تعمل لام الجزم، ليكون الأمر باللام، مثل الأمر بغير اللام في اللفظ، وإن كان أحدهما كان جزمًا والآخر وقفًا، وأمّا « لا » في النهي فإنّما وجب أن تجزم حملاً على الأمر، لأن الأمر ضد النهي، **وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره**، ولمّا كان الأمر مبنيًا على الوقف، وقد حمل النهي عليه، جعل النهي نظيرًا له في اللفظ، وإن كان أحدهما جزمًا والآخر وقفًا على ما بيّنَّا، فلهذا وجب أنّ تعمل الجزم"[2].

30- لأنّ « لَمْ » يجب أن تكون عاملة:

في الباب نفسه كذلك يرد الأنباري على القول: إذا كان الأصل في « لَمْ » أنّ تدخل على الماضي، فلِمَ نقل إلى لفظ المضارع؟، فقال: "**لأنّ « لَمْ » يجب أن تكون عاملة**، فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيّن عملها، فنقل الماضي غلى المضارع ليتبيّن عملها"[3]، ويتبيّن أنّ الأصل في « لَمْ » دخولها على الماضي ولكن جاز دخولها على الفعل المضارع لأنّه أخف، وبالتالي استعمل الفرع لخفته ولم يستعمل الأصل لثقله.

---

[1]- المصدر السابق: الأنباري، أسرار العربية، ص 333.

[2]- المصدر نفسه، ص 333، 334.

[3]- المصدر نفسه، ص 334.

باب الإخبار بالذي وفروعه

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب العدد

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب كنايات العدد

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الحكاية

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب التأنيث

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب المقصور والممدود

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب كيفية تثنية الأسماء

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب جمع التكسير

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب التصغير

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب النسب

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الوقف

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الإمالة

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب التصّرف

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الإبدال

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الحذف

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

باب الإدغام

تحدث الأنباري على هذه القضية دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل.

*****

خاتمة

خاتمة

فختامًا لهذا البحث الّذي عرضنا فيه العامل النّحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسرار العربية، وتعرفنا منه على معنى العامل النّحوي وأنواعه، وتوصلنا إلى النتائج الآتية:

- ✓ أنّ نظرية العامل النّحوي ضبطت اللّغة العربية رغم سِعتها وشمولها.
- ✓ أنّ نظرية العامل النّحوي هي النّحو كلّه والنّحو هو العامل.
- ✓ أنّ العوامل تختلف في العمل وتتعدّد وظائفها حسب موقعها في الجملة.
- ✓ أنّ الناقدين لهذه النظرية، منّهم من لم يقدم بديلاً عنها ومنهم من أسهم ببعض المحاولات إلاَّ أنّها لم تكن قادرة على تقديم تفسير متكامل وواضح للظّواهر اللّغوية كمّا قدمه العامل النّحوي.
- ✓ اهتمام النّحاة بالعامل الّنحوي، إذ قامت على أساسه التصنيفات النّحوية ولا يكاد أي مُصنف يخلو من ذكره ولعلّ هذا خير شاهد على مدى تغلغل هذه النظرية في النّحو العربي.
- ✓ إقرار النّحاة بالدور الكبير الّذي يلعبه في تفسير الظّواهر النّحوية من رفع ونصب وجر، وتوضيح العلاقات التي تربط تراكيب من فاعلية ومفعولية... الخ، وبذلك وضعوا له أصولاً وقواعد التزموا بها.
- ✓ أجمع النّحاة على أنّ العامل النّحوي هو ما أثّر في آخر الكلمة أثرًا له تعلُّق بالمعنى التركيبي.
- ✓ قسَّم النّحاة العوامل إلى قسمين: لفظية ومعنوية، واللفظية إلى نوعين: قياسية وسماعية.
- ✓ أنّ العمل أصلٌ في الأفعال وفرع في الأسماء والحروف.
- ✓ مرتبة العامل قبل المعمول فالفعل مثلاً قبل الفاعل والمفعول.

- ✓ لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد.
- ✓ إذا اجتمع عاملان لفظي ومعنوي عمل اللّفظي لأنّه الأقوى.
- ✓ لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

وبهذا نكون قد توصلنا إلى أنّ الكتابين موضوع الدراسة يحتويان على مئة وأربع وعشرين (124) نوعًا من الأصول وقواعد التوجيه والاستدلال التي تضبط الدّليل النّحوي، ونجد الأنباري قد أيّد البصريين في معظم المسائل، ولم يؤيد الكوفيين إلاَّ في سبع (7) مسائل فقط.

- ✓ والقضايا التي أيدّ فيها الأنباري الكوفيين وخالف البصريين هي اثنتا عشر (12) قضية تحتوي على قواعد التوجيه تتضمن العوامل.
- ✓ وأنّ هناك عدّة أصول مشتركة بين المدرستين وهي عشرة (10) أصول.
- ✓ وأنّ هناك أبوابًا تحدّث فيها الأنباري عن قضايا نحوية مختلفة دون اللّجوء إلى الحديث عن العامل النّحوي.

وبهذا البحث نكون قد أسهمنا ولو بجهد قليل في تسليط الضوء على العوامل النّحوية المختلفة الموجودة في الإنصاف وأسرار العربية، والتي رغم تعدّدها استخرجنا نوع عملها الذي ساعدنا في فهم بعض الإبهام في أصول النّحو العربي.

وبعدُ، فهذا عملنا بين أيديكم، فإن كان صوابًا فهو من الرّحمان وإن كان غير ذلك فعذرًا على ما كان، ونسأله سبحانه وتعالى التوفيق والغفران.

ملحق

مُلحـق

الأصول التي تتضمن العوامل النّحوية موزعة على الأبواب التالية:

- **باب شرح الكلام وفيه:**

1-اختلاف آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دلّ على أنهما معربان لا مبنيان.

2-الفعل له تأثير في العمل.

3-لأن الفعل

4-أقوى من حروف المعاني صار يعمل عملين.

- **باب شرح المعرب والمبني وفيه:**

1- العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغير الألف واللام.

2-اختلاف أواخر الكلام باختلاف العوامل.

3-كان القياس يقتضي أن لا تعمل.

- **باب النكرة والمعرفة وفيه:**

1-يجوز في المرفوع والمنصوب أن يفصل بينه وبين عامله.

- **باب المبتدأ والخبر وفيه:**

1-إنَّ العامل هو الابتداء.

2-عامل المبتدأ وجب أن يعمل في خبره.

3-إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.

4-الأصل في الأسماء أن لا تعمل.

5-العامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي.

6-العامل سبيله أن يقدّر قبل المعمول.

7-العامل لا يدخل على العامل.

8-جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما.

9-عدم العوامل لا يكون عاملاً.

10- المفعول لا بّد أن يتقدمه عامل لفظًا أو تقديرًا.

11- عدم العمل في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم العمل في محل يقبل العمل.

12- المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل.

13- رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

14- جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً.

15- اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه.

- **باب كان وأخواتها وفيه:**

1-أن تكون « كان » زائدة غير عاملة.

2-لما اقتضت شيئين وجبّ أن تعمل فيهما.

3-النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله.

4-معمول المصدر لا يتقدم عليه.

5-الفعل يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه.

6-المنزلة بين المنزلتين.

7-حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله.

8-الأصل في الأفعال أن تعمل.

9-إجراء الشيء مجرى الشيء إذا شبهه من وجهين.

- **باب إنّ وأخواتها وفيه:**

1-الحرف أضعف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل.

2-تقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفَرع.

3-أنّه ليس من كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلاّ ويعمل الرفع.

4-لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها.

5-« إلاّ » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

6-إنّ وأخواتها عملت لأنها أشبهت الفعل في اللفظ والمعنى.

- **باب « لا » العاملة عمل « إنّ » وفيه:**

1-يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

2-انحطت « لا » التي هي فوع عن درجة « إنَّ » التي هي أصل.

- **باب ظن وأخواتها وفيه:**

1-ليس التأثير شرطًا في عمل الفعل وإنما شرط عمله أن يكون له تعلق بالمفعول.

2-الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخير.

3-لام الابتداء إذا دخلت على المنصوب بـ « ظننت » أوجبت له الرفع.

4-حكم لام القسم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ولا ما بعدها فيما قبلها.

5-يجوز دخول اللام على المفعول إذا وقع موقع معموله.

- **باب الاشتغال وفيه:**

1-العامل في البدل غير العامل في المبدل منه.

- **باب التنازع في العمل وفيه:**

1-الدليل على أنَّ الاختيار إعمالُ الفعل الثاني النقل والقياس.

2-إنما أعمل الأول منهما مراعاةً للمعنى.

3-أنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعضٍ إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوفِ لعلم المخاطب.

- **باب المفعول له « لأجله » وفيه:**

1-العامل في المفعول له النصب الفعل الذي قبله.

2-يجوز تقديم المنصوب على الناصب لأن العامل فيه يتصرّف.

- **باب المفعول فيه « المسمى ظرفًا » وفيه:**

1-أنّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية.

2-الأصل في الظرف أن لا يعمل.

3-أنّ عاملاً لا يدخل على عاملٍ.

4-الظرف معمول الفعل.

5-تقدير الأصل في العمل أولى من تقدير الفرع.

6-المعدوم لا يكون عاملاً.

7-الذي يدل على أنّ « سوى » ظرف أنّ العامل يتعدى إلى ما بعدها كالظرف.

- **باب المفعول معه وفيه:**

1-العامل في المفعول معه هو الفعل.

2-الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به.

- **باب المستثنى وفيه:**

1-الحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية.

2-إعمال معاني الحروف لا يجوز.

3-« إلاّ » ليست هي العاملة بمعنى أستثنى.

4-متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة.

- **باب الحال وفيه:**

1-إذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا.

- **باب التمييز وفيه:**

1-العامل في المعنى.

2-كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إلاّ أنه لم يجز عندنا لدليل دلّ عليه.

- **باب حروف الجرّ وفيه:**

1-حروف الجرّ لا بد لها من شيء تتعلق به.

2-الحرف لا يتعلق بالحرف.

3-الأصل في حروف الجرّ أن لا تعمل مع الحذف.

4-« رُبَّ » تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل.

5-حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ.

6-اللفظ فيها كلها واحد والعمل مختلف.

7-« حتى » من عوامل الأسماء.

8-حروف الجرّ عملت لأنها اختصت بالأسماء.

9-حروف الجرّ لا تعمل في الفعل.

- **باب الإضافة وفيه:**

1-عمل في المضاف إليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ.

- **باب إعمال المصدر واسمه وفيه:**

1-الحروف تعمل في الأسماء والأفعال.

2-المصدر يعمل عمل الفعل.

3-أنّ الحروف والأفعال تعمل في الأسماء.

- **باب إعمال اسم الفاعل وفيه:**

1- اسم الفاعل عمل لشبه الفعل فعمل عمله.

2-الأصل أن يذكر الفاعل عُقَيْبَ الفعل قبل ذكر المفعول.

- **باب إعمال الصفة المشبهة وفيه:**

1-العامل في الوصف هو العامل في الموصوف.

- **باب التعجب وفيه:**

1-الجمع في باب العمل أضعف من واحده.

2-الخلاف ما وقع في أن « أفعل » تعمل في النكرة.

3-« أفعل » في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب.

4-حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله.

- **باب عطف البيان وفيه:**

1-لا يعمل في اسم واحد عاملان.

2-لأن « لا » ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارَا شيئًا واحدًا.

3-العامل فيه هو العامل في الاسم الأول.

- **باب البدل وفيه:**

1-أن البدل يجري في تعلق العامل به كمجراه لو وُليَّ العامل.

- **باب النداء وفيه:**

1-ما العامل في المنادى النصب.

- **باب الإغراء وفيه:**

1-لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول.

2-« عليك، ودونك، وعندك » ألفاظ غير متصرفة في نفسها فينبغي أن لا يتصرف عملها.

3-لأنها فرع على الفعل في العمل فينبغي ألا تتصرف تصرفه.

- **باب إعراب الفعل وفيه:**

1-الحرف لا يعمل إلاَّ إذا كان مختصًا.

2-الحروف إذا ركبت بعضها مع بعض تغير حكمها الأول.

3-الحرف المتصرف يعمل ما قبله فيما بعده.

4-الفعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه.

5- الابتداء يوجب الرفع.

6-عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

7-القيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم.

8-عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

9-محال أن يعمل الشيء في نفسه.

10- الأصل في حروف العطف أن لا تعمل.

11- عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.

12- عوامل الأفعال ضعيفة فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

13- لا يجوز أن يكون الفرع أقوى من الأصل.

14- « أن » أشبهت « ما » لذلك شُبهت بها في ترك العمل.

15- تنزلت منزلة ما لم يُحذف فعملت مع الحذف.

16- عوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال.

17- قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل.

18- العامل إنما كان عاملاً لاختصاصه.

19- « لكي » تعمل بنفسها.

20- حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط.

21- الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل.

22- حرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط.

23- حرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياسًا على سائر العوامل.

24- لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه.

25- لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط.

26- المعمول تابع للعامل.

27- إذا زال الشبه بطل العمل.

28- وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنه يقتضي جملتين.

29- يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

30- لأنّ « لم » يجب أن تكون عاملة.

والأصول التي أيدّ فيها الأنباري الكوفيين وخالف البصريين هي:

1- عدم العوامل لا يكون عاملاً.

2- الفعل يتصرّف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه.

3- المنزلة بين المنزلتين.

4- الأصل في الأفعال أن تعمل.

5- إن وأخواتها عملت لأنها أشبهت الفعل في اللفظ والمعنى.

6- تقدير الأصل في العمل أولى من تقدير الفرع.

7- الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به.

8- الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصًا.

9- الحروف إذا ركبت بعضها مع بعض تغير حكمها الأول.

10- عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

11- محال أن يعمل الشيء في نفسه.

12- الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل.

*****

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

المصادر:

أبو البركات الأنباري:

- ✓ أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دط، دت.
- ✓ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، دت.

المراجع:

1-**إبراهيم أنيس:** من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ط7، 1994م.

2-**إبراهيم مصطفى:** إحياء النّحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة، ط2، 1423هـ - 1992م.

3-**أمين علي السيد:** في علم النّحو، دار المعارف، ط 7، 1994م.

4-أبو البركات الأنباري:

- ✓ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دط، 1377هـ - 1957م.
- ✓ البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1980م.

5-**أبو سعد السيرافي:** شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

6-**أبو الفتح عثمان ابن جني:** الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ط1، دت.

7-**أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي:** المصباح في علم النّحو، تحقيق عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب المنيرة، ط1، دت.

8-**أبو القاسم الزجاجي:** الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط6، 1996م.

9-**تمّام حسّان:**

- ✓ اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الإنجلو المصرية القاهرة، دط، 1958م.
- ✓ اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994م.
- ✓ الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر العربي عند العرب النّحو- فقه اللغة – البلاغة، عالم الكتب القاهرة، دط، 2000م.

10- **خالد بن صالح الحجيلان:** اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللّغويين العرب، رسالة ماجستير، دط، 1421هـ.

11- **خليل أحمد عمايرة:**

- ✓ في نحو اللّغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع جدّة، دط، 1984م.
- ✓ العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللّغوي، جامعة اليرموك، الناشر دار ثروت للنشر والتوزيع جدة، دط، 1985م.

12- **رضيّ الدين الإستراباذي:** شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، دط، 1978م.

13- **الرعيض عبد الوكيل:** ظاهرة الإعراب في العربية، منشورات جمعية الدعوى الإسلامية العالمية طرابلس، دط، 1988م.

14- **رياض بن حسن الخوام:** نظرية العامل في النّحو العربي تقعيد وتطبيق، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1435هـ - 2014م.

15- **سليمان فياض:** النّحو العصري، مركز الأهرام، ط1، 1995م.

16- **سمير شريف استيتية:** مراجعة لكتاب "في نحو اللغة و تراكيبها لخليل عمايرة" جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد23، مج6، 1986م.

17- **سيبويه:** الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.

18- **الشريف علي بن محمد الجرجاني:** التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت، دط، 1983م.

19- **شوقي ضيف:** المدارس النّحوية، دار المعارف القاهرة، ط7، دت.

20- **الطاهر خليفة القراضي:** الأسس النّحوية والإملائية في اللّغة العربية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1421هـ - 2002م.

21- **عبّاس حسن:** النّحو الوافي، دار المعارف مصر، القاهرة، ط5، دت.

22- **عبد الله حسن عبد الله:** حروف المعاني بين الأداء اللّغوي والوظيفة النّحوية، رسالة دكتوراه، دط، 2010م.

23- **عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ):** العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري الجرجاوي (ت905هـ)، تحقيق البداوي زهران، دار المعارف القاهرة، ط2، دت.

24- **عبده الراجحي:** التطبيق النّحوي، الدار المعرفية الجامعية، ط2، 1420هـ - 2000م.

25- **عزيزة فوّال بابتي:** المعجم المفصل في النّحو العربي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.

26- **علي أبو المكارم:** الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ - 2007م.

27- **فهمي النّجار:** خلاصة عوامل النّحو المائة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1428هـ - 2007م.

28- **محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدّماميني (ت827هـ):** تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمان بن محمد المفدّي، دون دار نشر، ط1، 1403هـ -1983م.

29- **محمد جودة مبروك:** الدّرس النّحوي عند ابن الأنباري، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 1423هـ -2002م.

30- **محمد خان:** أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، دط، 2012م،

31- **محمد سالم صالح:** أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ - 2006م.

32- **محمد سمير نجيب اللّبدي:** معجم المصطلحات النّحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة دار الفرقان بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م.

33- **مصطفى بن حمزة:** نظرية العامل في النّحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، دار الكتاب الثقافي أربد، الأردن، ط1، 1425هـ - 2004م.

34- **ابن مضّاء القرطبي:** الرّد على النّحاة، تحقيق محمد إبراهيم إلينا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ - 1979م.

35- **ابن منظور**: لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، دط، دت.

36- **مهدي المخزومي:** في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

37- **موفق الدين أبو البقاء اليعيش بن علي بن اليعيش الموصلي:** شرح المفصّل للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.

38- **ياقوت أحمد سليمان:** ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1994م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....3
الإهداء 4
مقدمة 6

الفصل الأول: العامل النّحوي في التراث اللساني العربي

تمهيد 10
1-العامل النّحوي 10
1-1-في اللغة 10
1-2-في الاصطلاح 11
2-آراء العلماء قدماء ومحدثين في العامل النّحوي 12
2-1-قدماء 12
2-1-1-سيبويه « ت 180 هـ » 12
2-1-2-قطرب « ت 206 هـ » 15
2-1-3-ابن جني « ت 392 هـ » 17
2-1-4-الجرجاني « ت 471 هـ » 19
2-1-5-ابن مضاء القرطبي « ت 592 هـ » 22
2-2-محدثين 27
2-2-1-إبراهيم مصطفى 27
2-2-2-إبراهيم أنيس 29
2-2-3-تمام حسان 31

2-2-4-خليل أحمد عمايرة 33
2-2-5-مهدي المخزومي 37
3-أنواع العوامل 42
3-1-العوامل المعنوية 42
3-1-1-الابتداء 42
3-1-2-رافع الفعل المضارع 43
3-1-3-الخلاف 43
3-1-4-عامل التبعية 44
3-1-5-الصّرف 44
3-1-6-الفاعلية 45
3-1-7-المفعولية 45
3-1-8-ناصب المستثنى 45
3-1-9-جرّ المضاف إليه 45
3-1-10-التوهم 46
3-1-11-الإهمال 46
3-1-12-المجاورة 46
3-1-13-نزع الخافض 47
3-1-14-القصد إليه 47
3-2-العوامل اللفظية 48
3-2-1-العوامل اللفظية القياسية 48
أولاً: الفعل 48
ثانيًا: اسم الفاعل 50
ثالثًا: صيغ المبالغة 51

رابعًا: اسم المفعول 52
خامسًا: الصفة المشبهة 53
سادسًا: أفعل التفضيل 55
سابعًا: المصدر 57
ثامنًا: الاسم المضاف 59
تاسعًا: الاسم التام 60
3-2-2-العوامل اللفظية السماعية 61
أولاً: الحروف العاملة 61
ثانيًا: الأسماء العاملة 66
ثالثًا: الأفعال العاملة 67

الفصل الثاني: الأنباري

1-التعريف بأبي البركات الأنباري « 577هـ » 72
1-1-اسمه 72
1-2-مولده 72
1-3-وفاته 72
1-4-عصره 73
1-5-حياته وأخلاقه 73
1-6-شيوخه 74
1-7-تلاميذه 74
1-8-ثقافته 74
1-9-آثاره 75
1-9-1-الآثار المطبوعة 75
1-9-2-الآثار المخطوطة 78

1-9-3-الآثار المفقودة 79
2-التعريف بالكتب موضوع الدراسة 80
2-1-الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ..80
2-2-أسرار العربية 80
3-الأصول والمقاييس التي اعتمدها الأنباري في تعليله للأحكام النّحوية 81
3-1-النقل 82
3-1-1-انقسام النقل إلى تواتر وآحاد 82
أولاً: النقل المتواتر 83
ثانيًا: نقل الآحاد 84
ثالثًا: قبول نقل الأهواء 85
رابعًا: قبول المرسل والمجهول 86
خامسًا: في جواز الإجازة 86
3-1-2-مصادر النقل عند الأنباري 87
3-1-3-القرآن الكريم وقراءاته 87
أولاً: استشهاده بالقراءات القرآنية صوتيًا 88
ثانيًا: استشهاده بالقراءات القرآنية صرفيًا 89
ثالثًا: استشهاده بالقراءات القرآنية نحويًا 89
رابعًا: استشهاده بالقراءات القرآنية لغويًا 91
خامسًا: استشهاده بالقراءات القرآنية بلاغيًا 92
3-1-4-موقف الأنباري من القراءات 92
أولاً: تأويله القراءة صوتيًا 92
ثانيًا: تأويله القراءة صرفيًا 95
ثالثًا: تأويله القراءة نحويًا 96

رابعًا: تأويله القراءة على لغة من لغات العرب 99
خامسًا: مفاضلته بين القراءات والترجيح بينها 100
3-1-5-الحديث النبوي الشريف 100
أولاً: استشهاده بالحديث صوتيًا 101
ثانيًا: استشهاده بالحديث نحويًا 101
ثالثًا: استشهاده بالحديث لغويًا 101
3-1-6-موقفه من الاستشهاد بالشعر 101
أولاً: استشهاده بالشعر صوتيًا 102
ثانيًا: استشهاده بالشعر صرفيًا 102
ثالثًا: استشهاده بالشعر نحويًا 102
3-1-7-موقفه من الاستشهاد بالنثر 103
أولاً: استشهاده بالنثر صوتيًا 103
ثانيًا: استشهاده بالنثر صرفيًا 103
ثالثًا: استشهاده بالنثر نحويًا 103
3-1-8-استشهاده بحكم العرب وأمثالها 104
3-2-القياس 104
3-2-1-الأصل المقيس عليه 105
3-2-2-القياس على الشاذ والقليل 105
3-2-3-القياس على الضرورة 106
3-2-4-الفرع المقيس 107
أولاً: قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد 107
ثانيًا: قياس الجهول على المعروف 107
ثالثًا: قياس المعروف على المشكوك فيه 108
رابعًا: قياس المشكوك على المشكوك فيه 108

3-2-5-ينقسم القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه إلى أربعة أنواع 109
أولاً: حمل فرع على أصل 109
ثانيًا: حمل أصل على فرع 109
ثالثًا: حمل نظير على نظير 110
رابعًا: حمل الضد على الضد 110
3-2-6-العلة الجامع 110
أولاً: قياس العلة 111
ثانيًا: قياس الشبه 111
ثالثًا: قياس الطرد 111
3-3-استصحاب الحال 111
3-3-1-الاستدلال باستصحاب الحال 112
3-3-2-استصحاب الحال من أضعف الأدلة 114
4-العوامل عند الأنباري في كتابيه 115
خاتمة 174
ملحق 177
قائمة المصادر والمراجع 185
فهرس المحتويات 190